١١٢٨

شرح متوسط

بسمه تعالی

قد دخل هذا الکتاب المسمی بالوافیه شرح الکافیه
فی ملکی وانا الاحقر بمبلغ [illegible] قران ات
فی یوم السبت ثمانیة وعشرین من شهر رجب المرجب
سنة سبعة وسبعین ومائتین بعد الالف من الهجرة
النبویة ١٢٧٧ وانا الحقیر
محمد ابن صادق ابن محمد الحسینی
[illegible] محمد ابن صادق
ابن محمد بن [illegible] علی الحسینی
[illegible] الله [illegible]
[illegible]
لمؤلفه




١١٢٨

شرح متوسط

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب: الوافیة فی شرح الکافیة
جلد ( ١١٢٨ ) از کتب ( خطی ) اهدائی
شماره ثبت کتاب ٢١٨٤٣ ٤١٢٥

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی اهدائی
١١٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

احمد الله على عظمة جلاله حمدا عريقا بمطالعة جماله واشكره
على جزيل نواله شكرا معتقدا لمعاده ومآله وامجده باشرف
اسمائه وصفات كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه
ومقاله واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه
وحلاله واستعين لادراك مطالبي بصحبه وآله وبعد
فاني بعد ان شرحت كتاب الكافية في النحو اولا مع ايراد
سؤالات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا على حل الفاظه و
شرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومبانيه
الا انا ما ذكرت على الكبر لما رسم خدمة الامير الكبير العالم
الفاضل الكامل سلالة الامراء والوزراء مفخر



العرب والعجم ناصر الدولة والدين محب الاسلام والمسلمين
يحيى ابن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب
السيف والقلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابرهيم بن
يوسف شاه ملكا لطفي اعز الله انصارهما وضاعف اقتدارهما
بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور في هذا الفن
لاولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا
في حل الفاظه وشرح معانيه وموصلا لطالبيه الى مقاصده
ومعانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة
هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد
فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا
والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء
الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو ما لا يدل

جزء اللفظ على جزء معناه وإذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس
للكلمة وباقي قيوده كالفصل فلفظ احتراز به عن الخطوط والعقود
والإشارات والنصب قوله وضع لمعنى احتراز عن المهملات وهي
الألفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد احتراز عن المركبات
نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل حده بالكلمات التي مدلولها
الألفاظ كالاسم والفعل والحرف فإنها وضعت لمثل زيد ورجل
وضرب وقد لأن الألفاظ التي وضعت الألفاظ لها معانٍ فإن الـ
بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى أعم من أن يكون لفظا أو غيره
ولقائل أن يقول ح إنه يشكل بالكلمات الموضوعة للألفاظ المركبة
كلفظ الخبر والجملة فإن لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وضرب
عمرو ويمكن أن يجاب عنه بأنا لا نسلم أن لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا
زيد قائم بل هي موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو مركب
من شأنه أن يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب

وهذا الجواب بعينه جواب عن الإشكال الأول سلمنا أن مثل الخبر موضوع
لمثل زيد قائم لكن لا نسلم أنه يلزم منه أن يكون مركبا لعدم وجود دلالة
جزء الخبر على جزء معناه وإن كان معناه وهو مثل زيد قائم مركبا لدلالة
جزئه على جزء معناه ولا يمتنع أن يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا
ولقائل أن يورد عليه النقض بمثل قائمة وهو ذات موصوفة
بالقيام والتاء على جزء آخر وهو التأنيث فيكون مركبة فلا تكون
كلمة ويمكن أن يجاب عنه بمنع دلالة قائم في قائمة على معنى فضلا عن أن
يدل على جزء معنى قائمة غاية ما في الباب أنه موافق في اللفظ لقائم
الذي هو دال على معنى والذي يدل على أنه لا يدل على معنى أنه لو دل عليه
لزم اجتماع التذكير والتأنيث فيها وهو محال ه ه وهي اسم
وفعل وحرف لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا الثاني
الحرف والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا الثاني
الاسم والأول الفعل وإنما انحصرت الكلمة في هذه الأنواع

الثلثة لان الكلمة لا تخ اما ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل
فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فاما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة
اعني الماضي والحال والمستقبل او لا يقترن فان اقترنت فهي الفعل
وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسه
ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق
عند ذكر الحرف نحو من فان معناها الابتداء متعلق وهو البصرة
او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو والاصوب
ان يقال معناه الحرف مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلقه
وح لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه مشروط فيه ذلك الا انه انما
جئ به للتوصل الى جعل الجنس صفة للشيء فيلزم من ذلك ذكر
متعلقه لا لاجل دلالته على معناه ٥٥ وقد علم بذلك حد كل
واحد منها ٥ اي قد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل
والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي جنسها اليها بايراد الفصول

المميزة لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصولها
معلومين مع تقييد الجنس بالفصل فيكون حدها معلوما لان
معرفة الحد [illegible] بالفصل فيكون هي معرفة الجنس والفصل
مع تقييد الجنس بالفصل ٥٥ الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد ٥ قوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد
وخمسة عشر وشامل للكلام وغيره من المركبات فلما قال بالاسناد
خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا
لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد
الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها
نحو قام زيد واكرم امر المخاطب ولمثل اكرم ولمثل كلام
مركب اكثر من كلمة واحدة مثلا [illegible] تضمن وعلم [illegible]
ولا يشكل الحد بمثل قائم ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس
بكلام مع تضمنه بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور

لانه لا يصح السكوت على قائم ابوه ولا يتاتى ذلك الا في

اسمين او في فعل واسم اى ولا يمكن حصول الكلام

الا في المركب من اسمين نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام

زيد وانما لم يمكن الا من هذين القسمين لان التركيب العقلي

من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع وهي

المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين

والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب

من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام

الستة وهو المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان

الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرنا في تعريفه والاسناد

يقتضي المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين

عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان

في المركب من اسمين لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه

وفي المركب

من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا

اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفائهما كليهما او واحد

منهما اما في المركب من الفعلين فلانتفاء المسند اليه و

اما في المركب من الحرفين فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند

اليه اما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او

المسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما في

من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل

يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه الاسم

ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

قوله ما دل على معنى يتناول الاسم والفعل والحرف

وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة

الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان

نحو الرجل وما يدل على الزمان فقط نحو اليوم والامس وما

وما عدا لوله معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح والاغتباق
وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة [illegible] اولية حتى لا ينتقض
باسماء الافعال فانها تدل على معنى في نفسه مقترن بزمان
معين نحو صه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال
لان دلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه اولا لا يدل الا
على اسكت وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال
وينبغي ان تعرف ايضا ان المراد بالاقتران وعدم الاقتران
انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول
في قولك زيد ضارب عمرا الان وغدا ومضروب امس
لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض وهو
الاعمال في الصورة الاولى واقتران الامس في الصورة الثانية
ولا يتوجه عليه النقض بضرب المشترك بين الحال والاستقبال
لان عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو بسبب العارض لانه

في اصل الوضع لاحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس عند
الالتباس عند السامع ولقائل ان يورد النقض على هذا
التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق
على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق عليه
الحد صدق المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود
والاشارات والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها باحد
غير مقترن باحد ازمنة الثلثة لكنها ليست باسم لانها ليست
بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم
وغيره اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة
دالة على معنى في نفسه لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم
فاذا سقط كل واحد من النقضين اما الاول فلانه لا يصدق
على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفرد

واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات والنصب

والاشارات ليست بكلمة وللقايل ان يقول لا نخ من ان

يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا

او واحد غير معين وايا ما كان ينتقض حد الاسم والفعل

اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي اقترن

به غير ذلك المعين اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير معين

فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي

مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل

جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا والجواب

جوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل

واحد منها من غير تقييد بالتعين وعدم التعين لا يقال

للقايل ان يعود ويقول لا يجوز ان يراد به واحد من غير تقييد



بالتعين او بعدم التعين لانه يلزم منه ان يكون

الذي اقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه

ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن

به الزمان المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلث

ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع

كل واحد منها مع التعين وان لم يتقيد به فلم يلزم خروج هذا

ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها

التكرار لان ذكره ههنا بالمطابقة وهناك بالالتزام

ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه

والاضافة اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص

بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة

بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل

بالنسبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاسم تكون بالحد وتكون بالخاصة
والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه
كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا اى كلمة صدق عليها انها
كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق
المحدود صدق الحد يعنى ان كلما صدق عليه انه اسم
صدق عليه انه كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما
وجد خاصة الشئ وجد ذلك الشئ مثلا اى كلمة وجدت
فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه
لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا
من الاسماء لا يصح دخول اللام عليها كالضماير وغيرها
وانما لم تنعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افرادها



خاصة له ثم نقول قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة
خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان المصنف لم يذكر الا ما هو
اشهر واكثر استعمالا وهى على ضربين احدهما لفظى والثانى
معنوى فاللفظى دخول لام التعريف وانما لم يدخل
لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف
لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب و دخول الجر
وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان اصل الفعل ان
لا يدخل عليه شئ من الاعراب لعدم العلة المقتضية
للاعراب فيه كما مر فانما قال دخول الجر ولم يقل
دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل الفعل على سبيل
الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام فى قولنا قام زيد
والتنوين والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص

التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لان التنوين على
خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض
عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما
تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي تدخل عليها
في الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسمية فلم تدخل هذا التنوين
الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق
بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه فالاول بلا تنوين
معرفة ومع تنوين نكرة وصه اي اسكت السكوت الان وصهٍ
اي اسكت سكوتا ما ومنا ما والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه
الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض عن
المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي يوم اذ كان
كذا فلما حذف المضاف اليه عوض عن المضاف اليه التنوين فلان الفعل
لما لم يضف الى شيء لم يحذف المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه



فلم يدخل التنوين عوضا عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة
نحو التنوين في مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون الذي
في مسلمين على ما يجيء في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين
المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل
الاسم والفعل والحرف لتحسين الانشاد واما العلامة
المعنوية فالمسند اليه اي كونه مسندا اليه وانما اختص المسند اليه
بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند الى شيء دائما فلو
وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة
وهو غير جائز والاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر
وانما لم يضف الفعل الى شيء لان الاضافة اما للتعريف واما
للتخصيص واما للتخفيف فلا يجوز للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج
الى التعريف والتخصيص لما ذكرنا لانهما زائدتان على الكلمة والفعل
لا يحتاج الى هذين الزائدين لافادته بدونهما ولا يجوز اضافته

للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم
مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف
للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد
بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا ٥ وهو معرب ومبني ٥
اي الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف فهو معرب
وان لم يختلف فهو المبني ٥ فالمعرب المركب الذي لم
يشبه مبني الاصل ٥ اعلم ان حكمه قوله المركب احتراز
عن الالفاظ التي لم يتركب مع غيرها كالاعداد وسائر
الاسماء وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء فلما قال
لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها
لمبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني الاصل الفعل



الماضي وامر المخاطب بحرف واعلم ان المعرب انما يكون
معربا بشرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب وهو التركيب
على ما يجيء فتعرض له بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء
المانع من الاعراب وهو عدم مشابهته بمبني الاصل فتعرض له بقوله
لم يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس حد مبني
الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع
مشابهة الشيء لنفسه وجوابه ان نقول لما دل الحد على ان
المعرب لم يشبه مبني الاصل فدلالته على انه ليس مبني الاصل
اولى ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم المركب الذي لم
يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم وح لم يتوجه
الاشكال واعلم ان في قوله المعرب المركب تساهلا لان
المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده بالمركب
اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من التركيب الاسنادي
التركيب ح

لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد والمراد بالمشابهة المنفية

في قوله لم يشبه مبنى الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج

عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي

وامر المخاطب في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه نحو اسم الفاعل

لكونه مشابها للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدا او في

دلالة كل واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة غير

موجبة للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض

بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم

يشبه مبنى الاصل لانه يشبه الضمير المخاطب الذي في ادعوك

كما صرحتم به في بنائه وهو ليس بمبنى الاصل على تقسيركم مبنى

الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم انه

ليس بمشابه لمبنى الاصل فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك

الذي هو مشابه للكاف الذي في ذلك واياك فيكون



مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لان المشابه للمشابه للشيء

مشابه لذلك الشيء وهذا الكاف حرف لا يقال لا نسلم ان

المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين لانا

نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في الافراد

والخطاب ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف الذي

في اياك في الافراد والخطاب وان لم يشبه في وقوعه موقعه

فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك واياك

في الافراد والخطاب وهذا القدر كاف في ايجاب البناء

فيكون مشابها لمبنى الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء

بني المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في

ذلك واياك لكان جيدا ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف

اصلا ٥ وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل

لفظا او تقديرا ٥ اي وحكم المعرب وخاصته ان يختلف

تقديرا لاختلاف العوامل لفظا نحو جاني زيد و رايت زيدا
ومررت بزيد او تقديرا نحو جاني فتى و رايت فتى
ومررت بفتى جاني فتى اصله فتى ع رايت فتى اصله
فتيا ومررت بفتى اصله بفتى قلبت اليا ر الفا في الا حوال
الثلث لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى في الاحوال
الثلث وانما قال لم يختلف آخره لانه لفظا لوجود الالف
في اخره وامتناع قبول الالف الحركة وانما قال يختلف آخره
لانه لو كان الاختلاف في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب
نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم تقول جاني
امرء وابنم ورايت امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم
وانما جعل الاعراب في آخر المعرب لان الاعراب
كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد الفراغ من الموصوف
كذلك يذكر الاعراب بعده وانما قال لاختلاف العوامل





احتراز من اختلاف العوامل الآخر لا لاختلاف العوامل
فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من في
من ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال في شرح
هذا الكتاب انا لم نعرف المعرب بما عرفه سائر النحاة
وهو الذي يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا لانه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض
من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف
آخره باختلاف العوامل فاثبات هذا الحكم له انما يكون
بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف
به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن
ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض
من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعلم
هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف

ان المعرب على اى نوع من انواع الاسماء يطلق بعد ان عرف ان
احد نوعيه يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب
النوع الآخر لا يختلف آخره باستعمال العرب الاعراب ما
اختلف آخره به ليدل على المعانى المعتورة عليه اى
اى الاعراب هو الذى به يحصل اختلاف آخر المعرب اى
الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة
والكسرة او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو
والالف والياء كما فى الاسماء الستة اعلم ان المراد بالسبب ههنا
هو السبب القريب غير التام اما تقييده بالقريب فلانه لابد
فيه العوامل والمعانى المختلفة فانهما اسباب بعيدة للاختلاف
اى لاختلاف آخر المعرب ولا يسمى اعرابا واما تقييده بغير التام
فلان الاختلاف لا يوجد من الضم والفتح والكسر فلو حمل السبب
على السبب التام لكان له وجه لان الاختلاف لا يوجد مع كل



واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل
فحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن موجب لاختلاف آخر الكلمة
قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه متعلق باختلف فى
قوله اختلف آخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب
فى الاسماء وهى انه لما كان فى الاسماء معان مختلفة كا
الفاعلية والمفعولية والاضافة وجب اعراب الاسماء
ليتميز تلك المعانى بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا وما
احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شىء احسن
زيدا ومعنى الثانى ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث
اى عضو من اعضاء زيد واى خلق من اخلاق زيد احسن
ومعنى المعتورة المتداولة يقال اعتوروا الشىء اذا
تداولوه وانواعه رفع ونصب وجر اى
انواع الاعراب رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم

الكسم

مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذاكر احوال الاسم
والجزم ليس من احوال الاسم ٥ فالرفع علم الفاعلية والنصب علم
المفعولية والجر علم الاضافة ٥٥ انما قال الرفع علم الفاعلية
ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل فقط لوجوده في غيره
كالمبتدا وغيره بل علم للفاعل وللاشيار المنسوبة الى الفاعل
كالمبتدا والخبر واسمي كان وما وغيرهما ولهذا لم يقل النصب
علم المفعول وانما لم يقل الجر علم الاضافة لكونه علم الاضافة
ولا يوجد في غيرها بخلاف الرفع والنصب والمراد بقوله
الجر علم الاضافة انه علم للمضاف اليه ٥ والعامل ما به يتقوم
المعنى المقتضي ٥٥ اي العامل ما به يحصل المعنى المقتضي للا
عراب بمعنى ان العامل هو سبب مقتضي الاعراب فالعامل
شيء والمقتضي للاعراب شيء آخر نحو قام زيد مثلا
فالعامل قام والمقتضي للاعراب هو الفاعلية وانما



تحصيل وتقويت تمام وفيه نظر تخرج منه عوامل الفعل لان
عامله ليس سببا لمقتضى اعرابه وجوابه انه ذاكر حد عوامل
الاسم ٥ فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا ٥٥ واعلم انا
نذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان
اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخصر واخف
من الحروف فان كان بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه
بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة
وان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف
ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء لتجانس
كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة
فاذا عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة
بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب

بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب هذا الكتاب

الاسماء الى اقسام كل قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب

قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا

والفتحة نصبا والكسرة جرا اى اعراب المفرد المنصرف و

الجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة

وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال

ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال واعرابهما

جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف

لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسر وانما قيد

الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه

ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مونثا لم يكن

نصبه بالفتحة ولقائل ان يقول في هذه العبارة نظر

والعبارة الصحيحة ان نقول بالضمة او اعرابه بالضمة رفعا



ولقائل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد بالمفرد

اما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل المركب مع الغير كما قيل

الى الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم

المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك وقيل

الى الثاني لان مثل غلام زيد مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك

فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها

بعد قلنا لا احتياج الى ذكر قيد المنصرف لذكر قيد احكام

غير المنصرف بعد فاذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى

والمجموع وغير الاسماء الستة وجمع المونث السالم بالضمة

والكسرة لان رفع جمع المونث السالم بالضمة ونصبه وجره

بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع المونث السالم

فرع جمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره

بحمل ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل

غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه

وجره بالفتحة كما مر تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما

فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف

كما ذكره في بعض كتبه ويمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا

ولا تقديرا والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة اخوك وابوك

وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم

بالواو والالف والياء وانما قيد اعراب هذه الاسماء

بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها

بالحركات تقول جاني اب ورأيت ابا ومررت باب

وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت

مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديري

نحو جاني ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه

ذكر شرط آخر وهو كونها مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان



اعرابها بالحركات تقول جاني اخيك ورايت اخيك ومررت

باخيك وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث

ان اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف لانه لما

كانت في آخرها حروف تصلح ان يكون اعرابا من غير

الحركات بان يحصل نقل الحركات الى ما قبلها حال الرفع

نحو جاني ابوك اصله ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد

سلب حركتها وبان يحصل القلب حال النصب الفا نحو رايت

اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما

قبلها فصار رايت اباك وبان يحصل نقل حركته الى ما قبله

بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك

اصله بابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب

حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

فصار مررت بابيك المثنى وكلا مضافا الى

مضمرواثنان بالالف والياء اعلم ان المثنى وكلا مضاف
الى مضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع والياء حالة
النصب والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت
الزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضاف الى
غير مظهر مضمر لانه لو كان مضاف الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك
بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا
واثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى لان المراد بالمثنى
اسم مفرد الحق باخره الفا ونون الف ونون و
وظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك جمع المذكر
السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء
اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى التسعين
اعرابها حالة الرفع بالواو وحالة النصب والجر بالياء



تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين
واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال
وعشرين وانما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانهما
ليسا بداخلين في جمع المذكر السالم لان المراد بالجمع المذكر
السالم اسم مفرد لحق باخره واو او ياء ونون وظاهر ان
اولو وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون
كذلك لان واحده عشرة قلنا لم يجز ان يكون عشرون
جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز
اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق جمع
على ثلثة مقادير الواحد لكنه ليس كذلك ولوجب ان
يقال عشرون بفتح العين والشين ولانه يدل على عدد
معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى
والمجموع جار على خلاف القياس من وجهين احدهما

من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني وهو الطبيعي من حيث ان
رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع
ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول
فلان المثنى والمجموع فرعان على الآحاد والاعراب بالحروف
فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الآحاد
وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف
لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز ولانه كان
في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع فصلح
ان يكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما
بالحروف لان الحروف بغير حركة اخف من الحروف مع
الحركة واما الحكمة العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني
فلان حروف الاعراب ثلثة والاعراب ستة ثلثة
للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو



وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى
بالمجموع لاسيما في حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت
رايت زيدا لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب
المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب
الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت
هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى
حال الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع للمثنى نحو ضربا
وضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو
ضمير المرفوع للجمع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء
حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء و
كسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع و
اتبعوا النصب منهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر
دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام

حيث قرب المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط
الفم والضم من الشفتين اعلم ان الالف والياء في المثنى
للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء ومع
النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء في
الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء
ومع النون وبدونها علامة الجمع فالنون حالة
الاضافة بمنزلة التنوين وفي غيرها للعلامة فقط و
ليس النون عوضا عن الحركة لان هذه الحروف عين
نفس الاعراب ه التقدير فيما تعذر كعصى وغلامي
مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا
واللفظي فيما عداه اعلم ان الاعراب تقديري
ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين
احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل اما

الاولى



الاولى ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء
في اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصا وفتى
تقول جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى وانما تعذر
الاعراب لفظا لكون الالف في آخره وامتناع قبول الحركة
فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب حذفه لالتقاء
الساكنين قلنا وجوده في حال اللام والاضافة ظاهر
واما وجوده حال التنكير فمقدر ولهذا لم يجر الاعراب على
ما قبله والثاني في الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المونث
السالم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي ومسلماتي وانما
تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء
بالكسر لاجل الياء وح يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب
فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين
واما الكسر فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين

مختفيتين و اما الكسر فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين
متماثلين لا تيان الحيز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها
للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضى
للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة عن التركيب فيكون غير كسرة
الاعراب ولانا نقول هذه الكسرة لاجل ذات الاسم المضاف
الى ياء المتكلم وكسرة الاعراب لاجل الغير الذى هو الاعراب وما
بالذات متقدم على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب وانما
قال مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامى تقديرى
حالة الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة حالة الجر واختار
المصنف انه تقديرى فى الاحوال الثلث لما ذكرناه وليس الاعراب
غير المنصرف حالة الجر تقديريا لان اعرابه جره بالفتح لفظا وليس
اعراب جمع المونث السالم حال النصب تقديريا لان اعراب
نصبه بالكسر لفظا على ما فى الباب ان جر الاول ونصب الثانى على





خلاف القياس الاصل واما المستقل ففى موضعين احدهما الاسماء
المنقوصة وهى اسماء فى واخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديرى
رفعا وجرا دون النصب تقول جاءنى قاض اصله قاضى ومررت بقاضٍ
اصله بقاضى استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان
فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهى التمكن بخلاف الياء
فصار جاءنى قاضٍ ومررت بقاضٍ وتقول فى النصب رأيت قاضيا
لخفة الفتحة على الياء والثانى جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم
فان اعرابه تقديرى رفعا دون النصب والجر تقول مسلمى اصله
مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما الاخرى بالسكون
فقلبت الواو ياء لسكونها وادغمت فى الياء تخفيفا وابدلت
الضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمى واما النصب والجر فلفظى
لانه كان من الواجب ان يكون بالياء وهما كذلك واذا عرفت
ان الاعراب التقديرى فى اى صورة فما سواه لفظى لا بالتقدير

قوله واللفظي فيما عداه مكرر لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر الى آخره حشو ولانا نقول قوله فالمفرد المنصرف
الى آخره متناول اللفظي والتقديري لان اعرابهما بالضم والفتح
والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا ه غير المنصرف
ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامها وهي عدل
ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون
زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل
عمر واحمر وطلحة وزينب وابرهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران
واحده اي غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من
تسع علل او علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام العلتين
والعلل التي ماذكر في البيتين وانما قال وهذا القول تقريب
لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال
بعضهم انه اثنان الحكاية والتركيب وقال بعضهم انه احد عشر



وهي التسع المذكورة وشبه الف التانيث نحو ارطى ومراعاة الاصل
نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسع تقريب واقرب
ذكره غيره الا انا نقول بان كل واحد من العلل التي على قول
نحويي لا تجتمع لان كل واحد منها ليست بعلة تامة لمنع الصرف
والا لوجد منع الصرف مع كل واحدة منها وليس كذلك او
يكون المراد بان ذكر العلل التي منظومة تقريب على فهم المبتدي
وزائدة في البيت منصوبة على انها حكاية عن حاله في مثل قولك
منع الاسم من الصرف النون زائدة اذ لا عامل ههنا
ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتدا وهو
النون لان لجملة قولنا النون زائدة ليست بسبب منع
الصرف ولا بان يكون صفة النون لكونها نكرة والنون
معرفة باللام الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها
ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحد

من جهة العلل التسع فرع لشئ فالعدل فرع للمعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول
قائمة والتعريف فرع للتنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل
والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم و
لغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
واما الالف والنون المزيدتان فاختلفوا فيه فقال البصريون
انه انما منع الصرف لمشابهته الفي التأنيث وحينئذ لم يقل انه فرع
شيء وقال الكوفيون انه انما منع الصرف لا لاصالة لا بالمشابهة
وحينئذ يكون فرعا على ما تزيد عليه او على الالف والنون الغير
الزائدين ووزن الفعل فرع الوزن الاسم فكما ان الاسم
اصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل
فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر العلل اورد امثلتها على ترتيب
ذكر العلل فقال نحو عمر واحمر الى آخره فعمر غير منصرف للعدل



والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتأنيث اللفظي
والعلمية وزينب للتأنيث المعنوي والتعريف وابراهيم للعجمة
والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدي كرب للتركيب والعلمية
وعمران للالف والنون والعلمية واحمد للعلمية ووزن
الفعل وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين فيه وحكم غير المنصرف ان
لا يدخله كسرة ولا تنوين التمكن اذا كان الكسرة في الاسم مخصوصا بالجر
لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات كان حالها في الاعراب
حال كونها منصرفة قبل التسمية لكن انها غير منصرفة حال التسمية وانما
لم يمنع الكسرة لانه ليس علامة الجر فقط لكونها مشتركا بين النصب
والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف وانما كسر حالة الجر
ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يفعل في ساير المواضع
لكونه معربا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين للتمكن لا يمنع غير المنصرف
من الشويهات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف

وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا تمنع وانما لم يدخل غير المنصرف

الكسر والتنوين لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع الفعل

منه وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان

في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان كل واحدة منهما

فرع الشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم

من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان

من الضرب ومن المضرجهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على

الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة ٥٥ ويجوز صرفه للضرورة

او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا ٥ اي ويجوز

صرف غير المنصرف لاجل الشيئين احدهما ضرورة الشعر لان

الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون

منصرفا ومثاله ٥ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ٥ هو المسك ما كررته يتضوع

والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان



فان سلاسلا غير منصرف للجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله

وما بعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب

مقصود مهم عندهم ٥٥ وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث

اي وما يقوم مقام العلتين الجمع والفا التانيث المقصورة نحو حبلى

والممدودة نحو صفراء وانبياء وانما ذكره هنا لانه في

من قبيل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحد منها تقوم مقامهما

فاحتاج هنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين فالعلة التي

تقوم مقام العلتين اثنتان احديهما الجمع وانما قام مقام العلتين

لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة

غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعه جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه

علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان

مثل حضر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز

ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة



ولم يكن فيها الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وبيان ان الاسم لم

يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد قبل

بل كان اصله يتبع آخر غير انه وجد غير منصرف

غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير

العدل وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما باب قطام

ففيه اشكال وذلك لانه عند بني تميم غير منصرف للعلمية والتانيث

فلم يوجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال في

توجيهها ان فعال مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم

يكن في آخره راء معرب غير منصرف فان كان في آخره راء نحو حضار

ووبار فمبني وليس فيه الا سبب العلمية والتانيث والبنيان

لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء

فلما قدر العدل فيما آخره راء قدر في غيره لاطراد الباب وضعفه

ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه واني وجدت نسخة

لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها نسخة لفظة قطام

فسالت قاريها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض

المستقلين عليه لعدم مطابقتها المقصود ٥٥ الوصف شرطه



ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة ولذلك صرف مررت بنسوة

اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد ٥ اي شرط الوصف

المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره الغلبة الاسمية

على الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضة ولاجل ان شرط

الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف اربع في

قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والوصف فكونه

الوصف العارض ما نعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس

كذلك فلم يكن الوصف العارض ما نعا من الصرف لا يقال ان شرط وزن

الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء

وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء التي في اربعة ليست للتانيث

بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية

على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم

للقيد وبيانه ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة

كذلك والثانية الفا التانيث وانما قام الفا التانيث مقام العلتين لان

التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة

علة اخرى فكان فيه علتين فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا

كثلث ومثلث او تقديرا اى العدل خروج الاسم عن صيغته

الاصلية الى صيغة الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما

تحقيقي والآخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم

المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء

كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثنار ومثنى

وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياس غير منع

الصرف يدل على ان اصله شيء آخر وذلك انه من الاعداد من الواحد

الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدول لان

عن واحد واحد وثنار ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة

ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد منها العدد المكرر



فهي تعداد غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله اولى اجنحة مثنى وثلث

ورباع واما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار

ومعشر بل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف

الرواية واما تحقيق العدل في أخر فلانه اسم التفضيل وقياس التفضيل

اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل من

وههنا اخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة موجب ان يكون على

صيغة آخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن آخر من وتحقيق العدل في

جمع اي جمع جمعاء وجمعاء فعلاء غير صفة وفعلاء غير صفة قياس

الجمع على فعالى او فعلاوات كما يجمع صحراء على صحارى او صحراوات

فقياس جمعاء ان يجمع على جماعى او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل

جماعى ولا جمعاوات علم انه معدول عن جماعى او جمعاوات

او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم اى العدل التقديري انه اذا

نظر الى الاسم لم يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد



في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة في اصل الوضع

لشيء فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات في

الاصل واسماء بسبب عارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية

الاصلية مضرة في تاثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادهم

منصرفا لكنه غير منصرف فلم يضره غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية

وضعف منع الصرف في افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر

اعلم ان في افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين

احدهما منع الصرف لتوهم الخبث في افعى وكون الاجدل من الجدل

وهو القوة وكون الاخيل من الخيلان ومن التخيل فمنع من الصرف

لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت ذريني و

علمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك باخيلا وللاخر التانيث

الصرف لعدم كونها صفات في اصل الوضع واصل الاسم الصرف

ولهذا قال المصنف وضعف منع افعى واجدل واخيل التانيث

شرط العلمية اى وشرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون

علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا

يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا انصرف قائمة

في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء

فيها من غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن

التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليست بشرط فيه

والمعنوي كذلك اى وشرط التانيث المعنوي في منع الصرف

ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال

فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف حائض في

قولنا مررت بامراة حائض مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي

فيه من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي في

الفعل فيه من غير العلمية وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلثة

او تحرك الاوسط او العجمة معه فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه

ممتنع • اى وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد

الامور الثلثة وان يكون زايدا على ثلثة احرف او يكون متحرك الاوسط او العجمة

معه لانه لو انتفع بهذه الامور الثلثة لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط

من غير العجمة فيكون فى غاية الخفة وغاية الخفة تقاوم احد السببين

الذين فيه فلم يبق فى الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع

الصرف فلم يجب منع الصرف فهند يجوز صرفها لانتفاء شرط وجوب

تاثير التانيث المعنوى ولا يجب صرفها لوجود التانيث والعلمية التى

هى شرط الجواز منع صرفها وزينب يجب منع صرفها لوجود العلتين

مع شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة على ثلثة احرف وسقر

يجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها

وهو تحرك الاوسط وماه وجور يجب منع صرفهما لوجود العلتين

مع وجود شرط وجوب منع صرفهما وهو العجمة • وانما خص المعنوى

بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظى اليه لانه لا يوجد مونث بالتاء



ثلثى ساكن الاوسط والقايل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن

ان يجاب بانهما متحرك الاوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون

المراد بمتحرك الاوسط الذى هو احد امور شرط تحتم تاثيره تحرك الاوسط

لفظا او تقديرا ويلزم منه انه ان سمى بمثل شاة وذات مذكر وجب منع

صرفه وفيه نظر والذى يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية ان يقال المراد

بالتاء فى قوله التانيث بالتاء هو التاء المتمحض للتانيث والتاء فى

شاة وذات ليست كذلك لانهما بدل عن بناء فاصل شاة شاهة

فهى ليست بثلاثية • فان سمى به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف

وعقرب ممتنع • اى فان سمى بالمونث المعنوى مذكر فشرطه فى منع الصرف

ان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه

تانيث لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى لكونه اسما المذكر و

اما من حيث اللفظ فلكونه خاليا عن علامة التانيث ومن قايم مقام

التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قايم مقام حرف

لانك تصغر قدم بقديمة وعقرب بعقيرب والتصغير يرد الاشيا الى

اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان بالتاء

فى تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمى به مذكر انصرف لانتفاء شرط

منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب وثلث من سوره ثلث

اذا سمى به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما ولهذا

كان كراع غير منصرف مع كونه اسما للفحل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف

مثل كلاب اذا سمى به رجل لكونه تانيثه معنويا مثل عناق قلنا لا نسلم ان

التانيث فى الجمع حقيقى لكونه بمعنى الجماعة • والمعرفة شرطها ان تكون علمية •

اى وشرط المعرفة فى منع الصرف ان يكون علما لان المعارف خمسة العلم والمضمر

والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها وما سوى العلمية غير مانع من

الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فانهما مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات

واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف

منصرفا او فى حكم المنصرف غير منصرف واذا بطل من الاقسام تعين ان التعريف

على المذهبين فبالاولى ان لا يجعل المنصرف

المانع من الصرف هو العلمية فقط هذا اذا لم يجعل تعريف التوكيد اما اذا

اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التوكيد

وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل و

التعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه فى منع صرف بعض التواكيد وقيل

تعريف التوكيد تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه

ابو على الفارسى فعلى هذا لا يحتاج الى اشتراط احد الامرين • والعجمة شرطها

ان تكون علمية فى العجمة وتحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف

فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع • اى وشرط العجمة فى منع الصرف امران

احدهما ان تكون علما فى العجمة لانها اذا لم تكن علما فى العجمة تصرفت العرب فيه بادخال

لام التعريف والاضافة او التنوين والتعريب وغير ذلك فصار من جنس كلامهم

فلم يبق العجمة فيه فلم تمنع الصرف ولذلك لجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط

وهو كونه علما فى العجمة والشرط الثانى احد الامرين وهو تحرك الاوسط او زيادة

على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن الاوسط

فيكون في غاية الخفة وغاية الخفة تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا سبب واحد
فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء التانيث وهو
تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر وابراهيم اذا سمي بهما امتنع
الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين معا والجمع شرطه صيغة منتهى الجموع
بغير ها كمساجد ومصابيح واما فرازنة فمنصرفة اي شرط الجمع المانع من
ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير ها والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على
صيغة لم يبق صيغة الجمع بعدها اي لم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير
لانه يجوز جمعها جمع السلامة نحو صواحبات وهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون
بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعدها
حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعدها ثلثة
احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير ها لانها لو كانت
بها لكان صياقلة ثبت به المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية
فكان حكمه حكم المفرد واما شابهته كراهية لفظا فظاهر واما شابهته معنى

فلو وقع



فلو وقع كل واحد منهما على كثير من احاد الجمع فظاهر ونحو كراهية فلكونها مصدرا
وهو وقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء هاء التانيث
لئلا ينتقض بمثل فوارهة جمع فاره فلو قال بغير هاء وياء لكان اصوب
لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة
فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان
هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها
على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز
عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك ففرازنة
منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء ٥ وحضاجر
علم للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع ٥ هذا جواب عن سوال مقدر
وهو ان يقال ان هذا الوزن انما منع الصرف للجمعية مع منتهى الجموع
بغير ها والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع واجاب بان نقول



لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي
متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو عظيم البطن
فان قيل هذا السوال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان
هذا الوزن لم يمنع الصرف الا الجمعية اذ لم يكن فيه علتان فيمنع الصرف
وان لم يعتبر فسيجبر الجمعية عملا بالعلتين لحضاجر فان فيه العلمية والتانيث
لانه علم للضبع والضبع مونث قلنا لا نسلم ان في حضاجر تانيثا لان
حضاجر علم الجنس فيوضع علم للحقيقة المشترك بين المذكر والمونث كاسامة
للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث سلمنا ان فيه تانيثا لكن
لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه
غير موثرة ولهذا لو نكر لكان غير منصرف والقايل ان يقول حضاجر
ان يقول شرط الجمع ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف ٥٥
وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه
وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ٥ وهذا



جواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما لم يصرف اذا
كان جمعا او منقولا عن الجمع وسراويل ليس كذلك وجوابه انه اذا لم يصرف
فيه وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ
التي على وزنه في العربي وكانت الالفاظ التي هي على موازنه في العربي
غير منصرفة فيمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم
من تتبع كلام العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان
جمعا فقيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة كلام العرب اعلم ان
اسباب العلل المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول
والجمع المانع من الصرف تقديري وتحقيقي بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض
لهما في موضعهما واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال
لان هذا الوزن انما منع الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب
صرفه ٥٥ ونحو جوار رفعا وجرا مثل قاض ٥ اعلم ان مثل جوار
مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين

كما تحقق تقول جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول جاءني
جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث التقدير ففيه
خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد
الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف اوسطها ساكن
نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف فيكون
مثل سلام وكلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه
ليس بعد الف التكسير حرفان فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل
على ذلك انك تقول جاءتني جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء
لكان الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءتني جوار بالرفع واذا كانت الياء
مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع كون كل واحد
منهما حكما لفظيا فان قيل فهذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف
عنده قلنا انه عوض عن الياء او عن حركة الياء لان اصل هولاء جوار
جواري استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هولاء جواري فلما



كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير
المتعال كان حذف الياء في الجمع وهو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء وحركة
عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن
بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق
غير منصرف تقول رايت جواري لخفة الفتحة ولو قيل مررت بجواري
بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف ولخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ه التركيب شرطه
العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك ه اي وشرط
التركيب المانع من الصرف امران وجودي وعدمي اما الوجودي فهو
ان يكون علما لانه لو لم يكن كذلك علما لكان في معرض الزوال فلم يكن
والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي ان لا يكون باضافة وان لا
يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاحرى ان لا تجعل المنصرف

غير المنصرف وانما وجب ان لا يكون بالاسناد لانه لو كان بالاسناد مبنيا ومحكيا
عن حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وذرى حبا واذا كان مبنيا ومحكيا
على حاله لم يكن مؤثرا في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم
انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل
لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعلا
علما على المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا و
اختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز عن
الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فلزمه احد الامرين وهو اما ترك
الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه
وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب الاسنادي من اسمين
لئلا يشكل بمثل زيد علما مع كونه مركبا من الاسم والتنوين ٥٥
الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران وان كانا في صفة فانتفاء
فعلانة وقيل وجود فعلى ٥ اعلم ان الالف والنون انما منع الاسم



من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما الالفي التانيث في امتناع دخول تاء
التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في الاسم
فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهتهما لالفي التانيث لانه لو لم يكن
علما لا يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة ومرجان
نحو عمران وعثمان وسبحان وان كانا في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء
فعلانة ليتحقق مشابهتهما لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليه ومن حيث
ان كل واحد منهما زائدتان زيدتا معا ومن حيث انهما جيء بهما بعد
سلامة الكلمة واستيفاء الاصول وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى
لكونه مستلزما الانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة
المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعدمه نحو سكران
وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه
مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات ٥٥ ومن ثم
اختلف في رحمن دون سكران وندمان ٥ اي ومن اجل انه اختلف في



شرط منع الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في
سكران في ندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف
رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود
فعلى صرفه رحمن لعدم وجود فعلى في رحمن وانما لم يختلف في سكران
لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير
منصرف بالاتفاق ولم يختلف في ندمان لانتفاء الشرطين معا
لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فصرف بالاتفاق ٥٥ ووزن الفعل شرطه
ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل
للتاء ٥ اي وشرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما ان
يختص بالفعل ولا يوجد في الصور الاسمي الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم
او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكافعل وتفعل
ونفعل واستفعل وانفعل وفعّل وما اشبههما واما ان يكون في اوله زيادة
كزيادة في اول الفعل غير قابل لتاء التانيث لئلا تكون مشابهته الفعل و



او زوائد الفعل نفعل ويفعل وتفعل وافعل [illegible] ولا تقبل [illegible]
فان سمي بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة الفعل النون في
اوله لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء وهو كنضرب اذا سمي به لا يقال انه عجمي
فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول
الى العجم في زيادة حرف من حروفه واصالته كاللفظ العربي واذا
قالوا النون في نرجس زيادة لفظ ارادوا به انه لو اخذ الفعل منه
لقيل نرجس بخلاف ما لو سميت رجلا بنهشل فانه منصرف لان في الاسماء
فعللا مثل جعفر فلم يكن نونه زيادة فلا يشكل بقبوله التاء كقولهم
نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل بـ
اسود فانه غير منصرف للوصفية الاصلية ووزن الفعل مع كونه
قابل للتاء كقولهم اسودة للحية واجاب عنه بعضهم فان قبوله التاء طار بعد
استعماله اسما ومعناه ان المراد بانه قابل انه لا يقبل التاء اذا استعمل
صفة وكان غير مستعمل منصرف للوصف ووزن الفعل في [illegible]

الاشكال نرجس علما ولا ياسعا اسما للحية ومن ثم امتنع احمر
انصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد
الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان في
اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زيادة لانه
من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف
يعمل لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء
تقول هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة نعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه
غير قابل للتاء وكذلك حكم ارمل وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لما
تبين من انها لا تجامع موثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل او وزن الفعل
اي كل غير منصرف فيه علمية موثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا
اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية الموثرة لا تجامع مع علة الا العلمية
شرط فيه تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانهما تجامع مع العدل ووزن الفعل
موثرة وليست بشرط في العدل او وزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية



الموثرة لا تجامع علة الا هي شرط فيها لان تلك العلل ان كانت الوصف فلانها
لا تجامعه من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث بالتاء او التانيث
المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم
فالعلمية شرط فيها وان كان ما في الصفة فان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد
وان كانت الجمع او التانيث بالالف فلانها لا تجامعهما موثرة لاستقلالهما
في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع موثرة مع العدل و
وزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل
وانما قلنا ان العلمية ليست بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل
من غير العلمية في ثلث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر
اذا كان صفة وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي
بلا سبب او على سبب واحد اي العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة
الى جواب سوال مقدر وذلك السوال ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا في العدل
ووزن الفعل فيجوز ان تكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت



زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما
فاذا لا يصدق كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال
ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان بالاستقرار فاذا لا
يكون مع العلمية الا احدهما وفي السوال المذكور نظر لانه لا يتوجه عليه السوال
المقدر لان العلمية في الكلمة المفروضة غير موثرة فجوابه ان نسلم ان
العلمية ليست بموثرة والا لزم الترجيح من غير مرجح وليس مثل مساجد
علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية كذلك
وليست العلمية كذلك فيحصل الرجحان بالجمعية ولا يبقى من العدل ووزن الفعل
كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية
الموثرة شيء منهما اعني العدل او وزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب
لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا
لبقائه على سبب واحد لانه زالت العلمية ولم يزل احدهما اعلم انه انما
قيد العلمية بالموثرة لانها لو لم تكن موثرة لم يصدق قوله وكل ما فيه علمية اذا



نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به ففيه علمية وليس من حكمه انه اذا
نكر صرف لان العلمية غير موثرة لان سبب منع صرفه انما هو الجمعية الاصلية
والتانيث وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما ثم نكرا اعتبارا للصفة
بعد التنكير اعلم ان احمر غير منصرف لوزن الفعل والصفة واذا سمي به
كذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان يقع فيه
اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه
غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه
انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
صرف وجوابه ان نقول سلمنا انه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم
قلتم انه لا يعتبر بعد ذلك فبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار
الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد فاذا نكر زال المانع فرجع
الى الاصل وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب آخر كسكران ولهذا
قال فمثل احمر وباب ثلث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق

فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية بعد التسمية وقبل التنكير واما بعد التنكير
فلم يبق فيه الا الوصفية الاصلية ٥٥ ولا يلزم من باب حاتم ما يلزم من
اعتبار المتضادين في حكم ٥ اي لا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمي به
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية
معتبرة بعد العلمية في احمر كانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا
في الاصل فلو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة
الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول
لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة
في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار
المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف وذلك لان العلم لا يقع على كثيرين
والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس
كذلك احمر بعد التنكير لعدم اعتبار العلمية ح في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة
حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم لجواز اعتبار المتضادين في حكمين

مختلفين



مختلفين كقول شعر اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا
فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة من
جهة جمعه على حوص واعلم ان غير كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف انما يكون
كلها على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه ٥٥ وجميع الباب باللام او الاضافة
ينجر بالكسر ٥ اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله
اللام ينجر بالكسر لفظا اذا كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه
من حيثية انه منصرف ولا من هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما
هو من خواص الاسم عني اللام والاضافة اخرجه عن مشابهة الفعل فصار
منصرفا فدخله الكسر فقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا فيه
بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال اللام او الاضافة لم يوجد
التنوين فيحذف فتبع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان كان غير منصرف كمساجد وحبلى
واحمر واحمر وسكران صفة علما بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق احدهما كان
منصرفا كبعلبك وابرهيم واحمد وعمر وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين ٥٥

المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية ٥ اي المرفوع ما اشتمل على
علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء
بما هو مثله في المعرفة والجهالة فالمرفوعات خبر المبتدا المحذوف اي هذا
الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية
لا لافرادها كتعريف الاسم والفعل وغيرهما بل يرجع الى المرفوع ٥٥ فمنه
الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه ٥ اي من المرفوع الفاعل وانما
ابتدا بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول
على الفاعل في الرفع قوله ما اسند اليه الفعل الخ وانما قال اسند ولم يقل
اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل اسم
الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا
فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم وان كان في تقدير الاسم
فقوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر
واسم التفضيل واسماء الافعال والظروف والجار والمجرور لا كاسم المفعول

71

لان موضوعه لبيان الفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن ابوه
فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني ٥٥ وقدم عليه ٥ اي
اي قدم الفعل او شبهه على الفاعل للدفع وهم من توهم ان زيدا في قولنا زيد قام
مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه لكن ليس الفعل مقدما عليه
على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه ٥ اي على جهة قيام الفعل
بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند
الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به لان الفعل وهو التاثير لا يكون
قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل
فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل
به حقيقة نحو قرب المدرسة ومات زيد ولم يقم عمرو والفاعل عنده انما يكون فاعلا
بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل مقدما
عليه والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد
قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او بتقدير الاسناد ولا يبطل

74

وهو موخر لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيد
مفعوله والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم الاضمار
قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا اضمارا فيما
نحن فيه مع وجود المفسر بعده في الموضعين قلنا للضرورة ثم وهي
وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع الاضمار قبل الذكر على تقدير
اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل ٥٥
واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا
او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه ٥ اي اذا انتفى
الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى
وضرب من على السطح من على الباب وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس
وانما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم ينتف القرينة لم
يجب تقديمه نحو اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم ان الموسى آكل
والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى العاقل فلم يحصل

75

الالتباس بتاخير الفاعل وضربت موسى سعدى واكرم عيسى العاقل
عيسى الجاهل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل
على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل هذا خلف
وانما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا موخرا عن المفعول المنفصل لكراهتهم
ان يتقدم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال
مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا
لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضرب الا انت
وما ذكر يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز
تقدم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقدم الفاعل
على المفعول امتناع تقدم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل
بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضرب
زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر واذا قيل ما ضرب عمرا
الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا

لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد بالاسناد هو الاسناد
في الايجاب والسلب وللقائل ان يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل
في قوله ما اسند اليه الفعل الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي
الذي هو المصدر واياما كان ففيه اشكال اما الاول فلان زيد بالفعل
الاصطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل واما الثاني فلان زيد
به الفعل الحقيقي فلانه لا حاجة ح الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي حينئذ وشبهه اعني
للحدث والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وح لا اشكال
الحدود فيه نظر وللقائل ان يورد النقض عليه ببعض التوابع نحو
اعجبني زيد علمه مع ان علمه اسند الفعل اليه مقدما عليه على
جهة قيامه به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
اليه انما هو المسند اليه ه والاصل ان يلي فعله ه اي اصل
الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وساير الاشياء المعمولة



للفعل لقربه بالفعل اكثر من قرب ساير الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد
بدونه ويفيد بدون ساير الاشياء ولكونه موجدا للفعل غالبا
بخلاف ساير الاشياء ه فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع
ضرب غلامه زيدا ه اي ومن اجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم
على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا
مؤخر لفظا ورتبة لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير
جائز ولهذا اجاز ان يقول ظنهما الزيدان منطلقين اعلم ان
المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذه
والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريين في عدم جواز اعطيت
صاحبه درهما وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله من كان نعطي
حتى العصا زيدا ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع
ان يلي ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد



لا او وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل
من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر
وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا
لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا
واذا اتصل به ضمير مفعول ووقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله
وهو غير متصل وجب تاخيره ه اي واذا اتصل بالفاعل ضمير يعود
الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه
لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه
ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير
المفعول الثاني منه وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند
البصريين لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني فيكون بمنزلة الفاعل وكذلك
اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا
زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا



ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا
قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وفيه من
الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا
نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه
لانه في معنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع
تقديم الفاعل في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول
الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب تقديم المفعول
والتقدير على الفاعل لانه لو قدم الفاعل لزم انفصال المفعول
والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال والفاعل غير متصل
لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل
على المفعول نحو ما ضربتك لما ذكرنا ه وقد يحذف الفعل
لقيام قرينة جوازا مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع
لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا في مثل وان احد

من المشركين استجارك ه اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام
قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما
على سبيل الجواز فكقولك الفاعل زيد في جواب من قال من قام اي
قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع
لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح اي تهلكه المهالك فكان
قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة
فضارع مرفوع بانه فاعل فعل محذوف الضارع الضعيف الذليل
والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة على
خلاف القياس ومنه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال
رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه
فاعل فعل محذوف لكانه قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه
رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والآصال



واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف
اي وان استجارك احد وانما وجب حذفه لانه فسره هذا الفعل
بعده فلو ذكر لزم جمع المفسر والمفسر وهو غير جائز لان
ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل لفعل محذوف
ولم نقل انه مبتدأ وما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف
الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا ه وقد يحذفان
معا في مثل نعم لمن قال اقام زيد ه اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا
في جواب من قال اقام زيد فقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد
فيجوز حذف الفاعل والفعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية
الفعلية لا الاسمية وهي المبتدأ والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال
ه واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني
واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية



لتقدمه واعمال الاسم الاولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقشات
كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لامتناع تنازعهما
مضمرا بعدهما لاستواء الفعلين سواء كان ضميرا غائبا نحو زيد
ضربني واكرمني او مضمرا مخاطبا نحو ضربت واكرمت او متكلما نحو ضربت
واكرمت لدفع الالتباس وكذلك في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال
ما ضرب واكرم الا انا او انت وما ضربت واكرمت الا اياك وقد
ضربك واياي او ضرب واياك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما
محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين في اعمال احدهما سواء
حذف معمول الآخر او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما
او بينهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا
الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او ان اقتضيا
الفاعلية والمفعولية فتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا
ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط



بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل
على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو
ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو
ضربت زيدا واكرمت لزم الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين
زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده
من غير ورود عامل آخر عليه ولتعين زيد في المثالين الآخرين لان يكون
معمولا لضرب لما ذكر فافهم لزوم الامر الثاني نظر ه فان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا
للكسائي ه اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو رأي البصريين فالفعل الاول
اما ان يقتضي الفاعل واما ان يقتضي المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت
الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين
وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني

والمفعولية مختلفين ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون
الاول ه اى واذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا
بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت
زيدا او اسمين نحو ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما
يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية
اى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قايما مقامه
نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اى
كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت
واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في
الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اى احدهما يقتضي الفاعلية
والثاني يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي
الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا وضرب
واكرمت زيدا والثاني يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية



نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت وضرب زيد واشار الى هذين القسمين
صريحا بقوله مختلفين اى متعاكسين في الاقتضاء فيكون الاقسام
الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد
يكون في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعلية
والثاني المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه
يقع زايدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان
ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين ليدفع وهم من يتوهم ان ضرب ضرب زيد
وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس كذلك لان الفعل الثاني تاكيد للاول
والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى
لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية
ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور
فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب والجوار
والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم



واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات ولا يلزم في اعمال
الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل حذرا من اضمار قبل
الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل
بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث
فنقول على تقدير الحذف ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت الزيدين
وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل
في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل وما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه
ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعلية ه
وجاز خلافا للفراء ه وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي
الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول
نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع
او النصب او الثاني الرفع او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول
دون الثاني جاز عند الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها للزم



احد الامرين وهو اما حذف الفاعل في الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما
غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها
جرى فوقها واستشعرت لون مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا
لون مذهب واعمل جرى لانه اقتضى النصب واعمل استشعرت دون جرى
وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت ه اى ان اعملت
الفعل الثاني كالبصريين والفعل الاول يقتضي المفعول
حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذلك المفعول نحو ضربت
واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره حذرا من اضمار قبل الذكر وانما لم يجوزوا
في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل الاضمار
قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة
وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فاحسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخر
واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لان

حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت كما مر ولا يكون
الكلام للتنازع لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه
نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا كحسبني وحسبت
زيدا منطلقا اياه ٥٥ فان عملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني او
المفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر ٥ اي وان عملت الفعل
الاول كما هو رأي الكوفيين في الفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول
فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر نحو
ضربني واكرمني زيد او ضربت واكرماني الزيدين نحو ضربت واكرموني
الزيدين والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم
مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني
المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولئلا يلزم
الالتباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع
لوجود القرينة الدالة عليه مثلا نقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد

ولا يكون اضمار قبل الذكر لانه مقدم رتبة لانه فاعل فعل الاول ٥



وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون ونقول في الحذف ضربني
واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون اما
اذا منع مانع من الاضمار والحذف وجب الاظهار كحسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب
الاظهار للمفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار للزم اما الحذف
واما الاضمار في الاول غير جائز لانه لا يكون الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت
والثاني غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان
يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت
مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى
ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا
لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلقا والضمير يعود الى المفرد وجب ان يكون
مفردا وفيه نظر لانه ليس من باب التنازع وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان
معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه نظر



ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او
مثنى والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني
للزم التثنية ٥٥ وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من
المال ليس منه لفساد المعنى ٥ استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل
الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرء القيس وهو ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال ان كفاني و
لم اطلب تنازعا قليلا وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى
نصبه وهو اختار اعمال الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني
ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل
الاول اولى من اعمال الفعل الثاني
لم يختره امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا الاصح
واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما تنازع
فيه الفعلان لانه لو تنازعا لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين



وذلك مبني على معرفة مقدمتين احدهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي
لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو فيكون
حكم لم اطلب حكم جواب لو واذا تقرر هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع
كفاني ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين
لان قوله انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه
فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا
لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون
مثبتا فيكون طالبا القليل من المال فاذا يلزم ان يكون طالبا القليل من المال
وهو اجتماع النقيضين فانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم
اطلب محذوف تقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت الثاني
لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي ٥٥ مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه

وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل او يُفعَل اعلم ان انما ذكر
المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل
فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول
ما لم يسم فاعله هو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضرب زيد
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل ان كان ماضيا والى يُفعَل ان كان
مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا ويضم اوله ويفتح
ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة
الفعل ان التغير المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان
اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما
وقد يكون فعلا ويتناول الحد المذكور القسمين ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له و
المفعول معه كذلك اي ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو
علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت



مسندا الى المفعول الاول دائما لكونه مبتداء وخبرا في الاصل فلو وقع
مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه وهو غير جائز وكذلك
لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس موقع
الفاعل لان المفعول الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع
الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز
وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل
لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان
مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء
والخشبة لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع
الواو نحو استوى الماء والخشبة او لا مع الواو نحو استوى الخشبة
لا سبيل الى الاول لانه يلزم للمعطوف بدون المعطوف عليه لان
المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا
يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله

اقيم مقام الفاعل جعلت سواء منصوبا والاول من باب اعطيت
اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت
زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول
الاول الفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني له لان الاول
آخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة
الماخوذ الى الفاعل فاراد بباب اعطيت كل مفعول فعل كان في
معوله الاول فاعلية ما وفي الثاني مفعولية ما ومنها المبتداء
والخبر اي من المرفوعات المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف
النفي والف الاستفهام لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان
فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون الا اسما او ما في معنى الاسم
نحو عندي انك عالم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي
اعني سماعك بالمعيدي قوله المجرد عن عوامل اللفظية احتراز عن الاسم



ليس بمنصوبين واذا وجد المفعول به تعين له نحو ضرب زيد
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد اي اذا
وجد المفعول به وجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور
تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لمناسبته الفاعل اكثر فنقول
في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب
زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فيقوم زيد مقام
الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان عليه وانما قيد المصدر
بالصفة لانه لا يقع مقام الفاعل الا بعد تقييده بامر زائد على مدلول
الفعل من صفة او غيرها ليفيد فائدة زائدة على مدلول الفعل
فان لم يكن فالجميع سواء اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع اي ظرف
الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء في قيامه مقام
الفاعل فانت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا
شديدا في اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها

التي لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمي انّ وكان واسمي ما و
والمفعول الاول من باب علمت قوله مسند اليه احتراز عن الاسماء
المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها
ومن اسماء مجردة عن العوامل اللفظية غير مركبة مع غيرها واحتراز
به ايضا عن خبر المبتداء لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية
لكنه ليس كذلك مسندا اليه بل مسند به قوله او الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والف الاستفهام ليدخل فيه مثل ما قائم الزيدان و
اقائم الزيدان فان قائما مبتداء مع انه ليس مسندا اليه و زيدان فاعله
ساد مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي تحصل من المبتدا والخبر
تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة يخرج من تعريف المبتدا هذا
النوع من المبتدا وانه غير جائز واعلم انه لو قال بعد حرف
الاستفهام لكان ليدخل فيه مثل قائم زيد هو قوله قوله رافعة لظاهر
احتراز عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة



لمضمر نحو اقائمان الزيدان فانهما لم تكن مبتدا والزيدان مبتدا لانها
لو كانت مبتدا والزيدان فاعلا ساد مسد الخبر لم يثن لان
الفعل وشبهه اذا اسند الى ظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من
قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه
خبر مبتدا وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج
عنه مثل اقائمان الزيدان ويدخل فيه اقائم الزيدان في اقائم انتم ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر اللغوي لا الاصطلاحي
وح لم يتوجه النقض بمثل اقائم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ و لقائل
ان يقول ان الحد يشكل بمثل اقائم ابوه زيدا فاجعلت زيدا مبتدا
وقائما خبره وابوه فاعلا لقائم فانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر مبتدا
والجواب ان اقائم مبتدا في جملة وجملة خبر زيدا علم ان الحد
غير شامل لاسم الفعل مثل صه لانه لم يكن مسندا اليه مع انه مبتدا
على ما اختاره في باب اسماء الافعال فقوله مثل زيد قائم وما قائم



واقائم الزيدان فالمثال الاول للمبتدا الذي هو اسم مجرد عن العوامل
اللفظية مسند اليه والمثال الثاني للمبتداء الذي صفة وقعة
بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء الذي صفة
واقعة بعد الف الاستفهام ٥ فان طابقت مفردا جاز الامران ٥
اي وان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر مفردا واقعا بعدها نحو اقائم زيد وما قائم زيد
جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتدا وما بعدها
فاعلها وح تكون داخلة في تعريف المبتدا لكونها رافعة
لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتدا وهي خبره وح لم تكن
داخلة في المبتدا لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها
لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر ٥ والخبر هو المجرد
المسند به المغاير للصفة المذكورة ٥ قوله المجرد احتراز به عن
خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد



لان خبر المبتدا قد يكون غير اسم قوله المسند به احتراز به عن المبتداء
الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احتراز به عن الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر
لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به
المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر المبتدا وينتقض ايضا بمثل قائم
في اقائم انتم فانه صادق عليه الضابط انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب
عن الاول بان المراد بالمسند به [illegible] الى المبتدا وعن الثاني ان
المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا ٥ واصل
المبتدا التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها
في الدار ٥ اي واصل المبتدا ان يكون مقدما على الخبر لانه
محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله
ومن ثم جاز في داره زيد الى آخره اي ومن اجل ان اصل المبتدا
التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا

عن في داره لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال
صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم على الدار
لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها
مبتدا وحقه ان يكون مقدما على الخبر ٥٥ وقد يكون المبتدا نكرة
اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في
الدار ام امراة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل
وسلام عليكم ٥ اعلم ان حق المبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم
عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد
ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه
ح يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة احدها
تخصيصه بالوصف كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد
مبتدا ومؤمن صفة وخير من مشرك خبره فالمبتدا هاهنا نكرة تخصصت



بالصفة والتصغير كالصفة كقولك رجيل قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه
بالعلم بثبوت الخبر له كقولك ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتدا نكرة و
في الدار خبره وامراة عطف على رجل والمبتدا النكرة تخصصت هاهنا بحصول
في الدار لانه ثبت من استعمالهم انه انما يستعمل بسؤال بالهمزة وام اذا عرف
حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصصه بالعموم
كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدا وهو نكرة وخير منك خبره و
المبتدا النكرة تخصصت بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل
عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد
العموم فلولا افادة العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد خير منك
لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم كقولهم تمرة خير من جرادة
وكم من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا
في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر
مبتدا نكرة واهر فعل ماض وفاعله مضمر عائد الى شر وذا ناب منصوب



بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا فالمبتدا النكرة
تخصص اما بالصفة المحذوفة على تقدير شر عظيم اهر ذا ناب او
تخصص بما تخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وتقدم الحكم عليه
انما قلنا انه تخصص بما تخصص به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه
ما اهر ذا ناب الا شر والخامس تخصصه بكون الخبر مقدما عليه
كقولك في الدار رجل فرجل مبتدا وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص
المبتدا النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف
ولهذا لم يجز قائم رجل والسادس تخصصه بالمتكلم وهو في الدعا
له او الدعاء عليه نحو سلام عليكم فسلام مبتدا نكرة وعليكم جار
ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا وتخصص المبتدا النكرة
بالمتكلم اذ معناه اسلم سلاما عليكم فحذف فعله كما حذف
افعال المصادر فصار سلام عليك فعدل عن النصب الى
الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو



سلمت او اسلم فان كان الاول لم يدل الا على المضي وان كان الثاني
يدل الا على الحال او الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه
سلام عليكم مطلقا من غير اعتبار الماضي والمستقبل او الحال وان
كان كذلك كان سلام مخصصا بالمتكلم كما كان حال النصب وفيه نظر
لان مراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام من قبله
لانه للدعاء المطلق ٥٥ والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم
وزيد قام ابوه ٥ اعلم ان خبر المبتدا يكون مفردا نحو زيد قائم
والمراد بالمفرد هاهنا ما يقابل المركب الاسنادي بالاصالة و
احترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسم الفاعل والمفعول المسندين
الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وقد يكون جملة خبرية اي محتملة
للصدق والكذب على الاشكل بمثل قولهم زيد اضربه ولا تضربه لانه
على تاويل زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول
وما بعده مقول القول وهي اما اسمية فهي التي تكون الجزء الاول

منها اسمية كزيد ابوه قائم اوقام فزيد مبتدا وابوه مبتدا ثان و
قائم ابوه خبره والجملة اعنى المبتدا الثانى وخبره فى محل الرفع بانه
خبر للمبتدا الاول واما فعلية وهى التى يكون الجزء الاول منها فعلا
كزيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة
الفعلية فى محل الرفع بانها خبر للمبتدا وغير المصنف ذكر جملتين اخريين
غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية كزيد ان تكرمه اكرمك و
الظرفية كزيد فى الدار والمصنف لم يذكرهما لان الجملة الشرطية
جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة
بالمفرد تقديره زيد حاصل فى الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا
فى الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل فى الدار
كانت جملة فعلية ه فلا بد من عائد ه اى فلا بد فى الجملة الواقعة
خبرا للمبتدا من ضمير يعود الى المبتدا او قائم مقام الضمير كو اللام
فى نعم الرجل زيد وذا فى حبذا زيد ولهذا قال من عائد ولم





يقل من ضمير لتحصل الفائدة الا ترى انك لو قلت زيد عمرو قائم لم يفد
حتى يضم الى عمرو او قائم ما يقوم مقام لفظة عنده او معه ليفيد لعدم ار
تباط الجملة الثانية بالمبتدا واذا عرفت ذلك فالصواب ان
يقول لا بد من عائد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدا لئلا ينتقض
بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قائم ولمية عدم احتياج هذا
الخبر الى عائد كونها بمنزلة المفرد ولكون المبتدا عبارة عنه فى المعنى
ه وقد يحذف ه اى وقد يحذف الضمير العائد الى المبتدا اذا وجد
قرينة دالة عليه نحو قولهم البر الكر بستين درهما فالبر مبتدا
والكر مبتدا ثان وبستين خبره والجملة اعنى الكر بستين فى محل
الرفع بانه خبر المبتدا وهو البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتدا
لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهى انه
لما جرى ذكر البر ثم الكر بستين علم ان الكر الذى بستين من البر و
تقديره البر الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم



فالسمن مبتدا ومنوان مبتدا ثان وبدرهم خبر مبتدا ثان والجملة اعنى
منوان بدرهم فى محل الرفع بانه خبر السمن وليس فى الخبر الجملة ضمير يعود
الى المبتدا لكنه محذوف لوجود القرينة وهى انه لما جرى ذكر
السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه والتقدير السمن منوان
منه بدرهم فالجار والمجرور فى الصورة الاولى فى محل النصب
بانه حال والعامل فيه بستين وفى الصورة الثانية فى محل
الرفع بانه صفة منوان وهو الذى صحح وقوع منوان مبتدا نكرة
ه وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة ه اعلم ان خبر المبتدا
يقع ظرفا كزيد خلفك او زيد فى الدار ويجب تقدير العامل
لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب الى
ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل تقديره زيد حاصل
خلفك او فى الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر مبتدا واصل الخبر
ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون



الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل فى الدار وحجتهم ان
ذلك المقدر هو العامل فى الظرف واصل العمل للافعال وعلى التقدير
لما حذف العامل انتقل الضمير الذى كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك
الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذلك الظاهر كزيد فى الدار ابوه
فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا ه ه واذا كان للمبتدا مشتملا على
ما لصدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين مثل
افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب
تقديمه ه اعلم ان اصل المبتدا ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره
عنه لكنه تعرض لاشياء فوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جائز التاخير
عنه فمنها ان يكون المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام كالاستفهام
والشرط والتعجب والقسم والنفى ولام الابتدا كمن ابوك
فمن مبتدا وابوك خبره ومن يكرمنى اكرمه وما احسن زيدا و
لعمرك لافعلن كذا وما زيد الا قائم ولزيد قائم وانما وجب لهذه

الاشياء صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي نوع من
انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير واما قوله خالي لانت و
من عويف خاله نال السماء واكرم الاخوال فشاذ وقيل مبتدأ و
انت خبره الا انه اقر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها
ان يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد اخوك وانما قلنا انه يجب
تقديم المبتدأ ههنا على الخبر لانا لو قلنا المتاخر هو المبتدأ وهو
المبتدأ والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا
احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون
المبتدأ والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل
مني فان المبتدأ اسم التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم
المبتدأ ههنا لعين ما ذكرنا ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتدأ
نحو زيد قام وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر ههنا لانه لو



لانه لو اخر لالتبس بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل
ام مبتدأ وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدأ لم يجب
تقديم المبتدأ على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لو اخر لا يلتبس بالفاعل
فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا لكان
اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا ه
واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا له
مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل على التمرة مثلها
زبدا او خبرا عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه ه
اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض فتوجب تقديم الخبر
على المبتدأ مع ان اصله التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له
صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتدأ واين خبره
فيجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام
وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر لو كان جملة مشتملا على ما له صدر الكلام



لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ نحو زيد اين ابوه فان زيدا مبتدأ واين
مبتدأ ثان وابوه خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانها
بانه خبر المبتدأ الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام و
انما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لان الاستفهام يقتضي
صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل
ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لانه ظرف والظرف مقدر
بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة لان بعضهم
ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في
قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدأ
الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها
ان يكون تقدم الخبر على المبتدأ مصححا لوقوع المبتدأ مبتدأ نحو في
الدار رجل فقدم ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ
اي يكون في المبتدأ ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها



زبدا فمثلها مبتدأ والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق
الخبر لان الخبر ما يتعلق به حاصل او حصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة
متعلق بحصل او حاصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على
على المبتدأ لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه
نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل والصواب ان يقول
او لمتعلقه ضمير في المبتدأ وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكرناه
ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو
الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال
ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي انك قائم فان ان مع الاسم
والخبر في محل الرفع بانه مبتدأ وعندي مقدم خبره وتقديره
عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم
الخبر ههنا على المبتدأ لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة في الكتابة
لانه لو اخر عندي وكتب انك قائم عندي احتمل انها المكسورة

وعندي ظرف قائم واحتمل انها مفتوحة وجميع ما بعدها مبتدأ
وعندي خبرها ❊ وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل ❊ اي وخبر
المبتدا جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فلما جاز
الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار
كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما
يريد فهو المبتدا وما بعده اخبار ❊ وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
فيصح دخول الفاء في خبره وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف
او النكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم
وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم ❊ اعلم ان المبتدا اذا
تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخوله في الجزاء
الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه سببا للخبر
ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما يصح دخول حرف الشرط
عليه وذلك اذا كان المبتدا موصولا صلته فعل او ظرف نحو



الذي ياتيني او الذي في الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او
ظرف نحو كل رجل في الدار او ياتيني فله درهم وانما اشترط ان يكون
صلته او صفته فعلا ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفته ظرفا لان الظرف
معمول محتاج الى عامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل
ليتحقق مشابهتهما الشرط ويجب ان تعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء
في خبره من ان يقصد ان المبتدا سبب للخبر وانه عن معين وان لم يدخل
عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ما الذي ياتيني له درهم ولم
يكن صلته او صفته جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه له درهم
لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب ❊ وليت ولعل مانعان
بالاتفاق ❊ اي ليت ولعل يمنعان باتفاق النحاة عن دخول الفاء
في خبرهما اذا كان اسمها موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة يكون
صفتها ظرفا او فعلا مثلا لا يقال ليت او لعل الذي في الدار او ياتيني



فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط
وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما
خبرا والكلام الذي فيه ليت ولعل لا يحتمل شيئا من الصدق
والكذب لكونه انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل
بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت
واعلمت وان المفتوحة وما لا مانع بالاتفاق لانها اذا دخلت
عليهما زالت الصدرية واذا زالت الصدرية زالت المشابهة
للشرط لكونه مقتضيا لصدر الكلام ❊ والحق بعضهم ان بهما
اي الحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء
على خبرها ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوز ذلك والاخفش
جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه و
حجة المانع انه كما لم يدخل ان على الشرط لم يجز دخوله على ما
يشبهه وحجة المجوز ان ان لم يغير معنى الجملة بل تؤكده فكما



جاز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل
واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل
ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا
المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الا
لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول ولا بموصوف مذكورين
لانا نقول لما دل على جواز دخول الفاء على خبر المبتدا الذي
هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان فلان يدل
على جواز دخوله على الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون المبتدا
الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة موصول صلته فعل او ظرف او
نكرة صفتها فعل او ظرف واسم موصوف بالموصول الذي صلته
فعل او ظرف اعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبر ليت ولعل في
يكون في حكم ليت ولعل مانعان باتفاق النحاة ❊ وقد يحذف المبتدا

لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله اى وقد يحذف
المبتدا على طريق الجواز اذا وجدت قرينة دلت عليه كقول
المستهل الهلال والله اى هو الهلال وكقوله تعم فصبر جميل اى فصبرى
صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر
محذوفا والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع ووجوبا
فيما التزم فى موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا ومثل ضربى
زيدا قائما ومثل كل رجل وضيعته ومثل لعمرك لافعلن كذا اى
وقد يحذف خبر المبتدا تارة جوازا وتارة وجوبا اما جوازا فللقرينة
مثل خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع واقف او مفاجئ ونحوه مما
يدل عليه اذا التى للمفاجاة فيجوز حذفه واثباته واما حذف الخبر
وجوبا فبشرطين احدهما وجود القرينة الدالة على خصوصية الخبر والثانى
التزام غير الخبر موضعه لتوفية حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط
الاول لان ههنا استغناء بذكره فى جواز حذف المبتدا وفى كون



فى مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لكان كذا
اى لولا زيد موجود فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو موجود
وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا
تدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثانى لوجود الاول وان
جواب لولا التزم فى موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدا بعد لولا
قد يكون خاصا وح لم تدل لولا عليه كقول الشاعر ولولا الشعر
بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية
الرحمن عندى جعلت الناس كلهم عبيدى وهو مذهب الرمانى و
الثانى بعد كل مبتدا هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول
او اليهما مذكور بعده حال او افعل التفضيل مضاف الى
مصدر المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل
ذهابى راجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد
قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما



نحو ضربى زيدا قائما وضربى زيدا قائمين وانما لم نقل مضاف بل منسوب
ليدخل فيه مثل ضربى زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب
اليهما فضربى فى تقدير الرفع فانه مبتدا وهو اضيف الى الفاعل و
زيدا منصوب بانه مفعول ضربى وخبر المبتدا محذوف تقديره
ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فقائما منصوب بانه حال والعامل
فيه كان ولم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه
دلالة على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف ونحو
الحال وذو الحال الضمير الذى فى كان وهو عائد الى زيد و
حذف خبر المبتدا وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف
العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وجيء بالحال لان
الحال تدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف
الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قائما يدل على لفظ اذا كان



لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف
على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على
الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم فى موضعه وهو
قائما ومثال الثانى اكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما
يكون الامير قائما اى اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا
كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب اوقات
كون الامير اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى
التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى مصدر بحسب المعنى
بل الى وقت مطلقا المضاف الى المصدر والثالث بعد كل
عطف عليه بالواو التى بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل
وضيعته فكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف
وتقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما

وجب حذف الخبر لحصول الشرط لان الواو العطف بمعنى مع فتدل
على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو صيغة التزم
موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدا وههنا وقع بعده
غيره وهو المعطوف والرابع بعد مبتدا مقسم به مثلا
لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدا وخبره محذوف
تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين
لانه ما قبل لعمرك علم ان ثم قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم
مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدا والخبر معا جوازا كقولك نعم في جواب
من قال ازيد قائم ٥٥ خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول
هذه الحروف نحو ان زيدا قائم ٥ اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر
المبتدا بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر المبتدا من بعض
الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتدا عليه وعدم جواز تقديم خبر
للمبتدا عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على اسم ان في غير الظرف وحيث



دخول ان ههنا وعدم دخول ان في ذلك الموضع فعرفه وقال انه
هو المسند بعد دخول هذه الحروف قوله المسند شامل لخبر
كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها
فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الامثلة عنه و
انطبق التعريف عليه مثال ان زيدا قائم فقائم هو المسند بعد
دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان
لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع فاعله وجوابه ان المراد بالمسند
المسند الى اسم ان او ضميره فاللام للعهد واعلم ان هذا الاشكال
وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه ما ذكرنا ٥٥ وامره كامر
خبر المبتدا الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا ٥ اي امر خبر ان كامر
خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة تكون
فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من ضمير يعود الى

الى المبتدا فكذلك خبران والحاصل ان حكم خبران كحكم خبر المبتدا
الا في شيء واحد وهو ان خبران المبتدا جاز ان يكون مقدما
على المبتداء وخبران لم يجز تقديمه على اسمها لضعف عملها الا اذا
كان الخبر ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى ان لدينا
انكالا وكقوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وغير
ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في
الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم وفعل الا وهو في
زمان او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في الظروف
ما لم يجوزوا في غيرها ٥٥ خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد
دخولها مثل لا غلام رجل ظريف ٥ اعلم ان لا التي لنفي الجنس
تعمل عمل ان لمشابهتها ان اما لاجل ان ان للاثبات ولا
للنفي فحملا على ان حملا للنقيض على النقيض كما حمل النظير على
النظير واما لاجل ان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي



فحمل لا على ان من حيث انها للتحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول
لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبران
وخبر ان ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع
هذه المسندات وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فيها
فظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا
المثال ولم يورد مثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم
ان الظريف صفة رجل ٥٥ ويحذف كثيرا ٥ اي ويحذف
خبر لا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة
النفي عليه كقولهم لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار
اي لا اله موجود الا الله ٥٥ وبنو تميم لا يثبتونه ٥ اي بنو تميم لا
يثبتون خبر لا مطلقا اي لا يظهرونه اذا كان عاما لظهور العلم
به فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة
فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من



قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يحذف لكون
الخبر مخصوصا بالشرط لطف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا
يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا
كان دل على عدم الحصول دل على عدم الحصول في الدار لاستلزام
نفي العام نفي الخاص ٥٥ اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو
المسند اليه بعد دخولهما مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وهو في لا شاذ ٥ اعلم ان ما ولا لا تعملان عند بني تميم لا نهما
يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل على القبيلتين لا يعمل عندهم
وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القران كقوله تعالى ما هذا
بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما ليس من حيث
انهما للنفي والدخول على المبتداء والخبر ومشابهة ما بليس اكثر
من حيث كونها لنفي الحال والدخول على المعارف والنكرات
ودخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك واذا شابه ليس من



الوجوه عمل عمل ليس في رفع الاول ونصب الثاني فقوله المسند اليه
شامل للمبتداء واسمي كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله
بعد دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول
ما ولما كان مشابهة لا لليس اقل من مشابهة ما دون نفي الحال
والدخول على المعارف ودخول الباء في خبرها كان عملها قليلا وكذا
هذا قال وهو في لا شاذ اي عمل لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في
الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي ليس لي براح
المنصوبات سوما اشتمل على علم المفعولية
٥ اي ما اشتمل على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما
هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب
لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد والاول
في المعنى عبارة عن ما مذكور لفظا ٥٥ فمنه المفعول المطلق ٥
وانما ابتدا بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل

بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا له فان فعلك
هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى
واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله و
وفيه ❊ وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ❊ اى
المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قوله اسم احتراز
به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم نحو ضرب في قولنا
ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقائل
ان يقول ان المراد بضرب الثاني لفظا ومدلوله الذي هو الضرب
واياما كان فلا حاجة الى لفظة الاسم اما اذا كان المراد بلفظه
فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضر

ب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول
مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل
الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر
من وجهين احدهما ان زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل الضرب
الثاني بل الضرب الاول والثاني تاكيد للاول واما ثانيا فلانه لا يطلق
بالاصطلاح على لفظ ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور وان
اطلق بالاصطلاح انه فعله لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ به والصحيح
ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب قوله فلا يحترز
عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما
يكون كذلك ان لو كان معتبرا عنه بلفظ الاسم واما اذا عبر
عنه بفعل فلا قوله ما فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل نحو عجب
الله وضربت زيدا فانه ليس بمفعول مطلق قوله فعل مذكور
احتراز عن مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه

ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل
المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه قوله
بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ليس بمعناه نحو
كرهت قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه
بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس العالم في قولنا
خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس
بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق ... والعالم ليس كذلك
والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه ليدخل فيه مثل ويحه وويله
والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل
سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بمثل ضربته سوطا
وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي
تسمية آلة الشيء باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية الشيء باسم



شبهه واعلم انه لو زاد عليه قيد الخ وهو ذكر بيانا لم ينتقض بمثل
كرهت كراهة ❊ ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست
جلوسا وجلسة وجلسة ❊ اى المفعول المطلق على ثلثة انواع
لان مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست
جلوسا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة
صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم
وسواء ان يدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان
يدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا واي ضرب وضربت
الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضرب الامير
او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين
مخاطبك ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو
للعدد والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم ❊ فالاول لا
لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه ❊ اى المفعول المطلق الذي للتا

لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة لأنه
للحقيقة المشتركة ولا كثرة لها بل لافرادها ويجوز تثنية المفعول
المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع العدد لامكانهما فيهما
لكثرة الافراد والانواع فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا
اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا
كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية و
اذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين
وضربات ○ وقد يكون بغير لفظ الفعل مثل قعدت جلوسا
اي يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه
ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرنا في تعريفه نحو قعدت جلوسا
○ وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم
و وجوبا سماعا مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا و
وعجبا ○ اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على



سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز وهو الحذف على
سبيل الجواز كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اي قدمت
خير مقدم ان شئت حذفت وان شئت اظهرت واما الثاني وهو
الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور
على السماع والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسيا لامكان ان يذكر
ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول
فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب
حذف الفعل في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة
عليه مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا
الى آخره اي سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل
هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله
سقيا فالجواب ان نقول ان المراد واجب الحذف عند استعمال
مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف فيه



او نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب
الكتاب دون بعض ○ وقياسا في مواضع منها ما وقع
مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه
او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا او ما انت الا سير البريد
وانما انت سيرا او زيد سيرا سيرا ○ اي ويجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع منها موضع
يقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول
المطلق مكررا في موضع الخبر عن الاسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك
الاسم فقوله ما وقع مثبتا احتراز عن ان يقع منفيا فانه ليس من
هذا القبيل نحو ما زيد سير البريد وقوله بعد نفي احتراز عن ان وقع
مثبتا بعد غير النفي نحو زيد سيرا فانه ليس من هذا القبيل وقوله
او معنى نفي ليدخل فيه انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى



نفي وان لم يكن نفيا لان تقديره ما انت الا سيرا وقوله داخل على اسم
احتراز عن ان يقع مثبتا بعد نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا
وانما سرت سيرا فانه مثبت بعد نفي داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل
لان فعله مذكور وقوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم احتراز عن ان يقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم
يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه
مثبت بعد نفي داخل على اسم لكن يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك
الاسم فليس من هذا القبيل قوله او وقع مكررا اي وقع المفعول
المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه ليدخل
فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا التقدير زيد يسير سيرا وانما قلنا
في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى
كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله نحو ما انت الا سيرا فسيرا مثبت
بعد نفي وهو داخل على الاسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت

وكذلك ما انت الا اسير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان
الاسم الواقع موقع الخبر ولم يكن خبر المبتدأ على ضربين
احدهما انه ليس فعل المبتدأ كالمثال الاول والثاني ان
فعله مشبه كالمثال الثاني وقوله انما انت سيرا فسيرا مثبت
بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عن انت
وقوله زيد اسيرا اسيرا فسيرا اسيرا وقع مكررا في موضع
خبر عن زيد وليس خبرا عنه ٥٥ ومنها ما وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد
واما فداء ٥ اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق حذفا قياسا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلا احتراز عن ان
يقع لاثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا
الوثاق فقتلوه قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان



فعله مذكور وقوله لاثر مضمون جملة احتراز عن ان يقع تفصيلا
لا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفردا وتفصيل مضمون جملة
لا لاثر مثال الاول زيد سيبا فسيرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني
زيد سيبا فسيره القريب والبعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة
لانها لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشيء على الشيء
ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا و
فداء تفصيلان لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة
هي قوله تعالى فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره
المن والفداء او الاسترقاق وغير ذلك تقديره فاما تمنون
منا واما تفدون فداء ٥٥ ومنها ما وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت به فاذا
له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى ٥ اي ومن
المواضع الذي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق

قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول اي على صاحب ذلك
الاسم فقوله للتشبيه احتراز عن ان يقع بغير التشبيه علاجا بعد
جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت حسن وقوله
علاجا احتراز عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم
علم العلماء وله زهد زهد الصلحاء ولهذا يلزم النصب مثل
لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل العلاج فعل يحتاج حدوثه
الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاج ما لا يحتاج
اليه كالعلم والظن قوله بعد جملة احتراز عن ان يقع بعد مفرد
فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله
مشتملة على اسم بمعناه احتراز عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد
جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت به فاذا له ضرب صوت



حمار وقوله صاحبه احتراز عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل على اسم صاحب ذلك الاسم
نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار فانه ليس من هذا
القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل
الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا
له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه بعد جملة وهي
له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة
ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا
هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى
تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى ٥٥ ومنها
ما وقع مضمون جملة لا احتمال لها غيره مثاله له علي الف درهم اعترافا
ويسمى تاكيدا لنفسه ٥ اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون

جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله
مضمون جملة احترازيه عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت
ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احتراز عن ان يكون لها
احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي بعده ومثاله
له علي الف درهم اعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي
الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت
اعترافا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه توكيد مضمون
الجملة الذي هو عين الاعتراف فهو توكيد لنفسه ومنها
ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره مثل زيد قائم حقا
ويسمى توكيدا لغيره اي ومن المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق
مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله
فقوله مضمون جملة احترازيه عن ان لا يكون لها احتمال



غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا وقع مضمون زيد
قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم
حقا وغير حق فقولنا حقا اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته
تساهلا لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق تلبس عبارة
عنه فمعنى منها ما وقع توكيدا او تحقيقا لمضمون جملة لها احتمال
غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره لانه توكيد مضمون الجملة
وهو غيره ولقائل ان يقول مسافرة في قولنا زيد ابي فر
مسافرة وقع مضمون الجملة فهو اما ان يحتمل غيره او لا يحتمل
فان احتمل اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم يحتمل اشكل ضابطة
القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا للمضمون
جملة لا محتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع تاكيدا للمضمون
جملة لها محتمل غيره ويدل عليه قوله يسمى الاول تاكيدا لنفسه والثاني
تاكيدا لغيره ومسافرة في قولنا زيد ابي فر مسافرة مضمون



الجملة التي هي زيد ابي فر لا تاكيد مضمون الجملة فلم يدخل في
القسمين لا يقال مسافرة في المثال المذكور تاكيد المضمون الجملة
وح لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول
لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربت ضرب الامير
لا يقال اذا كان للنوع كان فيه معنى التاكيد فكان توكيدا
لمضمون جملة لانا نقول المراد بالتاكيد في قولنا ما وقع
تاكيد المضمون جملة هو الذي يدل على التاكيد فقط ومسافرة
ليست كذلك او المراد بالتاكيد ما ذكر لغرض التاكيد ومسافرة
لم يذكره لغرض التاكيد بل لغرض النوع لكنه عرض لزمه التاكيد
فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة يستغني بذلك
عن ذكرهما القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص
كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه
وباسم وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره ومنها ما وقع



مثنى نحو لبيك وسعديك اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى
للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر
الفعل تقديره الببت الباب اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة
وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا
للتكثير اي من غير النظر الى التكثير بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف
الفعل نحو ضربت ضربتين المفعول به هو ما وقع عليه فعل
الفاعل مثل ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما والمراد
بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل الشيء ولا
يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل
بالعكس لان الفعل يدل على الزمان بالالتزام ولقائل ان يقول
لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل
يدل بصيغته على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل
على المصدر ولا شك انه لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام
ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق
وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل
الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق
الكلام ولقائل ان يقول التعريف المذكور منقوض بزيد في
قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع
انه ليس بمفعول لانه مبتدأ ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول
من حيث المعنى الا انه لا يلزم نصبه وانما يلزم ان لو عمل
الفعل في ضميره او متعلقه ؞؞ وقد يتقدم على الفعل ؞ اي
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي
العمل نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيدة
لجزئية الحكم لان المفعول قد يمتنع تقدمه عليه في بعض الصور

نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي
يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على
عامله الاسمي نحو هذا زيدا ضاربٌ ؞؞ وقد يحذف الفعل
لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة
مواضع الاول سماعي مثل امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم و
اهلا وسهلا ؞ اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به
لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب
اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب
اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت
واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي
اي مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم
امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وقولهم انتهوا خيرا لكم اي
انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولكن



ان يحمل على انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر
بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا مأهولا اي
معمورا واتيت مكانا سهلا دون الحزن ؞؞ والثاني
المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا ؞ اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فقوله المطلوب
اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب اقبال زيد وقوله
بحرف نائب مناب ادعو خرج مثل اطلب اقبال زيد
وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظا
لان اصل يا زيد ادعو زيدا فانما حذف الفعل واقيم يا
مقامه ليدل على الانشاء ولم يحتمل الاخبار والتخفيف
وقوله تقديرا مثل يوسف اعرض فيا قائم مقام ادعو تقديرا



وانما وجب حذف الفعل ههنا لان حرف النداء قائم مقام
الفعل ونائب منابه ولم يجز الجمع بين النائب والمنوب ولم يجز
ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار
؞؞ ويبنى على ما يرفع به اذا كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا
رجل ويا زيدان ويا زيدون ؞ اي ويبنى المنادى اذا كان
مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان
اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان
اعرابه بالضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا فتى ويا قاض و
على الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان
كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا
ولا مشابها له ولا جملة لا يقال لو قال ويبنى على ما يرفع به او
يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل
فيه مثل يا هذا ويا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى
على ما يرفع به

بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله ويبنى على ما يرفع به وليس
مثل يا هذا ويا هولاء كذلك وانما ورد يا زيد ويا رجل
كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء
ومعرفة حال النداء وانما بنى هذا القسم مع ان اصله ان يكون
معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها لكاف الخطاب في
قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب و
وقوعه موقعه وانما بنى على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه عارضا
وانما بنى على الضم لانه لو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى
المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء
نحو يا غلام ولو بنى على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف
المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلاما
وتخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد وانما تخفض المنادى
اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه حينئذ معرب



لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد ولانه تركبت
لانضمامه مع حرف الجر وتفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا
زيداه اي ويفتح المنادى المستغاث عند لحاق الف الاستغاثة به
وح لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع
الالف لان اللام تخفض المستغاث والالف تفتحه فلو اجتمع
بينهما لزم ان يكون مفتوحا ومخفوضا وانه محال ويجوز لحاق
الهاء للوقف فيقال يا زيداه وتنصب ما سواهما
نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اي تنصب
ما سوى المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا
او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما
للمضاف نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا و
والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا الغير المعين وانما تنصب هذه
الاشياء الثلاثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء



واما الاول فلعدم مشابهته لكاف ادعوك الخطاب من حيث
الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمضاف من حيث ان كل واحد
منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكانه
عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث
فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المظهرة جاز ان يكون
منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه
اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى
وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى الخطاب لوجوب تغايرهما
وتوابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة و
وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه ترفع على
لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل اي
توابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او في حكمها نحو
يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على



محله قوله المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب نحو يا عبد الله
الظريف فان توابعه لا ترفع قوله المفردة احتراز عن التوابع
المضافة نحو يا زيد ذا المال فانه لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى
اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى ايضا لم يجز
فيها الا النصب بالاولوية وكذلك التوابع التاكيد والصفة
وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه اي المعرف بلام
التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو
يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين
ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا
زيد بطه وبطه ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد
والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير والطير فرفع
هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني ونصبها حملا على محله
فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان الواجب ان لا يجوز

لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع لمحله فلا يقال مضى
الدار بكسر الراء بل برفعه وكذلك لا يقال جائني هؤلاء
الكرام بكسر الكرام بل برفعه قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى
المبني حركة الاعراب من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد
من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام
بكسر الكرام لان حركته غير عارضة فان قيل مقتضى ما ذكرتم
ان لا يجوز رفع التوابع في قولنا يا هذا الرجل ويا هؤلاء
الكرام لان المنادى ليس بمضموم حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز
قلنا نريد باللفظ في قولنا يرفع على لفظه ما يرفع المنادى سواء
كان او حركة لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي
او محلا بمعنى انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل
كان مضموما كما ان مثل هذا وهؤلاء في جاء هذا وهؤلاء مرفوع
محلا بهذا المعنى ويجوز ان يكون للشيء الواحد محلان باعتبارين



كما في قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف فان محله الجر باعتبار كونه مضافا
اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فيجوز في الظريف
الرفع والجر باعتبارين فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان نقول ترفع على لفظه
او محله وتنصب على محله قلنا لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة
البناء على الضم او على ما يقوم مقامه وكان حق غيره ايضا البناء على الضم
او ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل كان
كان الضم كالملفوظ مع ان له محلا آخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل
على الضم المقدر ايضا كما يطلق على النصب حصل الالتباس اعلم
انه لو قال ترفع حملا على لفظه او على تقديره او محله وتنصب حملا على
محله لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل
يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان في هذه الصور ليس بمضموم لفظا
حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين فان قيل
المنادى في المثالين الاخيرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل



لانه مفعول قلنا انه مضموم المحل لان المراد بمضموم المحل انه لو وقع
موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا كان مضموما وجاز
ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولنا
عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا
اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا
جاز في تابعه الرفع والجر فكذلك المنادى ههنا مضموم المحل
باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرفة المعرب لفظا او
منصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به والخليل في المعطوف
يختار الرفع وابو عمرو النصب اعلم ان الخليل بن احمد يختار
في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان
وابا عمرو الجرمي يختار النصب لانه تابع وتابع المبني يكون تابعا
لمحله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو لان
ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من المعرفة بلام



التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس
الرفع كالخليل لانه يمكن انتزاع الالف واللام عنه وتقدير حرف
النداء فيه ويكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب
يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم
يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب
كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير
حرف النداء فيه وكان تابعا للمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله
وللقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن انتزاع اللام من
الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان
كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع اولى ههنا تنبيها
على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم
يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب اعلى وعلى ان نصر مذهب
ابي العباس بان اعتبار اللام عندهم صورة اللام ولهذا لا تعلق

يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر في يا الله ويا التي تيمت قلبي و
يدل عليه جواز يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف
اللام اقل من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان
الرفع اولى فيما تنزع اللام عنه لزوال المانع دخول حرف النداء
عليه في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لا تنزع عنه للزوم مانع
دخول حرف النداء عليه واعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال
ابو العباس ان كان المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد و النضر
كان الرفع اولى وفرق بينهما بان النضر ونضرا علمان ليس
الالف واللام لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه لمعنى
للاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار
والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب انتهى هذا عبارته وهذا
النقل مخالف لما ذكرناه اولا البعض كما لا يخفى ❁ والمضاف ينصب
اذا كانت معنوية ❁ قوله والمضاف عطف على قوله المفرد



اي توابع المنادى المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها
الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع
المنادى اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب
لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة
بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب
لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه بمعنى الانفصال فان وقع مثل
هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف
لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما
فيه الالف واللام ❁ والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى
المستقل مطلقا ❁ اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي
لم يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا
على المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما
حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين



لم يجز فيهما الا الرفع وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب
تقول في البدل والمنادى مفرد نحو يا زيد بشر ويا زيد اخاك
وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك ويا زيد
وتقول في المعطوف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا
زيد واخاك وتقول في المعطوف والمنادى مضاف يا عبد الله
وزيد ويا عبد الله واخاك وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء
حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه بتكرير العامل كما هو
في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر
لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء ❁ والعلم
الموصوف بابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه ❁ اعلم ان المنادى
المبني العلم اذا وصف بابن والابن مضاف الى علم اخر نحو
يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح اولى
اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم



والابن صفة مضاف فيكون منصوبا وتعلم جوازه من قوله
ويختار واما اختيار الثاني فلانه استدعى امتزاج الموصوف
الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصارا بمنزلة اسم
مركب من اسمين كحضرموت وبعلبك واذا كان كذلك
فتح اخر المنادى كما فتح اخر الاسم الاول المركب مع غيره اعلم
ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن اما
ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول علما والثاني غير علم
او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز الضم
كما ذكرناه وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل
والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرناه من شدة الامتزاج
وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال
من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ ❁ واذا نودي المعرف
باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل

اي اذا نودی الاسم المعرف باللام نحو الرجل قصد التوصل فی ندائه
الی الاسم المبهم فیقال یا ایها الرجل ویا هذا الرجل ویا ایهذا الرجل
اعلم ان ها فی یا ایهذا الرجل هو ها فی یا ایها الرجل لا ها ذا
زید بدلیل انهم لم یسمع یا ایها ذا الرجل ثم لقائل ان یقول الا فارق
وانما یؤتی باسم الاشارة الی بعد ای لا باسم یجنس فیه الالف واللام لا
ابهامه ولانه یحصل التوصل الی نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة
الی الاخر وانما احتیج الی التوصل بالمبهمات فی ندائه لکراهتهم اجتماع
اللام وحرف النداء فی کلمة واحدة لکون اللام للتعریف وحرف
النداء مع القصد للتعریف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفی التعریف
وهو غیر جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء علیه وجعلوا
ذلک الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ ٥ والتزموا رفع
الرجل لانه المقصود ٥ وتوابعه لانها توابع معرب ای التزموا
رفع الرجل حال کونه صفة للمنادی المبهم مع انه صفة مفردة



للمنادی المبنی وجواز الصفة المفردة ان یکون تابعا للفظ المبنی ومحله
وانما التزموا رفعه لیکون منبها علی انه هو المقصود بالنداء والتزموا ایضا
رفع توابع الرجل مفردة کانت او مضافة لانها توابع المعرب ووجوب
کون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب تقول یا ایها الرجل
ذو المال او یا ایها الرجل الظریف وفیه نظر لجواز ان یکون توابع
المعرب تابعة لمحله اذا غایر اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زید عالما
وما عدا ما النصب والجر فالاولی ان یقال الوجوب رفع متبوعه
ثم یجوز نصب ذی المال علی ان یجعل بدلا عن ای کانک قلت
یا ایها الرجل یا ذا المال ویعلم ذلک من قوله وتوابعه ای توابع
الرجل وکذلک الکلام فی یا زید العاقل ذو المال فان جعلت ذو
المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم یجز فیه الا الرفع وان جعلته تابعا
لزید بدلا او صفة تعین النصب وان جعلت الظریف تابعا
للرجل فی یا ایها الرجل لم یجز فیه الا الرفع وان جعلت تابعا لای جاز



جاز الرفع والنصب واعلم انه اذا قصد فی نحو یا هذا
الرجل نداء الرجل کان هذا بمنزلة ای وان قصد به نداء هذا کان
بمنزلة زید فعلی هذا یجوز فی الرجل النصب ایضا ٥ وقالوا یا الله
خاصة ٥ قوله وقالوا یا الله خاصة اشارة الی جواب سؤال
مقدر وهو ان یقال انکم قلتم اذا نودی المعرف باللام قیل یا
ایها الرجل والله معرف باللام فوجب ان یقال یا ایها الله لکنه
لا یقال کذلک بل یقال یا الله وجوابه ان نقول انما یقال یا الله ولا
یقال یا ایها الله اما لان اللام الذی فی یا الله لیس للتعریف واما لعدم
الاذن الشرعی فی اطلاق الاسماء المبهمة علی الله تعالی ٥ ولک فی مثل
یا تیم تیم عدی النصب والضم ٥ ای لک فی المنادی اذا کرر بلفظ
مضافا الی اسم آخر نحو یا تیم تیم عدی لا ابا لکم لا یلقینکم فی سوءة
عمر الضم والنصب فی الاول مع النصب فی الثانی اما ضم الاول
فظاهر لانه منادی مفرد معرفة مبنی علی الضم وکذلک نصب الثانی



ظاهر لانه اما منادی وحرف ندائه محذوف واما تاکید للاول ونصب الاول
فاما علی تقدیر ان یکون مضافا الی عدی المحذوف وتقدیره یا تیم عدی تیم عدی
حذف الاول لدلالة الثانی علیه واما علی تقدیر ان یکون مضافا الی عدی
المذکور وتیم الثانی تاکید لفظی للاول وانما قال الضم والنصب ولم
یقل الضم والفتح لانه معرب لکونه مضافا علی ما ذکرنا ٥٥
والمضاف الی یاء المتکلم یجوز فیه یا غلامی ویا غلامی باثبات الیاء ویا
غلام بحذفها ویا غلاما ٥ ای المنادی المضاف الی یاء المتکلم نحو
یا غلامی یجوز فیه یا غلامی بفتح الیاء وهو الاصل لان الیاء فیه نظیر
الکاف فی غلامک ویا غلامی باثبات الیاء وسکونه تخفیفا ویا غلام
بحذف الیاء والاکتفاء بالکسرة ویا غلاما بقلب الیاء الفا تخفیفا
٥ وبالهاء وقفا ٥ ویجوز الحاق الهاء بالکل فتقول یا غلامه ویا غلامیه
ویا غلامه ویا غلاماه للفرق بین الوقف والوصل ٥ وقالوا
یا ابی وامی ویا ابت ویا امت فتحا وکسرا وبالالف دون

الياء يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا او اما يجوز فيهما ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه ايضا زوايد وهي يا ابت ويا امت بكسر التاء لقلبت الياء تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل عنه وهو غير جايز • ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي و قالوا يا ابن ام ويا ابن عم • اي واذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام المضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم فتقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن عم ويا ابن ام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن عما ويا ابن اما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه اخر وهو يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة



وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام اخي ويا غلام عمي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون ما عداهما لكثرة استعمالها عند العرب دون ما عداهما • وترخيم المنادى جايز وفي غيره ضرورة • اي ترخيم المنادى جايز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى جايز للضرورة كقوله دعاكم امية اذ من تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب • اي امامة • وهو حذف في اخره تخفيفا • اي الترخيم حذف في اخر المنادى تخفيفا لا لعلة اخرى غير التخفيف • وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا مندوبا ولا جملة ويكون اما علما زايدا على ثلثة واما بتاء التانيث



اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لانه لو رخم اخره او اخر المضاف اليه فلو رخم اخر المضاف لم يكن الترخيم اخرا لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم اخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في اخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة مد الصوت والتطويل والترخيم مناف لها وان لا يكون جملة لان الجملة محكية على حالها فلا تتغير وان يكون احد الامرين اما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف منه شيء واذا كان زايدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف بسبب حذفها في نفس الكلمة لمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو رخم فيه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف التاء الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها



اعلم ان سيبويه شرط في ترخيم علم الغلام من يجعل الباقي اسما براسه ان يكون علما لئلا يلتبس على الاناث فيه فلا يقال في ترخيم حبيبة اذا كانت صفة يا حبيب اقبلي لحصول الالتباس لجواز تانيث فعل المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يونث المذكر وبالعكس في العلم حملا على المعنى • فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحد كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف منه حرفان • اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى المرخم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم براسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له حرفان فاذا كان في اخر الاسم حرفان زايدتان زيدتا معا في حكم الزايد الواحد فذلك كما فيه الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان او ياء النسبة نحو كوفي وبصري

او علامة التثنية والجمع نحو زيدين في زيدين فانه يحذف حرفان لكونهما
بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف
احترازا عن مثل بين في بينين وكذلك يحذف له حرفان اذا كان في
آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو
منصور ومسكين وعمار فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه
في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة
الزائدة اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا
من ان يكون على اربعة احرف نحو ثمود فانه لا يحذف له حرفان لئلا
يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو مطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب
وبعد التصابي والشباب المكرم
تنكرت منا بعد معرفة لمي ◦ اي لميس فحذف السين وبقي ياء فعيل
والمراد بالمدة حرف زائد من حروف المد المذكور في الاصل فلهذا
حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف من
مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير





المذكور لكون الالف غير زائدة بل بدل عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله
مختير او مختبر وكذلك مستبل ومستمال واعلم انه لو قال او قبل آخره
مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل حمى فانه
يحذف منه حرفان لا يقيد للعلة المذكورة واعلم ان اسماء على وزن افعال
عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة قلبت الواو همزة وعلى
عند سيبويه من السمو وهو العلو جمع اسم اصله سمو وجمعها اسماء
اصله اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المص تمام
آخره زائدتان وعلى الثاني تمام آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر
من اربعة احرف ◦ وان كان مركبا حذف الاسم الاخير ◦ اي وان
كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخير لان
الاسم الاخير بمنزلة التاء التأنيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التأنيث للترخيم
وكذلك يحذف الاخير له ههنا ◦ وان كان غير ذلك فحرف واحد ◦ اي
وان كان المنادى غير ما ذكرنا اي غير ما حذف له حرفان او الاسم الاخير



حذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف لم
حرف واحد والزيادة بسبب عارض وهو منتف ههنا ◦ وهو في
حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو ◦ اي المحذوف
في المنادى المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو
الاصح لان المراد بقول القائل يا حار وهو يا حارث لفظا ومعنى
اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد
ذلك الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت يترك الباقي
من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو
ويا كرو ◦ وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا ◦
اي وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم
لانه حينئذ منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة
على الضم فيقال يا ثمي لان اصله ثمود لما حذف الدال منه وجعل الباقي
اسما برأسه كان في آخره واو وقبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة





كسرة اذ تقرر في كلامهم انه اذا كان في آخر الاسم واو وقبلها ضمة
تقلب الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو
قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد
جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون بقي
يا كرو فوقعت الواو متطرفة متحركة وما قبلها مفتوح نحو
قلبها الفا لما ثبت في كلامهم من القاعدة ◦ وقد استعملوا صيغة
النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا
◦ اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حروف النداء وهو يا
فقط في المندوب مع تحقق الفرق بينهما لان المنادى هو المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع
عليه بيا او وا فان صيغة النداء يستعمل في المندوب بطريق الاستعارة
المندوب للمنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص
من بين قومه ولكن المندوب اختص بوا ليكون نصا على الندبة

وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى اي حكم المندوب في الاعراب
والبناء حكم المنادى اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب
واذا كان مضافا فمنصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب
لا يقع نكرة ولا مشابهة للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب
مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء
لانه لما اجرى مجراه في صيغته اجرى مجراه في احكامه من الاعراب
والبناء ولك زيادة الالف في آخره اي ولك زيادة الالف
او ما يقوم مقامه من الواو والياء في آخر المندوب لان المطلوب
فيه مد الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب مضافا او موصولا
ففي آخر المضاف اليه او الصلة فان خفت اللبس قلت واغلامكيه
واغلامكموه اي وان خفت اللبس بزيادة الالف لم تزد الالف
بل تزيد حرفا مجانسا للحركة او مناسبا لها نحو غلام مخاطبة واغلامكيه
بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الف وقيل واغلامكاه لالتبس بغلام



رجل مخاطب فالحق به الياء المناسبة لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام
جماعة مذكرين فانك لو الحقت بآخره الفا وقلت واغلامكماه لالتبس
بغلام المخاطبين فالحق بآخره الواو التي هي مناسبة للجمع وقلت
واغلامكموه ولك الهاء في الوقف اي ولك زيادة الهاء في الوقف مع
زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه واغلامكيه
واغلامكموه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل لان الهاء
في الوقف تزيد بيان حرف المد ولا يندب الا المعروف فلا يقال
وارجلاه وانما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر
للتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان لا
يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما
قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه
لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب فكونه معروفا
كان في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان اسما



علما غير معروف لم تجز الندبة ولو كان معروفا غير علم تجوز الندبة
ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل الا العلم وامتنع مثل وا زيد الطويلاه
خلافا ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة
بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه
بانه لو جاز وا زيد الطويلاه لجاز وا رجل زيد الطويلاه لان كل
واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول وان لم يكن
هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس بمندوب ولا
متعلق للمندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان
يستدل على مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من
جملته وانما هي اسم جيء به للتوضيح والتخصيص والتوسيع فلم
يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة
بالمضاف اليه وبالصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت من المضاف
اليه ومن الصلة بخلاف الصفة ويجوز حذف حرف النداء



الا مع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض
عن هذا وايها الرجل اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من ثلثة
اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف
نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل
كذا اي يا ايها الرجل اما جواز حذف حرف النداء عن العلم فمشهور
وكثير الاستعمال في ندائه فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير
النداء واما حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما مشابهين
للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم
والمضاف واي لا يقع صفة لاي وانما لم يجز حذف حرف النداء
من اسم الجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل
لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن اسم الاشارة
لا يجوز نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا ولم يحذف
حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت

والتطويل وحذف حرف النداء فيما لهما وشذ اصبح ليل

وافتد مخنوق واطرق كرا هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان

يقال الليل في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء

وكذلك مخنوق في افتد مخنوق وكرا في اطرق كرا

مع انهم حذفوا حرف النداء عنها وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف

... جوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اما علم

ان في اطرق كرى شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني

الترخيم لكونه غير علم وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا

كما في الا يا اسجدوا اي يجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة

لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه مثاله قوله

الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا والثالث ما اضمر عامله

على شريطة التفسير اي والثالث من المواضع الاربعة التي

وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مضمرا



فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر وهو كل اسم بعده فعل

او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او

مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت

غلامه وزيدا حبست عليه فينصب بفعل يفسره ما بعده اي

ضربت وجاوزت واهنت ولابست قوله وهو كل اسم

ان يكون اسما لانه مفعول به قوله بعده فعل احتراز عن ... قائم

ازيدا انت محبوس عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل

بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول شبه الفعل كما في

موضعه قوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا ضربت

فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه

ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده قوله او متعلقه

ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده

فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلقه وهو الغلام



فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو عنه قوله لو سلط عليه احتراز

عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث

اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام

نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيدا هل ضربته

فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه

عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله واحتراز عن

الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث

المعنى كقوله وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن

الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على

هذين الاحترازين في يعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه

ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على

صاحبه او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه

اي في معناه او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به



او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس

لو سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لابست لو سلط

عليه لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهي قولنا زيدا ضربته

وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقدير

الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث

اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير الرابع

لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملابسته و

ملازمته لهوي حاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر

وان لم يكن فان امكن تقدير الفعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم

يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر والقائل ان يقول يدخل في

التعريف المذكور لما اضمر عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيدا

كنت اياه يصدق عليه اي المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان

ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس المفعول

وبكن الجواب عنه بانه لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولاً به لان ما اضمر عامله
اعم من المفعول به مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الآخر من
وجه دون وجه ولان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو
المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل الى آخره ولم يذكره
اعتمادا على فهم المتعلم لانه اقسم من اقسامه فلم يحتج الى ذكره ❊
ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى
منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة ❊ اى ويختار الرفع
في الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء
عند عدم قرينة خلاف الرفع اى عند عدم قرينة النصب التي يكون
النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد اضربته
فان النصب والرفع جائزان فيه لوجود قرينتيهما لكن الرفع اولى
من النصب لان النصب مقتضى الحذف فالرفع ليس كذلك ويختار
الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع

اقوى



اقوى من قرينة النصب المختار كاما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو
فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان
عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة
الاسمية على الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان
الرفع هو المختار لان اما لا يقع بعدها الفعل في الاستعمال الا نادرا
فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان لترجيح
احدهما للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع باستلزام
النصب الحذف دون الرفع وانما قال مع غير الطلب لان اما لو
كان مع الطلب نحو ضربت عمرا واما زيدا فاكرمه كان النصب هو
المختار لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان
الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب و
على تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وتقدير الفعل
بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبرا للمبتدا وكذلك الرفع مختار



بعد اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اذا لو
عطف جملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل
بعد اذا المفاجاة فترجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل ❊
ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب ❊ اى ويجوز
الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى
نحو جاء زيد وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة
فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على
جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب ❊ وبعد حرف النفي
وحرف الاستفهام ❊ اى ويختار النصب بعد حرف النفي وحرف
الاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه
على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولاشك
ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن التبع بعد هل
الاستفهامية اضعف من التبع بعد الهمزة لما نذكر في بابه وانما قال

بعد



بعد حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام لعدم ترجيح النصب لدخول الاسم
على اسم الاستفهام ❊ واذا الشرطية وحيث ❊ اى ويجوز الرفع
ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد
حيث نحو اجلس حيث جلس زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار
دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة
الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما
الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا
في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها و
بمعنى الشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا المفاجاة
فان الرفع هو المختار بعدها ❊ وفي الامر والنهي ❊ اذ هي مواقع
الفعل اى ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه
لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا
وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان

الصدق والكذب وانما جار على تاويل بعيد وسوان يقال ان
تقديره زيد مقول فيه اضربا ولا تضربه وعلى تقدير النصب
لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد • وعند
خوف لبس المفسر بالصفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر فيجوز
• اي يجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس الفعل المفسر بالصفة
الصفة لانه على تقدير الرفع احتمال ان يكون المفسر صفة فلا يفيد
معنى هو مقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصود كقوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية خلقنا كل شيء بقدر فاذا
نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا
معنى مقصودا من الآية واذا رفع كل شيء مبتداء احتمل ان
يكون كل شيء مبتداء وخلقناه بقدر جملة مركبة من فعل
وفاعل ومفعول وجار ومجرور في محل النصب او الرفع بانها خبر
كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون



كل شيء مبتداء وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اي الجار
والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء وح لم يفد معنى مقصودا من
الآية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا هو بقدر ولا يلزم منه
ان يكون جميع الاشياء مخلوقا لنا بقدر والمقصود من الآية
هو الثاني دون الاول كما ذكرناه واراد بلبس المفسر بالصفة
هذا الاحتمال واذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من الآية
والرفع غير منصوص فيه بل محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة
• ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته • اي ويستوي الرفع
والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل
زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما كونها
جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتداء والخبر والثاني كونها جملة
فعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله
فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الاسمية وهي الكبرى ونصب



عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى
فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع بعدم حذف العامل
فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره او عنده
او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب للمعطوف عليه ويمتنع
للمعطوف ما يمتنع للمعطوف عليه • ويجب النصب بعد حرف الشرط و
حرف التحضيض نحو ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته • اي
ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا
زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض واجبة
على الفعل لفظا او تقديرا كما مر وههنا لما لم يكن داخلة لفظا وجب
ان يقدر بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي
بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف
الشرط ان ولو دون اما • وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع •
اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة



التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك
لان ذهب لو سلط عليه لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب
فلم يقتض النصب فالرفع لازم ح على الابتداء والجملة التي بعده
خبره ثم رفعه يحتمل الوجهين اما على الابتداء واما على انه فاعل لما اضمر
فعل وكذا زيدا سمع به في النعت لكون الجار والمجرور في محل الرفع
واما من يجعله في موضع المفعول فيجوز النصب ثم اعلم انه اذا اقيم
المصدر مقام الفاعل يجوز نصب زيد ح لكون الضمير في محل النصب وتقديره
ح ازيدا اذهب الذهاب وهذا منسوب الى ابي سعيد وقيل
عليه انما جاز ما ذكره ان لو لفظ بالمصدر واما اذا كان لا يلفظ
فلا والتلفظ بالمصدر مطلقا ليس بكاف بل لا بد مع ذلك من ان
يكون معرفا او موصوفا ليمكن قيامه مقام الفاعل • وكذا كل شيء
فعلوه في الزبر • اي وكذلك قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر ليس من
باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح

تسلط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر و
باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق
بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء
مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي والثاني كذلك لانهم ما فعلوا
في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيء مبتدأ وفعلوه في الزبر اعني
الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور في
محل الرفع بانه خبره تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر ❁ ❁
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة يعني
الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه ❁ اعلم ان ظاهر
الآية تدل على انهما من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب
لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منهما غير الظاهر فذهب
المبرد الى ان الزانية مبتدأ والزاني عطف عليها وقوله فاجلدوا
خبر للمبتدأ الاول وانما دخل الفاء على خبر المبتدأ لان الالف



واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي فتقديره التي زنت
والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدأ اذا كان موصولا صلته
فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فيجوز دخول الفاء على الخبر ههنا
كذلك ووقع الامر خبر للمبتدأ على تأويل مقول فيه اجلدوا كل
واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد الفاء لا تعمل فيما قبله
وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدأ على تقدير حذف المضاف وخبره
محذوف وهو فيما يتلى عليكم تقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى
عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية مبينة
للجملة الاولى وح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق
له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه جملة اخرى ❁ والا فالمختار النصب
اي وان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب
كما في القراءة الشاذة لانه من باب اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه
قرينة النصب المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر ❁ الرابع التحذير



وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو
اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق وتقول اياك
من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك
الاسد لامتناع تقدير من ❁ اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب
الاربعة التي يجب حذف العامل المفعول فيها التحذير وهو معمول
بتقدير اتق والمحذر منه مذكور مكرر فقوله معمول متناول لغير التحذير
كزيدا في جواب من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله
فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول اتق
بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل
زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكنه لا
تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر
المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان
لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق



والمحذر منه مكررا وقوله او ذكر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا التقدير
وهو معمول بتقدير اتق حذف تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده
فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له
وانما وجب حذف الفعل العامل فيه لعدم الفرصة بتلفظ الفعل
ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله اي مثال التحذير اياك والاسد اي اتق نفسك
ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا
فاستغنى عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهية الجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل
للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك قوله اياك وان تحذف اي
اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان يتعرض لنفسك والحذف هو
ضرب الارنب بالعصا وكذلك فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد
واياك من ان تحذف وكذلك فيه عبارة اخرى واياك ان تحذف اي من ان
تحذف لجواز حذف من وسائر حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولهما

بالصلة ولا يجوز ان يقال الكل بهذا لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك و
هذا او بتقدير اياك من هذا والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف
والثاني كذلك لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في مواضع
التي حذفتها العرب فيها الا ترى انك لا تقول بدر سماع ولا تقول في
اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا القوائة واختار موسى
قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس كذلك اي ليس مما
حذف العرب حرف الجر منه ه المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
مذكور من زمان او مكان ه اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور
لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول لمثل قولنا يوم الجمعة
ما فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه
ما فعل فيه فعل مذكور لعدم ذكر الفعل هنا لفظا وتقديرا لا يقال انه
منقوض بيوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمت فيه لصدق الحد عليه مع انه
ليس مفعولا فيه لكونه مبتدا لما ذكرنا في تعريف المفعول معه وقوله



من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم والليلة
واجزاؤهما وما تركب منهما والمكان ما يتعلق الجسم من الحيز ه وشرط
نصبه تقدير في ه اي شرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة
لانها لو كانت ملفوظة امتنع النصب واللازم كونه معربا باعرابين مختلفين
لفظا حالة واحدة وان يكون في مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان
اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه ه وظروف الزمان كلها تقبل ذلك ه
اي ظروف الزمان معينا كان او مبهما فانها تقبل النصب بتقدير
في لدلالة الفعل عليها كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة
كان او نكرة فكذلك ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا ه و
ظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا ه اي وان كان ظرف المكان مبهما
قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل
كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك
ان الفعل مثلا كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين



نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان
من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في
ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما ه ه
وفسر المبهم بالجهات الست ه لما كان ظرف المكان المبهم قابلا
للنصب بتقدير في والمعين غير قابل وجب تفسيره ففسره وقال
المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت و
اليمين والشمال وما في معناها كاليسار والعلو والسفل ومثل
ولبعد ه وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ه اي
وحمل على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما
نحو دون ومع لكونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام
الا ترى انك اذا قلت خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف
المسجد الى انقطاع الارض وكذلك اذا قلت جلست عندك
يتناول جميع الامكنة التي حواليك ه ولفظ المكان لكثرته ه



اي وحمل على المكان المبهم لفظ المكان في نحو جلست مكانك مع كونه معينا
لكثرة الاستعمال او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة
المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان
اسم تسميته به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية
ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون الخلق في جهته وهو غير داخل
في مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما
وكلها داخلة في مسماها ه وما بعد دخلت على الاصح ه اي
وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة في قولك
دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح
لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد وما بعده مفعول به
ولا يكون من هذا الباب في الاصح وهو اختيار المصنف انه غير متعد
لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازم غالبا ولان نظيره وهو
غرت ونقيضه وهو خرجت وهما لازمان فيكون دخلت كذلك

تنبيه عليهما ⊙ وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير ⊙ اي وينصب
المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة
فقوله وعلى شريطة التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير
كما في المفعول به بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو
يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في ايوم الجمعة صمته ويوم
الجمعة صمته ويوم الجمعة صم فيه ولا الصوم وصمت يوم الجمعة ويوم السبت
سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصم وحيث يوم الجمعة سافرت
فيه فصم ويساوي الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم الجمعة
سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمت وههنا
يوم الجمعة صمته ⊙ المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته
تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا ⊙ قوله ما فعل لاجله اي ما والمراد ولغيره
نحو اعجبني تاديبك وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب
والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله



فعل مذكور بل مثلا ضربته تاديبا له فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو
الضرب وكذلك قعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو
القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي
فان المصدر مذكور ضمنا ههنا والمفعول له علة غائية للفعل اي
السبب الحامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في
الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود
ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد المثالين ⊙ خلافا للزجاج
فانه مصدر عنده مصدر ⊙ اي التاديب والجبن في المثالين
المذكورين مفعول له خلافا للزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر
من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا وادبته تاديبا وهو ضعيف
لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية
⊙ وشرط نصبه تقدير اللام ⊙ اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام
مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا



فلم يكن نصبه مع انه لو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط
المفعول له ⊙ وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
ومقارنا له ⊙ اي انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول
الشرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي
يكون فعلا لفاعل فعل علل بهذا الفعل كما كان الضرب في المثال
المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض
بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان مفعول له مع انه ليس فعلا
لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم
انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير
حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة
والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل
في الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى
احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل



المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن مقارنا له نحو جئتك للسمن او كان مقارنا
لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود
نحو جئتك اليوم للاكرام اي لاكرامك اياي امس ولم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم
يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك لك امس لم يجز حذف
اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام حصول الشرطين المذكورين
لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما
متصفا بهذين الشرطين فبمشابهته المصدر تعدى الفعل اليه من
غير اللام كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين
علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله
وانما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله
يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم
ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه ح يشبه الحال
والتمييز لما فيه من الابهام وكونه نكرة كالحال والتمييز ولقائل ان يقول ان

الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا
لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن
فعل اثر في مزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون
فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني متحقق ههنا

● **المفعول معه** هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول الفعل
لفظا او معنى ● قوله مذكور بعد الواو احتراز به عن المذكور
بعد الفاء وغيره نحو جاءني زيد فعمرو وقوله لمصاحبة معمول الفعل احتراز
عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخواك او يكون معمول
فعل لكن لا يكون لمصاحبة معمول الفعل نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده
ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جاء زيد وعمرو معه مع ان عمرا ليس
بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو
يدل عليه تقييد الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة و
الا لكان ذكر معه تكرارا وقوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب



للمفعول معه ● فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان نحو جئت
انا وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان
كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو
ما لك وزيدا او ما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع ● اعلم ان
العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا
والمراد بالفعل لفظا الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط
منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا
يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على انه
مفعول معه نحو جئت انا وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف
ههنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا
وعمرا فانه جاز العطف مع انه لم يجز الا العطف لا يقال يريد بالجواز
جواز العطف وعدمه وههنا ليس الا العطف لانا نقول الجواز اعم من



ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان الفعل معنى وجاز
العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه
نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما
يجوز النصب لو اريد بالواو للمصاحبة وهو ممتنع وجوابه
ان الترديد في عامل المذكور بعد الواو التي للمصاحبة وح لا شك
انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما اخذ المفعول معه لينصب اذا علم
فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق
والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما اخذ كل واحد منها
بعد ان علم ان قسما منها يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل
قلنا انما جاز فيه غير النصب لبيانه ههنا كما بين في غيره قبل ذكره
لكنه فلولا بيانه ههنا لظن ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما
ذكرته ومن ترديده في الكتاب ان عمرا في قولنا قام زيد وعمرو و
لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر



وان لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على ضمير المرفوع المتصل من
غير تاكيد ولا فصل كما مر في بابه فان كان العامل فعلا تقديرا فلا
يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف
لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب
للضرورة نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف لانه
يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار
ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل
معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما اورد مثالين ليعلم ان
معنى الفعل موجود مع الاستفهام والجار والمجرور ومع الاستفهام
والاسم ● **الحال** ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او معنى
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما ●
اي الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا او هيئة المفعول به
نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول معا نحو

لقيت زيدا راكبين فيخرج بالهيئة غير مبين بالهيئة سواء كان مبينا
لها كالتمييز او لم يكن فيخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به
النعت نحو جاءني زيد الراكب ورأيت زيدا الراكب لان الراكب
يبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى
في رجع القهقرى لانها لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما
قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لساير المفاعيل لكونها
فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيدا
راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان الحال عنه من
حيث انه فاعل معنى لا انه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل
اسم يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا تكون اسما وقوله لفظا
او معنى اي الفاعل الذي يكون الحال عنه فاعل لفظا او فاعل معنى
وكذلك المفعول الذي يكون الحال عنه مفعول لفظا او مفعول
معنى مثال الفاعل والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما لان قائما





يحتمل ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون
حالا من زيدا وزيدا مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى نحو زيد في الدار
قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكنه فاعل
معنى لانه فاعل حصل في حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى و
مثال المفعول معنى نحو هذا زيد قائما فقائما حال من زيد وهو مفعول
معنى تقديره انبه عليه او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي
شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبه على بعلي
او اشير اليه شيخا وللقائل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين
للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال و
صاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي
هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني
وهو غير جائز في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول
الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه



او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على زيد
بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد اليه وانما اطلق ذو الحال عليه
لكون الضمير العائد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى
وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي عامل الحال اما فعل
نحو ضربت زيدا قائما واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل
والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا قائما واما معنى
فعل وهو الذي يستنبط منه معنى فعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة
والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قائما و
هذا زيد قائما الخ وشرطها ان تكون نكرة اي شرط الحال ان
ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها وصاحبها معرفة
غالبا اي صاحب الحال يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب
الحال نكرة كالجيء اعلم ان صاحبها مرفوع ولبس نحو والعطفه





على الحال في شرطها الا ان يكون صاحب الحال معرفة ليس بشرط وارسلها
العراك ومررت به وحده ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال انتم قلتم شرطها اي ان يكون نكرة والعراك في قوله ارسلها
العراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه
ان يقال لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى تاويل
وتاويله ان العراك مصدر عن حال محذوف وتقديره ارسلها حال
تعترك العراك ومررت به ينفرد وحده فلما حذف الفعل قيل ان
العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او
نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة ومررت
به منفردا وان كان صاحبها نكرة وجب التقديم اي وان كان صاحب
صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل وانما
وجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان نكرة لانه لو اخر لالتبس بالصفات
في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا فقدم في ساير المواضع وان لم يلتبس

لاطراد الباب ﴿ ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ﴾ اي ولا
يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال زيد قائما في الدار لضعف العامل
بخلاف الظرف اي يجوز تقديمه على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم
لك ثوب فثوب مبتدأ وكل الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر
المبتدأ وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو
لك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع
في الظرف وبما يتسع في غيرها وانما احتاج الى ذكر تقديم الظرف
على العامل المعنوي لوجود المناسبة بين الحال والظرف لدلالة
الحال على الزمان كالظرف ولكونهما فضلة في الكلام مع اختلافهما
في هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل وشبهه
لكن اذا لم يكن له مانع اما اذا كان له مانع فلا يتقدم عليه اما
الفعل فبان دخل عليه ان او ما المصدر تبيان واقامت بجهد
فبان كان مصدرا او اسمي الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف



او الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصول فلا يتقدم ما في حيزها عليها
ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما
اذا كانت بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره مراعاة
لجانب الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه ﴿ ولا على
المجرور على الاصح ﴾ اي ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور على القول
الاصح فلا يقال مر زيد راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال و
التابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم
على الجار وكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان
الكوفيين جوزوا التقديم على الحال المجرور ﴿ وكل ما دل على هيئة
صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا ﴾ اي وكل ما
دل استدلالا بقول الشاعر على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا
سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا
حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان



مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل
في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي بسرا اختلاف فقال ابو علي الفارسي
هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا
واسم التفضيل وامتناع تقدم معمول التفضيل عليه لضعفه
في العمل وقال مصنف الكتاب هو اطيب ويجوز عمل افعل
التفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق ﴿ ويكون
جملة خبرية ﴾ اي ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا لان
الحال خبر عن ذي الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن شيء بالمفرد
يجوز كذلك بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق و
الكذب لان الحال خبر فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب و
لا بد ان يكون في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير



او الواو ﴿ فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على
ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو و
بالضمير او باحدهما ﴾ اي الجملة التي تقع حالا اما ان تكون اسمية او
فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا
منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمسة جمل فالاولى
اعني الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب
جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس
طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول
تكونها حالا خلافا للحال في الاولين لوجود الواو في اولهما نحو
كلمته فوه الى في فقولنا فوه الى في حال مع الضمير وحده والثانية
هي ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لانه يشبه اسم
الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جاءني زيد يركب فيركب مع
الفاعل جملة هي حال مع الضمير وحده وهو مستتر في يركب واما الثالثة

فكذلك

وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو
والضمير نحو جاءني زيد وما يركب وجاءني زيد وقد ركب وما ركب وبالواو
وحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس
او بالضمير وحده نحو جاء زيد لا ما يركب وجاء زيد قد ركب وجاء زيد
ما ركب ● ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة
● اي لا بد من قد اما ظاهرة اذا وقع الفعل حالا وذلك لان الماضي
يدل على الانقضاء والحال لا يدل على الانقضاء فلا بد من قد لتقرب
الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة نحو جاءني زيد قد ركب ومثال
المقدرة قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة
ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي تم
ذلك النفي الى الحال بحكم المستصحب فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت
فانه محتاج في استمراره الى فعل مستق ● ويجوز حذف العامل



كقولك للمسافر راشدا مهديا ● اي يجوز حذف العامل من الحال
اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر
راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا ● ويجب في المؤكدة مثل
زيد ابوك عطوفا اي احقه ● اي ويجب حذف العامل في الحال
المؤكدة وهي التي لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا
المنتقلة بخلاف ذلك فمثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا
ينتقل عن العطف ما دام موجودا غالبا وانما يجب حذف عامله لان
الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغني به عن التصريح
بالعامل الذي هو اثبته واحقه اثبت وحق فحذف عاملها و
لم يستعمل فصح الحال حال من المفعول او من الفاعل ● وشرطها
ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية ● اي وشرط هذه الحال
ان يكون تأكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت



تأكيدا او مقررة لمضمون الجملة الفعلية لم يكن فعلها واجب الحذف ●
التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة ●
اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن
ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احتراز به عما
لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا فقوله المستقر احتراز عما
يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رأيت عينا جارية
فان الجارية ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير
مستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع مبهمة بل
حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب وقوله عن ذات
احتراز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولك جاءني
زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن الهيئة والصفة
لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه [illegible] صفة المجيء وقوله
مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد النقض بصفات



الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل [illegible] نحوها معرفة ووجوب
كون التمييز نكرة ● فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو
عشرين درهما وقفيزان برا او على التمرة وسيأتي واما في غيره
نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا او على التمرة
مثلها زبدا وما في السماء قدر راحة سحابا ● اي التمييز الذي
يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن مفرد والمراد
بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او
بالنون او بالاضافة وهو ههنا مقابل للنسبة وذلك اما
ان يكون مقدارا او غير مقدار فالمقدار هو الغالب اما عدد
نحو عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تمييز الاعداد في
باب العدد واما في غير عدد وغير العدد اما ممسوح نحو ما في
السماء قدر راحة سحابا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان
سمنا واما محتمل لهما نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكيل نحو قفيزان

براً فيفرد ان كان الآلي جب الآان يقصد الانواع فيجمع وغيره
اى فيفرد التميز حال التثنية والجمع ان كان التميز جنساً والمراد
من الجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير كالزيت والماء ونحل
وغير ذلك تقول عندى رطل زيتاً ورطلان زيتاً وارطال زيتاً
وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل
والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التميز ما قصد
لعدم دلالته عليها فتقول عندى رطل زيتاً ورطلان
زيتين وارطال زيوتاً وان لم يكن جنساً يجمع ان كان المراد بالتميز
جمعاً فيقال عندى قنطار اثواباً وعندى بيت كتباً ثم ان
كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا اى ان
كان الاسم المفرد الذى يتميز تاماً بالتنوين او بنون التثنية اضافة
ذلك الاسم الى ذلك التميز وجاز ترك الاضافة اليه تقول
رطل زيتاً ورطل زيت وقفيز براً وقفيزان براً بالاضافة



وتركها وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية بل يتم بشئ آخر لم يجز الاضافة
وذلك الشئ اما شبه نون الجمع نحو عشرين درهماً واما الاضافة
نحو على التمرة مثلها زبداً وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرين درهماً
لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذا النون من نفس
الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه
النون شبيهة بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون
فكذلك لا يثبت ما هو شبيهة فاذا لم يضف نحو عشرين واخواته
الى التميز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحاً لم يجز اضافته
الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك وعشرى رمضان
والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايت
فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الامر دفعاً لتوهم
اضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف
اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها الى زبد



لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى وعن غير مقدار
نحو خاتم حديداً والخفض اكثر قوله وعن غير مقدار عطف على مفرد
اى التميز الذى يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما يميز عن مفرد
مقدار واما يميز عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد المقدار مر
ومثال المفرد غير مقدار نحو خاتم حديداً وفضة يجوز الاضافة
وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المصنف بقوله
والخفض اكثر والثانى عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب
زيد نفساً وزيد طيب اباً وابوة وداراً وعلماً او في اضافة
نحو يعجبنى طيبه اباً وابوة وداراً وعلماً ولله دره فارساً
اى التميز عن ذات مقدرة هو التميز عن ذات مقدرة في نسبة
في جملة نحو زيد نفساً او فيما شابه الجملة نحو زيد طيب اباً وابوة
وداراً وعلماً او في نسبة في اضافة نحو اعجبنى طيب زيد اباً وابوة
وداراً علماً ولله دره فارساً فالنفس في قوله طاب زيد نفساً



ترفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه
ليس في زيد الابهام بل في ذات اسند اليه الطيب اذ ان يسند
الى زيد ظاهراً وان كان مسنداً الى ذات اخرى حقيقة او في ذات
هي منتسبة الطيب اليه فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر
المستقر قوله او ما ضاهاها اى فيما شابه الجملة وما ضاهاها فعل
من المضاهاة وهى المشابهة والمشابه للجملة اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة مع فاعلها قوله او في اضافة عطف على
قوله في جملة اى والثانى عن ذات مقدرة في اضافة نحو
اعجبنى طيب زيد اباً وابوة وداراً وعلماً فالمثال الاول عبارة
عنه او عن متعلقه لتعلق احد المنتسبين الى الآخر والثانى
اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به كتعلق المملوك
بالمالك والرابع متعلق به لتعلق الوصف بالموصوف ثم
ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلق

والا فهو لمتعلقه اى لكان التميز اسما صالحا لان يرجع
الى ما انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه نحو طاب
زيد ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيد
ونحو طاب زيد ابوة فابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد
وابوة من ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق
ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تميزا عنه نحو طاب زيد علما و
دارا فالعلم والدار لا يصلح الا جهة واصف وهى انه متعلق
ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المصنف فى هذا الموضع
وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد
ولانه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلقه
لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد لفا ولان



النص غير مساعد لهذا الشرح وان حملناه على مقتضى النص اشكل
بمثل طاب زيد لفا فان لفا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع
جعله لمتعلقه وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا عن تعسف
ويطابق ما قصد فيهما الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع
اى فيطابق التميز فى الصورتين اعنى ما انتصب عنه ومتعلق
ما انتصب عنه ما قصد اى ان قصد مفردا افرد التميز وان
قصد المثنى ثنى وان قصد جمع جمع فى الصورتين فنقول اذا
كان التميز عين ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون اباء وكذلك نقول اذا كان التميز متعلق ما
انتصب عنه نحو طاب زيد ابا اذا كان اردت اباه فقط و
طاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجدا او ابا وامّا وطاب
زيد اباء اذا اردت اباه واجداده او له الا ان يكون جنسا
فانه لا يطابق التميز فى الصورتين ما قصد الا اذا كان التميز جنسا



الا فانه لم يطابق ح كالعلم والابوة من حيث هى فانك اذا
اردت العلم من حيث هو العلم والابوة من حيث هى الابوة لا
يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة فح يثنى ان كان المراد
مثنى ويجمع ان كان المراد جمعا فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد
انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما كثيرة ولقائل
ان يقول فى عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا
مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثانى
من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التميز فى الصورتين
ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق فيهما ما قصد
الا ان يقصد الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر
لان الاستثناء الاول يقتضى عدم مطابقة التميز لما قصد فى
الجنس والاستثناء الثانى يقتضى مطابقة التميز لما قصد فى الجنس
وجوابه انا لا نسلم استثناء الثانى فان الاول يقتضى عدم مطابقة التميز



لما قصد من التثنية والجمع فى الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة و
الثانى يقتضى مطابقته لما قصد من التثنية فى الجنس اذا قصد الانواع
المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع فى الجنس الا مع قصد
الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لكثير احاد
نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد
ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد
فان قيل هلا تطابق التميز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس
واحد كما يطابق التميز ما قصد من انواع جنس واحد قلنا
لاتحاد افراد النوع الواحد فى الحقيقة والماهية واختلافها
فى العوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد فى الحقائق
فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها
فى الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد
اذا قصدت لاختلافها بالحقائق وان كان صفة كانت له

وطيفة واحتملت الحال ای اذا كان التميز صفة كان التميز فيه ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه فى المعنى فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس واذا كان التميز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما فى المثال المذكور لكن التميز اولى من الحال لان المراد منه مدحه مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تميزا دون ان يكون حالا والفرق بين التميز فى قولهم لله دره فارسا وبين نحو اهم مثلها زيدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزيد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام فى اضافة المثل الى الضمير بل فى نفس المثل ولا يتقدم التميز اى ولا يتقدم التميز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه اذا كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون اقوى بعمل معها



موخرا وان كان فعلا فلان التميز فى المعنى فاعل وكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل فى المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان كون الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة وفى مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل عليه اطراد الباب والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازنى والمبرد اى الاصح ان التميز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق واما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازنى والمبرد فانهما اجازا تقديم التميز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا



او تقديرا بالا واخواتها اى المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذى اخرج بالا او احدى اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاء الرجال الا زيدا فزيد المخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاء القوم الا زيدا فزيد المخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع على افراد كثيرة لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاء القوم الا زيدا او متعدد مقدر نحو ضربت الا زيدا واما بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج من متعدد بصفة نحو اكرم بنى تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وفى الجملة لئلا يدخل فى الحد



المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى استثناء واخوات الا هى غير وخلا وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى وسواء فالمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اى المستثنى المنقطع هو الذى ذكر بعد الا او احدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءنى القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام موجب ومقدما على المستثنى منه او كان منقطعا على الاكثر او كان بعد خلا وعدا فى الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون اى المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع فى بيان ان المستثنى فى اى موضع واجب النصب وفى اى موضع جائز النصب وفى اى موضع مخفوض فابتداء بالصورة التى هى واجب النصب وهى فى مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التى لغير الصفة فى كلام موجب والمراد بالموجب

الا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الا زيدا
وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كان للصفة لم يجب النصب بل يكون
المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فالله بعد الا التي هي الصفة اي آلهة غير الله فالرفع
بالتبعية على الصفة وانما وجب النصب ههنا لامتناع
البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء
البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون
تقدير قولنا جاءني القوم الا زيدا جاءني الا زيد وهو ظاهر
الفساد واما الثاني فلانها انما تحمل الا على الصفة اذا امتنع
الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك وانما قال في كلام موجب لانه
لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم
الا زيد فانه يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء
والثاني من المواضع التي يجب المستثنى فيها ان يكون المستثنى

مقدما



مقدما على المستثنى منه نحو قوله ومالي الا آل احمد شيعة ومالي الا
مشعب الحق مشعب فآل احمد مستثنى مقدما على المستثنى منه وهو
شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشعب
وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يصح ان
يكون بدلا او صفة لان البدل امتنع ح لامتناع تقديم البدل على
المبدل منه وتقديم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم
بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي يجب
نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو
ما جاءني القوم الا حمارا وجب نصبه ح لانه امتنع البدل
لامتناع كونه احد الابدال الاربع اما امتناع الثلثة الاول
فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلعدم وقوعه عن قصد وارادة
وعدم كون بدل الغلط كذلك وامتناع كونه صفة لعدم القائل
في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم



يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير
والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه
عند الاول ان المراد بالانيس ما يؤانس ولا يلازم المكان
فهو اعم من الانسان وغيره فاليعافير والعيس بدل من الانيس
بدل البعض من الكل والرابع من المواضع التي وجب نصب
المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين تقول جاءني القوم
عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وانما وجب النصب
لانه مفعول ويجب نصب المفعول وانما قال في الاكثر لانهما
حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس
من المواضع التي وجب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما
عدا وما خلا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما خلا وما عدا
لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا



وعدا بعد ما فعلين وفاعلهما مضمر فالمستثنى بعدهما مفعول
فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي
ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر
في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب النصب بعد
ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى
بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب تقول
جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا و
لا يكون بعضهم زيدا ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا
في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا
قليلا اي يجوز نصب المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى منه
فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه
مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد وزيدا برفعه ونصبه فالرفع
على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب

لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول
به وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم
يختر البدل كما مر في مواضع وجوب النصب وانما قال وذكر
المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب
بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل الا قليلا برفع قليل على البدل من واو فعلوه
ونصبه على الاستثناء ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد نحو ما ضربني الا زيد
اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب
لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني
الا زيد فان اقتضى العامل المقدم الفاعل رفع ما بعد الا بان يكون



فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به نصب لكونه
مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر نصب
لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في ساير الاشياء
ويسمى مفرغا الا ان يستقيم المعنى مثل قرأت الا يوم كذا
استثناء من قوله وهو في غير موجب اي عدم ذكر
المستثنى منه انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه
يجوز ح عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات ايضا كقولهم
قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان تقرأ كل يوم الا يوم الجمعة
ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اي ومن اجل انه
لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز ان يقال ما زال
زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات
لان النفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات فمعناه
ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز كما مر واذا تعذر



البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا
احد في الدار الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات
وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض
النفي بالا اي اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث
جاز الابدال تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا
زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من احد
لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرا بعد
الا فيه لان البدل في تقدير تكرير العامل فيكون تقديره ما جاءني من زيد
فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز عند سيبويه واذا
بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله عن محل احد لان محله رفع بانه
فاعل ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان
عمرا لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا



عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فان الشيء الثاني
لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير
ما عاملة بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا
لان نصبهما قد انتقض بالا فاذا بطل عملهما لانهما تعملان لاجل
مشابهتهما بليس وان من حيث النفي فاذا انتقض النفي بالا بطل
المشابهة بليس وان فاذا ابطلت المشابهة بليس وان بطل عملهما
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى
النفي لبقاء الامر العامل من اجله اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جائز ههنا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي
كان كذلك لم يكن اثر نقض معنى النفي مع بقاء الامر الذي يعمل ليس من اجله وهو الفعلية
فهي في قوله الامر العامل هي عائدة الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود الى ما او الى الامر واللام
التي في العاملة وهو الفعلية ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما
اي ومن اجل ان عمل ليس لاجل الفعلية وعمل ما لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما

الا انها بالبقاء العملية التي تعمل ليس زيد لاجلها مع بطلان النفي
وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما
✽ ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر ✽
اى المستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء
بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاني القوم غير زيد وسوى
زيد وسواء زيد وحاشى زيد لان المستثنى بعد غير وسوى
وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها
وان المستثنى بحاشا مجرور بها لانه حرف جر وانما قال في الاكثر
لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا
عند الاكثرين وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن
ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول وفاعله مضمر كما ذكرنا
في عدا وخلا ✽ واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل ✽
اى اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى



بالا على التفصيل اى كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب
لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب تقول جاني القوم غير زيد
بالنصب فقط وكما انه اذا قدم المستثنى بالا على المستثنى منه وجب
النصب كذلك ههنا تقول ما جاني غير زيد القوم بنصب غير زيد وكما
اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب فكذلك ههنا تقول ما جاني
القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب
والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل فكذلك ههنا تقول ما جاني القوم
غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه
مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاني
غير زيد وما ضربت غير زيد الخ وما ضربت زيدا غير ضربة وما
ضربت زيدا غير يوم الجمعة ✽ وغير صفة حملت على الا
في الاستثناء كما حمل الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع
منكور غير محصور لتعذر الاستثناء نحو لو كان فيهما آلهة الا



الا الله لفسدتا ✽ اعلم ان اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوعه
صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء
في بعض مواضعه نحو ما جاني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في
الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان يكون للاستثناء لا
يكون نعتا فان اصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل
على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير
محصور لتعذر الاستثناء الخ وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت
تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع
النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما
جاني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت
تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو ما جاني الرجال
الا زيدا لان اللام للاستغراق والعموم وانما قال
غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء



~~نحو ما جاني الرجال الا زيدا لان اللام للاستغراق والعموم وانما~~
~~قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر~~
الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول
لا حاجة الى قيد غير محصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما
نص الثقة عليه في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة
لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء
مما من شانه لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه
جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى منه لان الجمع المنكور
غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى
من جملة الثلثة مثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اى لو كان فيهما آلهة غير الله الخ فالا تابعة لآلهة وهي جمع منكور
غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو
المطلوب من هذه الآية لانه يصير معناه الخ لو كان فيهما آلهة مستثنى

عنهم الله لزم فساد السموات والارض ولم يلزم منه انه لو
كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر
لانه ينتقض بقول القائل لفلان علي الا درهما فانه يصح
الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا
جاني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر
الاستثناء ويصح الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور
وبقولنا جاني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر
الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد فالصواب ان يقال اذا
كان الا تابعا لجمع منكور غير متناول لما بعده حتى يخرج من جواز
الاستثناء رجال عشرة الا زيد ويدخل فيه دراهم الا درهما
ويمكن ان يجاب عنه عن الاول ان الدراهم محصورة في ثلثة
الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور
بسبب الصفة ولهذا لا يجوز الاستثناء من الرجال الذي بعد



هو المعدود حتى لا يقال جاني رجال عشرة الا زيد لعدم
وجوب تناوله زيدا ويجوز الاستثناء من العدد حتى يجوز
ان يقال جاني رجال عشرة الا واحد لتناول المستثنى و
المراد بالمحصور ههنا هو المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث
بانا لا ندعي ان كل غير جمع جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ
قيد الجمع لانه لو كان مفردا جاز الاستثناء في بعض الصور وهو
المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر لان المص في بيان ضابطة
يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها
مطلقا ويدل عليه تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا
كان تابعة لجمع منكور غير محصور وبقوله وضعف في غيره
اعلم انه لو كان اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما
بعدها لم يتوجه عليه النقض لشيء من هذه الايرادات وضعف
في غيره اي وضعف في غير جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور



غير المحصور لامكان الاستثناء لقول الشاعر وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين والفرقدان مرفوع
صفة لكل اخ والاخ ليس جمعا منكورا غير محصور واعراب
سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه
ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت جاني
القوم سوى زيد وسواء زيد فكانك قلت جاني القوم مكان زيد
ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد اجراهما قوم
مجرى غير في جواز وقوعهما غير الظرف كقول الشاعر
فاسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقوله
فاليه وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما
قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا
يقاس عليه خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها كان زيد
منطلقا اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى



اخواتها قوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا
بمعنى ليس فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج عنه
خبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين بليس مثاله
كان زيد قايما فقايما هو المسند بعد دخول كان وامره كامر
خبر المبتدا اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدا في
جواز وقوعه مفردا او جملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية
وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان عايد على اسمها
وفي جواز تقديم الخبر على الاسم فتقول كان زيد منطلقا وكان
زيد ابوه منطلق وكان زيد قايم ابوه وكان قايما زيد
ويتقدم معرفة اي ويتقدم حكم خبر كان حكم خبر المبتدا
الا في تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان
اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه
بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد

خبر المبتدأ، فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتدأ لالتباس الخبر
بالمبتدأ، اعلم انه لو قال ويتقدم معرفتين او متساويين لكان
اولى ليتناول مثل كان افضل منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر
ههنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب ولا يجوز في المبتدأ والخبر
لوجود الالتباس اعلم ان الظرف المعرفة يجب ان يظهر فيه الاعراب
حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى
السكرى لحصول الالتباس ٭ وقد يحذف في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اربعة
اوجه ٭ اي وقد يحذف عامل خبر كان اي فيحذف كان
في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه
جواز اربعة اوجه في مثل هذا بنصب الاول ورفع الثاني
وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف فتقديره ان كان عمله خيرا
فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه
الا ان خيرا فخيرا



لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا
والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير تقديره ان كان في
عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا
فخيرا فتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وان
الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف
بين الاول والثاني، والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني
اولى لقلة الحذف وبيانه انه في نصب الاول يكون
المحذوف كان مع الاسم وفي رفعه يكون المحذوف
كان مع الجار والمجرور وانه في رفع الثاني يكون المحذوف
فقط وفي نصبه كان مع اسمه واواثبت ذلك ثبت
ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه
مخالفا للاول في جزئيه والاخيران متوسطان في مخالفتهما
الاول في احد جزئيه فقط ٭ ويجب الحذف في مثل

أما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت ٭ اي يجب حذف
كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا
انطلقت فحذف اللام لجوازه كما يحذف حرف الجر من ان وان في
كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول
من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل فصار ان انت منطلقا وزيد ما
على ان للتاكيد او ليكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا
ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا
انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اتى
بكان لزم اجتماع العوض والمعوض وانه غير جائز ٭ اسم ان و
اخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم ٭ اي اسم
ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان واحدى اخواتها
فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ واسم كان واخواتها واسم
ما ولا المعنى ليس وغيرها وما قال بعد دخول ان او احدى

اخواتها خرج عنه المبتدأ واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها
وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه
بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدأ وقد يجيء استيفاء البحث عنه
في باب الحروف بتوفيق الله تعالى ٭ المنصوب بلا التي لنفي الجنس
والفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي للنفي بمعنى ليس ان الاول
لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل
لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذا لا يجوز
ان يكون فيها واحدا واثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل
في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال فيجوز كون كل واحد آخر
او اثنين او ثلثة او اكثر فيها ٭ هو المسند اليه بعد دخولها يليها
نكرة مضافا او مشبها به نحو لا غلام رجل في الدار ولا عشرين
درهما لك ٭ فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ واسم كان وان
واسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه

بنى شرايط مهتيا، وقوله يليها نكرة مضافا او مشبها بنى
شرايط نصب اسم لا اى يلى المسند اليه لا وقاعلا يلى الضمير العائد
الى المسند اليه وما فى يليها عايد الى لا ونكرة منصوبة بانه حال من
الضمير الفاعل فى يليها وانما اشترط فى نصبه ان يكون تاليا لالا لانه
لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصبه كما يجى وانما اشترط ان يكون
الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصبه كما يجى وانما اشترط ان يكون
مضافا او مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجى
ومثال المضاف لا غلام رجل فى الدار ومثال المشبه بالمضاف
لا عشرين درهما لك ومشابهته المضاف من حيث ان ما بعده مما
متمم ومخصص لها ٥ وان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به
اى وان كان الاسم الذى يدخل عليه لا التى لنفى الجنس مفردا
اى غير مضاف وغير مشبه به بنى على ما ينصب به اى ان كان
نصبه بالفتح بنى على الفتح نحو لا غلام فى الدار وان كان باليا بنى



على الفتح اليا نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه
بالكسر بنى على الكسر نحو لا مسلمات فى الدار مع ان الفتح فى الاخير
اولى من الكسر وانما بنى لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل فى
الدار مبنى على جواب سوال سايل محقق او مقدر سال فقال هل
من رجل فى الدار وكان من الواجب ان يقال لا من رجل فى الدار
ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى ذكر من فى السوال
استغنى عنه فى الجواب فحذف فقيل لا رجل فى الدار فتضمن
معنى من فبنى لذلك وبنى على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما
وبين ما كان بناؤه عارضا وبنى على الفتح لخفتها ٥ وان كان
معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ٥ اى
ان كان الاسم الذى يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير
تقول لا زيد فى الدار ولا عمرو واما الرفع فلان لا لا تعمل فى المعارف
لان وضعها لنفى النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه



فلانه مبنى على جواب سوال سايل سال فقال ازيد فى الدار ام عمرو
فوجب التكرير فى الجواب ليكون مطابقا للسوال وكذلك ان
كان مفصولا بينه وبين الاسم بشىء وجب الرفع والتكرير
فتقول لا فى الدار رجل ولا امراة اما الرفع فلبطلان عمل لا
بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبنى على جواب سوال
سايل سال فقال ارجل فى الدار ام امراة فوجب التكرير فى الجواب
للمشاكلة اى المطابقة ٥ ومثل قضية ولا ابا حسن لها
متاول ٥ هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن
معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير وجوابه انه متاول اى قضية ولا مثل ابى الحسن
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان
مثل ابى الحسن نكرة لان المثل لا يكتسى من المضاف اليه التعريف
كما يجى فى باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال



المذكور على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر فى حد
ان المنصوب بلا نكرة ٥ وله فى لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه
فتحهما وفتح الاول ونصب الثانى ورفعه ورفعهما الاول
ورفع الاول على ضعف وفتح الثانى ٥ اعلم انه اذا عطف
على اسم لا مع تكرير لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا حول
فى محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره وكذلك لا قوة فى محل الرفع
بانه مبتداء وبالله خبره فلا حول ولا قوة على هذا الوجه جملتان
والثانى فتح الاول ونصب الثانى نحو لا حول ولا قوة فلا حول
فى محل الرفع بانه مبتداء فلا فى ولا قوة زايدة لتاكيد النفى وقوة
عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة
الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى
نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول فى محل الرفع بانه مبتداء

ولا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول و
بالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة ايضًا
والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول
مبتدا وقوة خبره عطف عليه وبالله خبره ولا يكون لا عاملة
ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسوال
وهو احول ام قوة والثاني انه لو فتح لتوهم التركيب مع
وجوب وجود حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما
دون الآخر لكان ترجيحا من غير مرجح وفي حسن رفع الاول وفتح
الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم وخبره
محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس فعمل لا بمعنى ليس شاذ
ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على
الفتح في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره ۞ واذا دخلت
الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني ۞



اي واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تبطل عمل لا لانه
لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى
الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا
نزول عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فبني رجل ونزول وماء
في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك نزول
فليس الاخيران للاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله الا
الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام
عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء ۞ ونعت المبني الاول مفرد
مفرد ايليه مبني ومعرب نصبا ورفعا نحو لا رجل ظريف وظريف
وظريفا ۞ اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اولا
مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء والاعراب واما البناء
فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف
فاما الاعراب فظاهر ويجوز رفعه حملا على محل المبني نحو



لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز
نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع سائر
المبنيات على لفظها لان حركة هذا المبني حركة الاعراب
من حيث العروض لان حركة كل واحد من حركة المعرب والمبني
عارض كما مر في باب المنادى ۞ والا فالاعراب ۞
اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع
والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني نحو
لا غلام رجل ظريفا لانه نعت المعرب فلم يجز فيه الا الاعراب
لوجوب كون نعت المعرب معربا واما ان لا يكون النعت
نعتا اولا نحو لا رجل ظريف عاقلا وانما تعين الاعراب لكراهتهم
ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت
مفردا نحو لا رجل حسن الوجه داخل وانما تعين الاعراب لان
الاسم اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا



كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون
تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريف وانما تعين الاعراب لانه اذا
حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود
في قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه ۞ والعطف على اللفظ و
على المحل جائز مثل لا اب وابنا وابن ۞ اي والعطف من غير
تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا
غلام وجارية برفع جارية على محل لا غلام ونصبها على لفظ
لا غلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ۞ ومثل لا ابا له ولا غلامي له
جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم
لم يجز لا ابا فيها ۞ اعلم انه يجوز ان يثنى في مثل لا اب له
ولا اب غلامين له لا ابا له ولا غلامي له اي يجوز ان يعطى له

حكم الاضافة تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته المضاف في الاصل معناه
لان المضاف وهو ابوه وغلامه بمعنى اب له وغلام له فهو
ومن ثم اي ومن اجل ان يجوز لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه
بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل المعنى لم يجز ان يقال
لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان
الاضافة ههنا لا يكون بمعنى في وليس بمضاف لفساد المعنى
خلافاً لسيبويه اي قولنا لا اب له ولا غلامي له ليس بمضاف
الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان
ابا في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة
وكذلك غلامي في قولنا مثل لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام
زائدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه
فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافاً لفسد معناه وذلك
لان معنى لا اباله لا اباه ح فيبقى لا بلا خبر وهو غير جائز وعمل



لا في المعارف وهو غير جائز ويحذف في مثل لا عليك
اي لا باس اي ويحذف اسم لا في مثل لا عليك
ما ولا المشبهتان بليس وهي مشتركة كثيراً ما ولا بمعنى ليس فلا
يخفى انه لو قيل الكتاب ههنا هو المسند بعد دخولها
اي خبر ما المشبهة شامل بعد دخولها ولا فقوله هو المسند
شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد
دخولها خرج عنه جميع الاشياء وهي لغة اهل الحجاز اي
اعمال ما ولا المشبهتين بليس وعملهما عمل ليس لغة اهل الحجاز
لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولها على القسمين اعني
الفعل وقد مر هذا البحث واذا زيدت ان مع ما او انتقض
النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل هذا اشارة الى
اشياء يبطل عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت بعد ما
يبطل عمل ما لعدم ضعف عمل ما بالفصل بينها وبين معمولها نحو



نحو ما ان زيد قائم وكقول الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا واشار اليه المصنف بقوله واذا
زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد
الا قائم وانما بطل عملها ح لانها تعمل بسبب المشابهة بليس
لاجل النفي وقد بطلت ح فيبطل عملها واشار اليه بقوله
او انتقض بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها
بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم تقو في التصرف
واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف
على خبرها ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن بطل عمله
بسبب عملها وهو النفي فالرفع حملاً على محل خبرها ولانه حيث
انه خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائماً بل قاعد
المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف
اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً



المجرورات اي المجرور هو ما اشتمل على علم المضاف اليه
وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
الجر لفظاً او تقديراً مراداً فقوله اسم وانما قيد بقوله اسم
لان المضاف اليه لا يكون الا اسماً لكنه يشكل بالجمل المضاف
المضاف اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه
بان الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث زيد
جالس او جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس
زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقاً قوله نسب اليه شيء احتراز
عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتدا مثلاً قوله بواسطة حرف الجر
احتراز عن الفاعل والمفعول نحو ضرب زيد عمراً او قوله لفظاً
او تقديراً لتفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظاً نحو مررت
بزيد فان زيداً اسم نسب اليه مررت بواسطة الباء
الملفوظة ومثال حرف الجر تقديراً نحو غلام زيد وخاتم فضة

وقوله مرادا احتراز عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لانه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس كذلك حرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل فالتقدير شرطها ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها ای وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافه اسما حذف منه تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه اذا كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه تنوين نحو كاحمد قدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو احمد وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام المضاف اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف التنوين او ما يقوم مقامه كنون التثنية والجمع وهي معنوية ولفظية



فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها ای الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لانه ليس معمول المصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة بل مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد امس اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس معمول المضاف وكذلك الاضافة في قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية وكذى زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه ان المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل



الاضافة وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنسه او بمعنى في في ظرفه ای الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت بمعنى اللام نحو غلام زيد ای غلام لزيد فان زيدا ليس من جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه او انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة ای خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في ای ضرب في اليوم وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم ای وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة ای الاضافة المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها عينته واوضحته



غاية الايضاح الا اسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه ونحو مثل وغير فانها لا تتعرف الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او بمغايرة المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون وان كانت الاضافة الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام امرأة وشرطها تجريد المضاف من التعريف ای وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيد خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه فان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان اعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في نحو الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على الاطلاق بل هو مع القصد للتعريف على الاطلاق ولان الغرض

الاكثرى منه التنبيه والان الا التوليف ◦ وما جاز الكوفيون من
الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف ◦ هذا جواب عن سوال
مقدر وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة المعنوية
وهو تجريد المضاف من حرف التعريف والكوفيون يقولون
الثلثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب
بانه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحى ثلثة الاثواب قال
ما زال مذ عقدت يداه ازاره ◦ فسما وادرك خمسة الاشبار و
قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يدفع ◦ ثلث الاثافي والديار البلاقع
◦ واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد
وحسن الوجه ◦ اى الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة
الى معمولها فهو صفة احتراز عن مثل غلام زيد وقوله مضافة
الى معمولها احتراز عن مثل مصارع مصر فان اضافته مثلها اضافة
معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه



في تقدير الانفصال اى المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال
الاول او مرفوع كما في المثال الثاني ◦ ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ◦
اى الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين
او شيء قائم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير
الانفصال ◦ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد
حسن الوجه ◦ اى ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في
اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه
الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله [redacted] صفة لرجل
لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما مر في باب التوابع ولاجل
ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا امتنع ان يقال مررت بزيد حسن
الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة ◦ وجاز الضاربا زيد
والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء ◦ والا انما جاز
الضاربا زيد والضاربو زيد لافادة التخفيف وهو حذف النون



وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بها مع الاضافة
والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام وحملا
على الضارب الرجل والضاربك والجواب الاول ان الالف
واللام سابقة على الاضافة لانه لتحقق ذات الاسم والاضافة
لتحقق عارض من عوارضه وهو التخفيف وهو التخصيص وتحقق
الذات سابقة على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب
الرجل والضاربك يجيء عقيبه ◦ وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها ◦ اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف
على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه وكانه قال الواهب
عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان
يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم
المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكم المعطوف عليه من جميع الوجوه
ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك



جاز رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه
ليس كحكمه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه
◦ وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه ◦ هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب
الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادة التخفيف فاجاب عن ذلك بان
انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين
صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف و
لقائل ان يقول فما التخفيف في اضافة الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيحمل
مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان نقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه
حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصل الحسن الوجه منه او
الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو
منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه ثمانية عشر لغة ومن
مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد

على الضارب

الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله
على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف
باللام حتى جاز الضارب ذي المال قوله والضاربك وشبهه فيمن قال
انه مضاف حملا على ضاربك قوله والضاربك وشبهه عطف
على الضارب الرجل اي وانما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما و
جمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث
ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه
يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين
والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل
يوذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك ومن هذا يعلم الجواب
عن حمل جواز الضارب زيد على ضاربك لان المضاف اليه في
الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على الضاربك وانما قال
فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك

ليس مضاف



ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل على انه مفعول الضارب
وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى
صفته واتما قال لا يضاف موصوف الى صفته لان الصفة يجب ان
يكون متابعة للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة مضافة
اليها كانت مجرورة فلم يحصل متابعتها للموصوف في الاعراب قوله
ولا صفة الى موصوفها لانه اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان
الصفة يجب ان يكون متاخرا عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف
كانت مقدمة عليه وهذا خلف قوله ونحو جانب مسجد الجامع وجانب
الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول هذا جواب عن
سوال مقدر وهو ان حكمكم لا يضاف الموصوف الى صفته منقوض
بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب
والاولى صفة للصلوة والحمقاء للبقلة لانه يقال المسجد الجامع و

اشارة الى وجه النقض

عند كون الجامع وغيره صفة



والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اي لما دل الدليل
على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى صفته وجب تاويل نحو الاشياء
لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان يقدر نحو مسجد الوقت الجامع و
جانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء
فانه كان وصف المسجد بالجامع فكذا وصف الوقت بالجامع وهكذا
القول في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف الصفة
الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك
لان جرد صفة قطيفة واخلاق صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد
وثياب اخلاق واجاب بانه متاول لانه لما دل الدليل على
امتناع اضافة الصفة الى موصوفها وجب تاويل نحو الاشياء
لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان نحو الاضافة بمعنى من وليس جرد
صفة للقطيفة والاخلاق صفة للثياب وان كان صفة في قولنا



قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة
مقام الموصوف واستغني عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس
في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي جنس مع فاتوا بجنس موصوفاتها
واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفات
الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة
بمعنى من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة اي ولا يضاف احد الاسمين
المماثلين في العموم والخصوص الى الآخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة
كليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل
للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان نحو الليث والاسد والمتساويان
نحو الانسان والناطق قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص
اي ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء
المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء

والشيء اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مجازاً فخص
فيخص المضاف بالمضاف اليه فيتقيد ● وقولهم سعيد كرز يتأول ●
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال سعيد كرز اسمان
متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد فاضيف
احدهما الى الآخر واثم قلتم انه لا يجوز اضافة احد متماثلين الى الآخر
واجاب عنه بانه متأول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله
لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول و
بالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت
جاء مسمى كرز ومدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع
اسناد المجيء وشبهه الى اللفظ ولم يضف الاسم ولم يقل كرز سعيد
لان اللقب اوضح من الاسم واضافة الاسم الى اللقب اولى من اضافة اللقب
الى الاسم ● واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره
والياء مفتوحة او ساكنة ● والمراد بالاسم الصحيح عند النحاة



اسم في آخره واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيف كسر ما قبل
الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل
التخفيف فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء وسكونها ● فان كان
آخره الفاً تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء فان كان ياء ادغمت وان
كان واواً قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين ● اعلم ان الاسم
اما ان يكون صحيحاً او ملحقاً به او لا يكون صحيحاً ولا ملحقاً به وقد مر حكم
الاولين فقوله وان لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به لا يخلو من ان يكون في آخره
الف فتثبت الالف في حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي وغلاماي لكن
قبيلة هذيل تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عصا ورحى
عصيّ ورحيّ لان اصل هذا الالف اما الواو واما الياء فان
كان الواو ترد الالف الى الواو ثم قلبت الواو ياء ثم تدغم الياء في الياء
وان كانت الياء تدغم الياء بالياء وان كانت الف التثنية لا تقلبها
هذيل ياء عند الاضافة لانه لا اصل لهذه الالف من الياء والواو



مقدرة اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت الياء
في الياء تقول في القاضي والرامي والغازي قاضيّ وراميّ وغازيّ وان
كان الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذلك
في التثنية والجمع حالتي النصب والجر فيقال في غاز قاضيّ وغازيّ وان كان
آخره واواً قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء
الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلميّ لانه لما حذف
النون لاجل الاضافة اجتمعت الياء والواو وسبقت احديهما بالسكون
على الاخرى فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار مسلميّ وهذا لم يكن الا في جمع السلامة المذكر
حال الرفع ● واما الاسماء الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخيّ وابيّ ●
هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب
اخي وابي كما يقال في دم ويد دمي ويدي ومعناه ان لام الفعل محذوف
من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم



يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من
غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ واب فيقول
فيهما اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل وادغامه في الياء متمسكاً بقول الشاعر
قدر احلك ذا المجاز وقد ارى وابيّ مالك ذو المجاز بدار واجيب عنه
بان لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو لا اب لجواز ان يكون ابين
جمع الاب والذي يدل على ان الاب يجمع على ابين وان كان شاذاً
قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا ● وتقول حمي
وهني ● اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في دم ويد دمي ويدي
من غير رد اللام الفعل ● ويقال فيّ في الاكثر وفمي ● اي اذا اضيف
فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فيّ وهو الاكثر والثاني فمي و
الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه
الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميماً حالة الافراد انما هو لاجل
الضرورة وهي مفقودة ههنا اي في حالة الاضافة وذلك لان الميم

اصل فم فوه بسكون الواو فحذف الواو والهاء لخفائه مضارفو فلم
يقلب الواو وبهما لتلبث الواو والفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لكونها
حرف الاعراب وانفتاح ماقبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين
وبهما الالف والتنوين فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وهو
العلة غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى يا
المتكلم كان مبنيا عند قوم لم القرين منهم المقر لكنه لم يبق على حرف واحد
لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء
الساكنين لانه اذا حذف الهاء لالتقاء الساكنين عند الاضافة الى
يا المتكلم صار فوى فوجب قلب الواو يا وادغامها فيها وكسر
الفا لاجل اليا • واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفا افصح منها • اى اذا قطعت هذه الاسما عن الاضافة كان
اعرابها بالحركات فقيل هذا اخ واب وهن وحم وفم ورايت
اخا وابا وحما وهنا وفا ومررت باخ واب وحم وهن وفم الخ

الفا



الفا وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفا افصح في
فم فلكون الفا مفتوحا في الاصل واما ضم الفا فلتبدل عن الواو والمبدل
منها الميم واما كسر الفا فلانه لما عوض الواو وبهما العلة ذكرناها فكانها
عوضت الواو يا فكما انه اذا اعوض يا كسر ماقبلها فكذلك اذا عوض
بها • وجا حم مثل يد ودم وخب ودلو وعصا مطلقا • اى قد جا
في حم لغات غير ما ذكرنا احديها انه مثل يد مطلقا اى حال الافراد
والاضافة فتقول هذا حم ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة
هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى
حال الافراد وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثانية انه مثل خب
مطلقا اى حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة وتقول في الافراد هذا
حمء ورايت حمأ ومررت بحمء وتقول في الاضافة هذا حمئك ورايت حمأك
ومررت بحمئك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا فتقول هذا حمو
ورايت حموا ومررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك



واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اى المقصور مطلقا فتقول هذا
حما ورايت حما ومررت بحما وتقول هذا حماك ورايت حماك و
مررت بحماك فهذه اللغة الثلثة الاخيرة مخالفة للغة الاولى حال
الاضافة والافراد • وجاء هن مثل يد مطلقا • اى وجاء في
هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اى
حال الاضافة والافراد فتقول هذا هن ورايت هنا ومررت
بهن وتقول هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك فهذه
اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة • وذو
لا يضاف الى المضمر ولا يقطع • اى ذو لا يضاف الى المضمر ولا يقطع
عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس
صفات للاسماء نحو جعل المال صفة لرجل فيقال جاءني رجل ذو مال
فوجب مراعاة وضعه وان جاز بخلاف ذلك فشاذ نحو
صل على محمد وذويه وكقوله شعر انما يعرف المعروف ما لم يتبذل

فيه الوجوه • انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه • اعلم ان الدليل
المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فايدة
في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر • التوابع كل ثان باعراب سابقه
من جهة واحدة • اى التوابع كل ثان لاول واعراب الثاني
مثل اعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان شامل لخبر المبتدا
وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول
الثالث لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار
ان وكان وغيرها لان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها
ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لباب
علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب الثاني مثل اعراب
متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما
الاول فلان جاني في قولك جاءني زيد الظريف عامل فيهما لاقتضائه
الفاعلية واما الثاني فلان عمل الابتداء في المبتدا والخبر من حيث اقتضائه

للمسند والمسند اليه وان عمل علت في المفعولين من جهة اقتضائه لهما
المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلت في ثلثة مفاعيل من جهات اقتضائه
تصيير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا تشكل بمثل يكانت مع
انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه ان اعرابه
لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت وان كان
ضمير مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له ● النعت تابع يدل على
معنى في متبوعه مطلقا ● قوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل
والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحروف والنعت فلما قال يدل
على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها
لا يدل على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا
فاما يتوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه وهو الحال فلما قال
مطلقا خرج عنه مثله لان مثل ذلك وان يتوهم انه تابع دل على معنى
في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه اعلم



انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل
النوعين وللقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا
للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان صفة لالهة
مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت
هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة
لانه مضاف اليه النعت من حيث المعنى تقديره في الآية لو كان فيهما
آلهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه
حرفا اعرب ما بعده اعراب المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ
واطلق اسم النعت عليه مجازا ● وفايدته تخصيص او توضيح و
قد يكون لمجرد الثناء او الذم او التوكيد نحو نفخة واحدة ● قوله
فايدته تخصيص هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص و
ذلك اذا كان نعتا للنكرة نحو جاء رجل طويل ومنها انه يفيد
التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاء زيد الطويل

ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها
ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم اي الجاهل اللعين
اذا كان زيد معلوما قبل ذكر من الصفات ومنها
ان يكون للتوكيد وذلك اذا لم يدل النعت على ما
لم يدل عليه المنعوت كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة
لم يدل على ما لم يدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فقد دلت
على الواحدة ● ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره
اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال
او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل وبهذا الرجل
وبزيد هذا ● اعلم ان بعض النحاة اشترط في النعت ان
يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب ان يكون
النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل
على معنى في متبوعه عموما اي في جميع استعمالاته مثل التميمي



نحو تميمي وعلوي وذي مال وذات مال كما تقول جاءني
رجل علوي او تميمي وجاءني رجل ذو مال وامراة ذات
مال فان كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه عموما او تابع
يدل على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي
في قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان
اي رجل يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع وان
لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل عندك
ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا بهذا الرجل فانه يدل
على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات في هذا الموضع دون
موضع آخر نحو جاء الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت
بزيد هذا فانه يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في
هذه الصورة دون صورة اخرى نحو هذا زيد ● وتوصف
النكرة بالجملة الخبرية ● اي ويوصف الموصوف اذا كان

نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي اربعة
كمررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه و
مررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار ابوه
وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في
المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد و
انما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجمل لكون الجملة
نكرة ووجوب المطابقة في الموصوف والصفة في
التعريف والتنكير ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة
التي تقع صفة للنكرة ليربط تلك الجملة بتلك النكرة كما في
مثال المذكور الاتري انك لو قلت مررت برجل
زيد قايم لم يفهم ارتباط زيد قايم برجل حتى يقال عنده
او معه او غير ذلك ويوصف بحال الموصوف
وحال متعلقه كمررت برجل حسن غلامه اي ويوصف



الموصوف باعتبار حال متعلقه كمررت برجل حسن عالم ووصف
حال متعلقه كمررت برجل حسن وجهه فحسن وان كان صفة لرجل
من حيث اللفظ والمجاز فانه للمتعلق وهو الوجه من حيث المعنى
والحقيقة فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي النعت
الذي هو الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع
والنصب والجر وعبر عن هذه الثلث بقوله الاعراب والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي يجب
موافقة الصفة الموصوف في هذه الاشيا لانها هي الموصوف
بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها والثاني
يتبعه في الخمسة الاول وهي البواقي كالفعل اي الصفة التي هي
حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير لانه لما جعلت صفة لذلك الموصوف



من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعة له في هذه الاشياء مراعاة للفظ
ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل اذا كان مسندا الى
الظاهر الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى
الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجب تثنيته وجمعه الا على ضعف
فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان
الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل
مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مونثا حقيقيا ويجوز اذا كان مونثا
غير حقيقيا كما يجي في موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت برجل
قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلمانهما ومررت
بامراة قايم ابوها وسيجي هذا البحث وافيا ومن ثم
حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز
قعود غلمانه اي من اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق



الموصوف حكم الفعل في الباقي اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون
فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون كما في مثل يقعدون لفظا
ومعنى كما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان
يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال
قام رجل غلمانه قعود غلمانه بلفظ التكسير لان قعودا ليس مثل
يقعدون لفظا والمضمر لا يوصف ولا يوصف به اي المضمر
لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا في
غاية الوضوح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب واما الثاني فلانه
لا يدل على معنى في متبوعه والموصوف اخص او مساو اي
الموصوف اخص يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها
في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة
على الذات المرادة او يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها

من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا يرى ان الضاحك في قولنا مررت
بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم
منه من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له ثبت له ضحك اعم من ان
يكون حيوانا او غيره ٥ ومن ثم لم يوصف ذو واللام الا بمثله او
بالمضاف الى مثله ٥ اي ومن اجل ان الموصوف اخص من
الصفة او مساو لها لم يوصف اسم معرف بلام التعريف الا
بالاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم
المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال
لانهما مساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى العلم والمضمر
والمبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل
صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا حملا على الصفة
٥ وانما التزم وصف هذا باب هذا بذي اللام للابهام ٥ هذا
جواب عن سوال مقدر وبيان انه لا يلزم مما ذكرتم ان لا يجوز



وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف
او المضاف الى مثله لان الاسم الاشارة اخص من الاسم المضاف الى
المعرف باللام ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب
عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف
للابهام وتقديره ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته
والاسماء الدالة على الذوات هي الاسماء الاجناس وتعريفها
باعتبار معناها انما هو باللام ٥ ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم ٥ اي ومن اجل ان
صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على الذات وتعين ذات
المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض
لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا او امرأة وكاعدا
او غير ذلك لدلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال
مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان او رجل ٥ ٥ ٥



العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين
متبوعه احد حروف العشرة وسياتي مثل قام زيد وعمرو ٥
وقوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها
سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليس بمقصود
بالنسبة بل اتي بها للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل
لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة
كما في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
خاصية لغوي للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو
فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد ٥ واذا
عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل نحو ضربت انا وزيد
الا ان يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد ٥ ٥
اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا
بضمير منفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد



لان المضمر اذا كان مرفوعا متصلا اشتد به اتصاله بالفعل
الفعل حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا
بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل
وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز
العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا
ومررت بك وبزيد وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا
جاز العطف عليه بلا تاكيد نحو انا وزيد اما اذا وقع
الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف
فيجوز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفصل
الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده
كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا ٥ واذا عطف على المضمر
المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد ٥ اي اذا
عطف الاسم على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد

وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء
من الجار واما قوله تعالى تساءلون به والارحام في بعض القراءة
فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله
فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ لا يقاس عليه ولا يمكن
ان يقال ان البيت غير متعين له لاحتمال ان يكون الواو للقسم
لانا نقول لا يحتمل ذلك لان المراد الشاعر ان هذا التعجب
منك ومن الايام وانما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها وقد ذكرت
عليها اول البيت وهو قوله اليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب ۝ والمعطوف في حكم المعطوف عليه ۝ اي حكم
المعطوف مثل حكم المعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون للمعطوف
عليه ضمير كخبر المبتدا اذا كان جملة او صلة الذي يجب ان يكون
في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه
في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة



وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع
دخول رب على المعارف ۝ ومن ثم لم يجز ما زيد بقائم او
قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع ۝ اي ومن اجل ان حكم
المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب
لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب
وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم و
امتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له
فرفع عمرو واذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدا وذاهب خبره
مقدما عليه والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف
ذاهب على لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على
المفرد لانه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف
عليه ۝ وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان الفاء



السببية ۝ هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما
ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لان قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي
مع عدم الضمير في يغضب مع وجود الضمير في يطير لكونه صلة الذي و
جوابه انا نسلم انه يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد
الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك
لكونها للسببية لانه في تقدير الذي ان طار فغضب زيد
الذباب مع الذي لو كدما قلنا امتناع الذي يطير ويغضب زيد
الذباب فتعين انه جيء به للسببية لا للعطف المحض ۝ واذا عطف
على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد و
الحجرة عمرو خلافا لسيبويه ۝ اي اذا عطف شيئان على
معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا
عند سيبويه وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم والمصنف
من النحويين



الكتاب اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف
والمعطوف عليه كفي الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار
والعامل في الدار هو في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء
والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وحجة سيبويه
ان حرف العطف اضعف من ان يقوم مقام عاملين وحجة
الفراء الاستعمال وهو قولهم فيها ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء
تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوف
على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر ۝ اكل امرء تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا ۝ فالنار الاولى عطف على امرء الاول
والعامل فيه كل والنار الثانية عطف على امرء الثاني والعامل
فيه تحسبين وحجة المصنف في جواز العطف على عاملين فيما اذا كان
المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه
الاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور

معتدما على المرفوع او المنصوب فيهما ماذكره سيبويه مع عدم
استعمال الغصى وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولى
معمولى عامل واحد كضرب زيد عمرا وبكر ابوه خالدا لعدم الا
وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قلت قيد العاملين
بالمختلفين لدفع وهم من توهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا وبكر
وبكر خالدا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمر فانه ليس
من هذا الباب لكون الفعل الثانى تاكيد للفعل الاول فيجوز
العطف عليهما لانهما ليسا معمولى عاملين مختلفين والمراد
بالاختلاف ههنا هو ان يكون الثانى تاكيد للاول ۞ التوكيد تابع
يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول ۞ فقوله تابع يشمل
جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحروف
والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال فى النسبة خرج
عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع



لكنهما لا يقرران امر المتبوع فى النسبة بل فى تعيين الذات الا ترى
انك اذا قلت جاء زيد الطويل فلا شك فى نسبة المجئ الى زيد
بل شك فى انه اى زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم انه زيد
هو ولما قال والشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعها
نحو جاء القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع فى النسبة
لكن يقرر امر المتبوع فى الشمول فانطبق التعريف على التاكيد
واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع واخواتها لانها لا يقرر
امر المتبوع فى النسبة ولا فى الشمول فلو قال التاكيد تابع
يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره
فى النسبة او الشمول لكان اصوب وليشكل ايضا بجميع
التواكيد التى لم ينب الى متبوعها شئ نحو زيد قايم زيد قايم
وان ان زيدا قايم فان زيد قايم الثانى تاكيد للاول مع انه
لا يقرر امر المتبوع فى النسبة ولا فى الشمول وكذا ان



الثانية فى ان ان زيدا قايم فان قيل المراد بالتاكيد الذى
عرفه ههنا المعنوى قلنا لا نسلم ذلك والا لم يجز تقسيمه الى
لفظى ومعنوى بقوله وهو لفظى ومعنوى ولا مخلص عنه
الا ان يقال ان المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوى
وبالضمير فى قوله وهو لفظى ومعنوى مطلق التاكيد لا التاكيد
المعرف ۞ وهو لفظى ومعنوى فاللفظى تكرير اللفظ الاول
نحو جاء زيد زيد ويجرى فى الالفاظ كلها ۞ اى التاكيد على
ضربين لفظى ومعنوى فالتاكيد اللفظى ان يكرر اللفظ
الاول وهو يجرى فى الالفاظ كلها اى فى الاسم نحو جاءنى زيد
زيد وفى الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفى الحرف نحو ان
ان زيدا قايم وفى المفرد كما ذكرنا وفى المركب نحو جاء زيد
جاء زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك انت فان
انت تاكيد لفظى مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت



ليس بلفظى قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظى والمعنوى وهى
منتفية بالاتفاق فالاولى ان تقول اللفظى تكرير اللفظ
الاول واتيان بمرادفه كما فى تاكيد الضمير المتصل فانه
يؤتى بمرادفه ۞ والمعنوى بالفاظ محفوظة وهى نفسه و
عينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع ۞ اى
التوكيد المعنوى بالفاظ معدودة وهى النفس والعين وكلاهما
والكل وكلتاهما واجمع واكتع وابتع وابصع ۞ فالاولان
يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها وانفسهما
نفسهما انفسهن ۞ اى النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف
احدهما الا فى المثنى المذكر والمونث فانه لا اختلاف بينهما الا
ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفسهما او انفسهما
الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها او انفسها

ولهذا ت التفهم والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما اي التاكيد
الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاء الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني
المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم لا يتعلق
الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه
لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى التاكيد
لعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط
بخلاف المجيء فانه يجوز جاءني رجلان كلاهما لجواز صدور
المجيء من واحد فقط فان قيل لا حاجة الى تاكيد المثنى بكلا في
مثل جاء الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان
فلا يحتاج الى التاكيد بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام
قلنا لا نم انه يعلم ان المراد من المثنى اثنان لجواز اطلاق
المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشر الفعل
والآخر دلالة عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه

الاثنان



الاثنان في صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا
انه تاكيد الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد
ولم يتاكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج
الاول الى التاكيد دون الثاني وللقائل ان يقول كما ان المثنى
يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل
في جانب الكثرة واذا اكد بكلا حصلت الفائدة وهي
العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب بانه لم يطلق
على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان
كذلك لم يحتج الى تاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق
لفظ المثنى على الجمع في كلامهم والباقي لغير المثنى باختلاف
الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي
اجمع جمعاء واجمعون جمع اي والبواقي بعد الثلثة
وهو كل واجمع الى آخره يقع تاكيدا لغير الثاني المثنى من آخر



كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف الضمير في
الكل تقول اشتريت العبد كله وجاء القوم كلهم واشتريت
الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في
البواقي وهي اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون
اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء
كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما
نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف
جاء زيد كله اي لا يصح التاكيد بكل واجمع الا لشيء ذي
اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاء القوم كلهم
فان القوم اجزاء يصح افتراقها حسا وهو زيد وعمرو
وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان
لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن اجزاء يصح افتراقها

حكما



حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه مشتري او اقل او اكثر
فان لم يكن لشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها
حسا ولا حكما لم يصح تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة
في التاكيد بما فيه شمول لما لا اجزاء له ولا لما له اجزاء لا يصح
افتراقها حسا ولا حكما فلا يقال جاء زيد كله لانه لا اجزاء
لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يجيء نصفه
او ثلثه او ربعه واذا اكد المضمر المرفوع المتصل
بالنفس والعين اكد بمنفصل مثل ضربت انت نفسك
اي وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا
ثم تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل
بالنفس والعين بلا تاكيد بالمضمر المرفوع اولا لالتبس النفس
والعين بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه
فانه لولا المرفوع المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل لحمل عليه

اما اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين

ما لم يلتبس التأكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد
الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تأكيد المضمر المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك وانما قيد بالمتصل لجواز تأكيد الضمير المرفوع
المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل آخر نحو انت
نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل
الا بالكل واجمعين بلا تأكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤني
كلهم اجمعون لعدم الالتباس التأكيد بالفاعل هنا لان الكل
واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما
يليان العوامل كثيرا ه واكتع واخواته اتباع لاجمع ه اعلم
ان من الالفاظ المؤكدة بها لها ترتيب في اللسان العرب هو الاخلاق
لمي وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع
ثم ابصع ثم ابتع والثلاثة الاخيرة اعني اكتع وابتع

والبصع



وابصع توابع لاجمع ليس وليطان ونائع اتباعا لحسن وشيطان
وجايع ه ولا يتقدم عليه ه اي ولا يتقدم اكتع واخواته على اجمع
لكونها تابعة له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد منها
ه وذكرها دونه ضعيف ه اي ذكر اكتع واخواته بدون ذكر
اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها
اتباع له اعلم ان بس وليطان من التوابع كهذه مع انه ليس
تأكيدا لفظيا لعدم تكرير الاول ولا تأكيدا معنويا لانه ليس من
الالفاظ المحفوظة واجاب بعضهم بانه كرر الاول الا انه غير
حرف واحد من الاول لما يتجنبوا عن التكرار في اكثر كلامهم ه
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه ه نحو سلب زيد
ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل
لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت
والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع



يخرج عنه النعت وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحروف لان
العطف بالحروف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع لكن
المتبوع كذلك مقصود بالنسبة ه وهو بدل الكل والبعض و
الاشتمال والغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه و
الثالث بينه وبين المبدل ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه
بعد ان غلطت بغيره ه يعني ان قسمة البدل الى اقسامه وهي بدل
الكل من الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط ولكن
لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون والاول
بدل الكل من الكل نحو جاء زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله
بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من
الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين
البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق غير الكلية والجزئية
او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط



نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول الحمار فسبقك لسانك الى ان قلت
رجل ثم استدركته وقلت حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل
الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل
فيكون معناه بدل الشيء من الغلط ه ويكونان معرفتين ويكونان
نكرتين ومختلفتين ه اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين
ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة
وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة فالبدل ايضا على ما ذكرنا
اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة
في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام
لزيد رجل يد له رجل علم له رجل حمار ومثالها اذا كان المبدل
منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه
رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة
زيد غلام له زيد يد له زيد علم له زيد حمار له ه واذا كان

من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ❁ اى اذا
كان ابدال النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو
المقصود بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون منحطا عنه
من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك النكرة لتكون كالجابر لنقصان
الذى فيه كقوله بالناصية ناصية كاذبة ❁ ويكونان ظاهرين
ومضمرين ومختلفين ❁ اى البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين
ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والمبدل مضمرا
ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة
فيكون المجموع ستة عشر حاصلا من ضرب اربعة فى اربعة
مثال الابدال الاربعة فى ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك
زيد راسه زيد علمه زيد لحماره ومثالها فى ابدال المضمر من المضمر
زيد ضربتها اياه ويد زيد قطعتها اياه وجهل الزيدين
كرهتهما اياه وحمار الزيدين كرهتهما اياه ومثالها فى ابدال المضمر



من المظهر ضربت زيدا اياه ويد زيد قطعت زيدا اياها وجهل زيد
كرهت زيدا اياه وكرهت حمار زيد اياه ومثالها فى ابدال
المظهر من المضمر ضربته زيدا وزيد قطعته يده وزيد كرهته جهله
وزيد كرهته حماره ❁ ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من غائب
نحو ضربته زيدا ❁ اعلم ان المضمر الذى يبدل منه المظهر اما متكلم او
مخاطب او غائب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره
فان كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر عن المضمر
المتكلم والمخاطب فلا يقال بى المسكين كان الامر ولا عليك
الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة
من غير المقصود بالنسبة مع كونهما مدلولهما واحدا واما اذا
كان البدل غير بدل الكل من الكل جاز ابدال الظاهر من المضمر
المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثانى عين مدلول الاول
ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى والخ



عككت واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار قال فرسنا ان امرك
لن يطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا فحلمى بدل من ضمير المفعول فى الفيتنى
وهو الياء واذا جاز فى المتكلم فهو فى المخاطب اجوز اما بدل الظاهر
من الغائب فجائز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود
الاشتباه والابهام فى الغائب كما فى الظاهر نحو ضربته زيدا وداره
وغلامه وعلمه وحماره ❁ وعطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر ❁ فقوله تابع شامل لجميع التوابع و
غير الصفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع
الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر
تابع غير صفة يوضح متبوعه ❁ وفصله من البدل لفظا فى مثل انا
ابن التارك البكرى بشر ❁ اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل
لفظى ومعنوى اما اللفظى ففى مثل قول المرار انا ابن التارك
البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكرى



لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز لما مر فى باب الاضافة واذا جعل عطف البيان جاز
لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكرى لم يحصل
هذا الفرق لجواز ان يكون بدلا لجواز لانتفاء المانع وانما قال
فى مثل ولم يقل فى قول انا ابن التارك لان هذا الفرق جار فى
باب اسم الفاعل المعرف باللام اذا اضفته الى اسم فيه اللام
واجريت على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف البيان
يظهر الفرق بينه وبين البدل فى اللفظ نحو الضارب الرجل زيد
وكذلك هذا الفرق حاصل فى النداء تقول يا هذا زيد بالرفع على
اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان تجعله عطف بيان
بالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا عنه واما الفرق المعنوى
فلان البدل هو الذى يعتمد فى الحديث وذكر المبدل منه
للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول

وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد
في قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط
وعطف بيان ان كان له اخوة ● المبني ما ناسب مبني الاصل
مشابهة او غيرها او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع
لحوق وجه والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والحروف و
امر الغايب المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان
الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم المشابهة لمبني
الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل
منع لحوق فقط ● وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل
اي حكم المبني ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل في قوله
لا لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب فجعل حكمه مقابل حكم
المعرب ● والقابه ضم ورفع فتح وكسر ووقف ● اي
والقاب البناء ضم كمنذ وفتح كاين وكسر كهؤلاء وو





نحو من علم انه جاز عود الضمير في القابه الى البناء وان لم يجر ذكره
لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء القاب
وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل
واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ
● وهي المضمرات واسماء الاشارات والموصولات واسماء الافعال
والاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف ● اي المبنيات
المضمرات واسماء الاشارات الى آخرها لكن يجب رفع الاصوات
لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال لا على الافعال لا
لانها ليست باسماء بل لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات
وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب ● المضمر ما
وضع لمتكلم او مخاطب وغايب تقدم ذكره لفظا او معنى
او حكما ● اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب كانت
او لغايب نحو هو تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضرب غلامه



واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او
حكما اي ثابتا في الذهن في مثل ضمير الشان نحو هو زيد قايم و
في تنازع الفعلين نحو ضربني واكرمت الزيدين وفي ربه رجلا
ونعم رجلا او في قوله تعالى حتى توارت بالحجاب ولابويه لكل واحد
منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الا
لانتفاء المعاني الموجبة للاعراب فيها لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا ● وهو متصل ومنفصل ● اي المضمر
اما متصل واما منفصل لانه اما ان يكون مستقلا بنفسه في
التلفظ اولا فالاول يسمى المنفصل والثاني المتصل ● فالمتصل
فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل ● اي المنفصل هو الضمير
المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستعمل بنفسه في التلفظ
● وهو مرفوع ومنصوب ومجرور ● اي الضمير اما مرفوع واما منصوب





واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد من الامور
● فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل وللمجرور متصل ● اي الضمير المرفوع
والمنصوب اما متصل ومنفصل والضمير المجرور متصل فقط اي لا منفصل له
لامتناع الفصل بين الجار والمجرور ● فذلك خمسة انواع ● قوله فذلك
انواع لازم لما ذكره اي فالضمير خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور
والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة ● اي مثال
النوع الاول ضربت نحو ضربن ● اي مثال النوع الاول من خمسة
وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت وضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس نحو
واورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت والثاني للمجهول وهو
ضربت ● الثاني انا الى هن ● اي مثال النوع الثاني من خمسة وهو
الضمير المرفوع المنفصل انا ونحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما
هم هي هما هن ● الثالث ضربني الى ضربهن واني الى انهن ●

اى مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل ضربنى
ضربنا الى ضربهن وانى الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال
الضمير المنصوب بالفعل والحروف والرابع اياى الى اياهن اى
مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياى ايانا
الى اياهن والخامس غلامى ولى الى غلامهن ولهن اى مثال النوع
الخامس الضمير المجرور المتصل غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى ولنا ولك
الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف
فالمرفوع المتصل خاصة يستتر فى الماضى للغائب والغائبة اى الضمير
المرفوع المتصل خاصة يستتر فى الفعل الماضى للواحد الغائب نحو زيد
ضرب وللواحدة الغائبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعنى
مثناهما وجمعهما لدفع الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب
والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله
بالعامل وانما قيد ضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل



لانفصاله عنه وفى المضارع المتكلم مطلقا اى ويستتر
الضمير المرفوع المتصل فى المضارع المتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او
للمجموع او للمذكر او للمؤنث لوجود القرينة الدالة عليه نحو اضرب و
نضرب اشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاقسام والمخاطب اى ويستتر
الضمير المرفوع المتصل فى المضارع للمخاطب نحو تضرب انت دون المخاطبة
والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات لدفع الالتباس
والغائب والغائبة اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع
الغائب نحو زيد يضرب وفى الغائبة نحو هند تضرب ولا يستتر فى الغائبين
والغائبتين ولا فى الغائبين ولا فى الغائبات لدفع الالتباس
وفى الصفة مطلقا اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى الصفة
مطلقا اى مفردا كان او مثنى او مجموعا ومذكرا او مؤنثا لانه
لو ابرز لزم اجتماع الالفين فى المثنى والواوين فى المجموع نحو
زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة وهندان



ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الحروف
فيها ضمائر بل حروف اعراب لتغيرها بالعامل الداخل على الصفة والمراد
بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اى لا يجوز الاتيان بالضمير
المنفصل لكون المتصل اخصر من المنفصل وذلك بالتقدم على عامله
او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا و
الضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له مثل اياك
ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما
وهند زيد ضاربته هى اى والتعذر المذكور اما بتقديم الضمير على
عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو
ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر فى الموضعين وانما قال لغرض لعدم
جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل
بلا فائدة وبحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ



بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد
وكذا واما بكون عامله حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما
لوجوب استتار الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا
وامتناع استتار الضمير فى الحرف لضعف عمل الحرف ولحمل المتكلم
والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب وان لم يجب
استتارها اطرادا للباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه
لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب
استتار الضمير المنصوب والمجرور فى العامل واما بكون الضمير
مسندا اليه صفة جارية على غير من هى له نحو هند زيد ضاربته هى
فهند مبتدأ اول وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ ثان و
فاعل ضاربته وضاربته مسندة اليه وهى جارية على غير من هى
له لان ضاربته خبر مبتدأ وهو زيد وفاعلها هند والجملة فى
محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول وانما وجب ابراز الضمير

لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل ودفع الالتباس في
نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد
واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو والتزموا ايضا ابرازه
فيما لا يلتبس نحو زيد ضاربته هي لاطراد الباب ولا يلزم من
ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو زيد هند
يضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن
العامل فيها قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثم مجموع
الامرين وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض
الصور والاول منتف ههنا فلما فرغ من تعداد الاسباب
الموجبة لتعذر الاتصال اورد مثالها على الترتيب المذكور
وهو قوله مثل اياك ضربت الى قوله وهند زيد ضاربته
هي ● واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان
احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه

وضربتكه



وضربتكه اي واذا اجتمع الضميران ولا يكون شيء منهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال
الضمير الثاني وانفصاله تقول اعطيتكه وضربتكه واعطيتك اياه
وضربني اياك وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا
منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا وانما
قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز
الامران لانه مع عدم الفصل تعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل
تعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه لو قال و
ان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار
لكان اولى لئلا يشكل بمثل قولك ما اعطيتك الا اياه وجوابه
يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل
والا فهو منفصل نحو اعطيته اياك واياه ● اي وان لم يكن مجموع
ما ذكرناه وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيتكه



اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياي او بان يكون احدهما
اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك فان
الضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد المتساويين من غير
مرجح على الآخر وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
● والمختار في خبر باب كان الانفصال ● اي جاز الانفصال في خبر باب كان
واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت اياه
لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ وحق خبر المبتدأ
الانفصال لانه معمول لعامل المعنوي ● والاكثر لولا انت الى آخره
وعسيت الى آخرها ● اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر
بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الى آخره لكونه مبتدأ وبعد
عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى آخره لكونه فاعل عسى ●
وجاء لولاك وعساك الى آخرهما ● اي جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى
ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى آخره وعساك الى آخرها فقال الاخفش

ان



ان الضمير الواقع بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز
وقوع بعض الضمائر موقع بعض نحو ما انا كانت وبك انت فهو
في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه
ان الواقع بعد لولا في محل الجر وبعد عسى في محل النصب لعسى وهو بمعنى لعل ههنا ●
ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عريا عن نون
الاعراب ● اي نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا
نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب
نحو يضربني ليحفظ من دخول الكسر في الفعل ولهذا سمي النون نون
الوقاية ● وانت مع النون ولدن واخواتها مخير ● اي وانت مع
النون الاعراب في المضارع نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخير
في اثباته وحذفه اما اثباته فلاجريه على القياس المقدم فلما ذكرناه
واما حذفه فللاستغناء عنه بنون الاعراب وكذلك انت مع لدن
مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون وفي حذفه لكونه اسما

على ثلثة احرف كذلك انت مع ان تخير فى اثبات نون الوقاية
تشبيها بالفعل وفى حذفها لكراهتهم اجتماع النونات فى الاربعة الا
وهل الاخيران على الاربعة الاول ويختار فى ليت ومن وعن وقد وقط
اى ويختار النون فى ليت لشبهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفى
من وعن لحفظ سكونها حذفا مع جواز حذفه عنها لكونها حرفا وجواز
اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية مثل لى وبى ويختار ايضا
فى قد وقط اثبات النون لحفظ سكونها مع جواز حذفه عنهما لكونهما
اسما وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامى
وعكسها لعل اى وعكس ليت لعل فانه يختار فى لعل حذف نون
الوقاية لكونها حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية
على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون الاولى
فى لعن فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فلا
فللتشبيه بالفعل ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها



صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا اى ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل
دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول
اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق
للمبتدا فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فى الخطاب
والتكلم والغيبة تقول زيد هو القايم الزيدان هما القايمان والزيدون
هم القايمون وهند هى القايمة وكنت انت الرقيب وان ترن
انا اقل انما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه
ضميرا ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا او خبرا ويسمى الصيغة
فصلا لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا عنه فانه اذا
وجدت هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل
بين النعت والمنعوت وشرطها ان يكون الخبر معرفة او
افعل من كذا مثل كان زيد هو افضل من عمرو اى وشرط اتيان
هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو المنطلق او يكون الخبر



افعل من كذا اى يكون الخبر مشابها لانه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او
مشابها لها لكان اصوب واعلم ان كون المبتدا والخبر معرفة
شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لذكره ان شرطه كون الخبر معرفة
لانه لا يكون الخبر معرفة الا ويكون المبتدا معرفة غالبا ولا موضع
له عند الخليل اى ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل وسيبويه
باتفاق لانه انما دخل للفصل كالكاف فى اولئك والتاء فى انت وكما
ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل
من الاعراب وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره اى
اى وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا ويجعل ما بعده خبره وهو على
هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه قرأة بعضهم فى غير السبعة وما ظلمناهم و
لكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع الظالمون واقل ويتقدم
من قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده اى ويتقدم
من قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشى مبهما ثم ذكره



الشى مفسرا بعد ابهامه ثم ذكره يوقع فى النفس تعظيما واجلالا وفيه فايدة
اخرى وهى تشبيه السامع ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته
ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن فى الجملة المونث وضمير القصة
ان كان فيها مونث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان
يفسر هذا الضمير بالجملة لانها عين المراد منه لذلك الضمير وانما كانت
بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشى بعده ويكون منفصلا و
متصلا وبارزا على حسب العوامل مثل هو زيد قايم وكان زيد قايم وانه
زيد قايم اى ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتدا نحو هو زيد
قايم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله فعلا وهو
مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب استتار الضمير الغايب المرفوع
المفرد فى الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا اذا كان منصوبا سواء كان
عامله حرفا نحو انه زيد قايم او فعلا نحو ظننته زيد قايم لعدم استتار
الضمير المنصوب واشار اليه بقوله على حسب العوامل اى انفصاله

واتصاله مستترا واتصاله بارزا انما هو على حسب عوامله ٥

وحذفه منصوبا ضعيف ٥ وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف

لانه مراد وليس له عليه دلالة قوية لان من يدخل الكنيسة يوما تلق

فيها جآذر او ظباء ولم يجز بقوله منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا

كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدا فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا

كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل فيه كره البيان ان حذفه

منصوبا جائز على ضعف لانه مقصود لا دلالة عليه ظاهرة ٥ الا مع ان

اذا خففت فانه لازم ٥ اي حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف

الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه معها مع عدم

الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة

كثر مشابهته للفعل لفظا مثل شد ومد وعلى لفظان ان يجيء اينما

ومعنى لدلالتها على معنى زايد على التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل

الا على التاكيد الذي هو معنى الزوايد والمكسورة المخففة وجد عملها



كقوله وان كلا لما ليوفينهم موجبا ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم

مزية الاضعف على الاقوى لكن لم يوجد عملها في الظاهر فقدر في

الضمير كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل

وكقوله علم ان سيكون اي علم انه سيكون اعلم ان كل من يحفى

مبتدا وهالك خبره مقدما عليه والجملة خبر ان وليس كل فاعلها

لئلا يلزم تغير ضمير الشان بالمفرد ٥ اسماء الاشارة ما وضع

لمشار اليه ٥ اي اسماء الاشارة اسم وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف

الشيء تعريفا دوريا او بما هو اخفى او بما هو مثله لان تعرف اسماء

الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها

مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار اليه ٥

وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وته وذي

وتي وللمثنى تان وتين والجمع اولاء مدا وقصرا ٥ اشارة الى تعدد

فذا يشار الى المذكر عاقلا وغيره وذان الى مثنى المذكر حال الرفع



وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وته وذه وتهي

وذي يشار بها الى المؤنث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر

واولاء بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث عاقلا

وغيره ٥ ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب ٥ اي و

اوايل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو ها ليدل على تنبيه

المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هؤلاء ويتصل باواخر

اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطب من الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ٥ وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة

وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ٥

اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى

التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر و

المؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا ولفظ الاخرة

تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاول فتكون المجموع خمسة وعشرين





لفظا حاصل من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة

وثلثين حاصلا من ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب فتقول في

ذا كذا ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الاخيرة

اعني ذي وتا وتين واولاء ٥ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط

اي القريب من ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد

اللام لبعد المخاطب ٥ وتلك وذانك وتانك مشددتين واولاك

مثل ذلك ٥ قوله تلك وما عطف عليه مبتدا وقوله مثل ذلك خبره

يعني كما ان ذلك للبعيد واما للقريب فهو ذا وتا وذان

٥ واما للمتوسط فهو تاك وذانك وتانك غير مشددتين واولاك

واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة ٥ اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة

الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى

المكان القريب وهنا الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك

الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احدها ضم الهاء مع تخفيف النون والآخران
فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر ❍ الموصول ما لا يتم
جزءا الا بصلة وعائد ❍ انما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف
من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يتم
جزءا تاما من الكلام من مسند او مسند اليه الا بصلة وعائد فقولنا اسم
كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي تصير جزءا
تاما من الكلام كزيد ورجل وقولنا وعائد يخرج مثل اذ واذا
لانه وان لم يتم جزءا من الكلام الا مع الصلة فانه بلا عائد وانما
قال لا يتم ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما ❍
وصلته جملة خبرية ❍ وانما احتاج الى تعريفها لانها لم تكن معلومة
وكانت ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال وصلته جملة
خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو
اخفى وانما وجب ان يكون صلته جملة لان الذي والتي ومثناهما و



وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها كحل اخواتها عليها و
انما وجب ان يكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما
غير موضح للموصولات والصلة يجب ان يكون موضحا للموصول ❍
والعائد ضمير له ❍ هذا التعريف للعائد وانما عرفه لانه غير مبين و
ماخوذ في تعريف الموصول اي العائد ضمير في الصلة يعود الى الموصول
وانما يجب ذكره لربط الصلة بالموصول ❍ وصلة الالف واللام اسم
الفاعل او المفعول ❍ اي صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي و
التي لا يكون الا اسم فاعل او مفعول لكراهتهم ان تدخل صيغة الالف
واللام الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام التعريف فيسبك من الجملة
مفرد ليدخل عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد
منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل او المفعول ❍ وهي الذي والتي و
اللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين واللاتي واللائي و
اللاء وما ومن واي واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهام



والالف واللام ❍ شروع في عدها اي الموصول الذي للمفرد المذكر
والتي للمفرد المؤنث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء
حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين
بالياء حال النصب والجر والاولى والذين للمذكرين في جميع الاحوال وحكي
الذون بالواو في الرفع وفي جمع المؤنث لغات اللاتي واللاتي
واللواتي واللوات واللاء بالمد والهمزة واللاي بالياء المكسورة
او ان كله من غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولي العلم وغيرهم
الا الالى والذين فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن العجب ان المفرد
المثنى واسما الذي واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي العلم
ومن يختص بمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما يستعملان في المفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث واي للمذكر بمعنى الذي واية للمؤنث بمعنى التي
وذو الطائية اي بمعنى الذي في لغة طي كقوله فان الماء ماء ابي وجدي
وبيري ذو حفرت وذو طويت وذا بعد ما الاستفهام حيث بمعنى الذي



عند البصريين واما عند الكوفيين فيجيء ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الذي والتي ❍ والعائد المفعول يجوز حذفه ❍ اي الضمير العائد
من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى الله يبسط الرزق
لمن يشاء اي يشاءه ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما قيد العائد بالمفعول
غيره اما المرفوع او المجرور ولم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع
الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعني الجار والمجرور وفيه نظر
لجواز حذف كون المرفوع مبتدا او خبرا او جواز حذفهما ولجواز حذف الجار
والمجرور كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كالذي كانوا
عليه والصواب ان يقال والعائد المفعول كثير حذفه لانه قل حذف غيره ❍
واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته
خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك
الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول ❍
اي اذا اخبرت بمعاشرة الذي عن شيء معلوم من وجه وغير معلوم من وجه لتف

صدرت الذی ای جعلت الذی فی صدر الجملة لکونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر
عنه ضمیرا یعود الی الذی ای للربط واخرت المخبر عنه لکونه مخبرا به فاذا اخبر
تخبرت عن زید من قولنا ضربت زیدا فعلت کذا ما قلنا ه وقلت الذی
ضربته زید وکذلک تقول فی الاخبار عنه بالالف واللام الضاربه انا زید لکن
الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلیة لیمکن بناء اسمی الفاعل والمفعول
منها لیصح دخول الالف واللام واذا کان کذلک کان الذی اکثر مجالا
من الالف واللام اعلم ان المراد بالذی فی قوله واذا اخبرت بالذی
هو الذی واللذان والذین والتی واللتان واللاتی اعلم انه یجب تقدیم المبتدا
وتاخیر الخبر ههنا مع انه لم یذکر ههنا فی مواضع وجوب تقدیم المبتدا و
مواضع تاخیر الخبر ه فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار ه ای فاذا تعذر امر
من الامور المذکورة وهی تصدیر الذی واقامة الضمیر مقام المخبر عنه لیعود
الی الموصول وتاخیر المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذی لانتفاء لازمه و
شرطه ه ومن ثم امتنع فی ضمیر الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل



والحال والضمیر المستحق لغیرها والاسم المشتمل علیه ه ای ومن اجل
انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار عن ضمیر الشان
فی قولک هو زید قائم لتعذر تصدیر الجملة بالذی وتعذر تاخیره
وامتنع الاخبار ایضا عن الموصوف نحو جاءنی زید الطویل لامتناع
جعل الضمیر مکانه لامتناع وصف الضمیر وانما یمتنع الاخبار عن الموصوف
ان لم یوخر مع الصفة اما اذا اخر مع الصفة نحو الذی جاءنی هو
زید الظریف فلم یمتنع لعدم المانع لان المخبر عنه هو الموصوف
مع الصفة وامتنع ایضا الاخبار عن الصفة لامتناع جعل الضمیر مکانها
لامتناع وقوع الضمیر صفة وامتنع الاخبار عن المصدر العامل
فی نحو اعجبنی ضربی زیدا لامتناع جعل الضمیر مکانه ان اعملنا الضمیر
فی معموله لان الضمیر لا یعمل ولامتناع تاخیره ان اعملناه فی معموله
لان المصدر لا یعمل موخرا وانما قید المصدر بالعامل لجواز الاخبار
عن المصدر الغیر العامل نحو ان یقال فی رایت ضربک الذی رایته



ضربک وامتنع الاخبار عن الحال فی نحو ضربت زیدا قائما لامتناع جعل الضمیر
مکانه لامتناع وقوع الضمیر حالا وکذا یمتنع عن التمیز فی نحو طاب زید
نفسا وامتنع الاخبار عن الضمیر المستحق لان یعود الی غیر الموصول
فی نحو ضربته لامتناع جعل الضمیر مکانه لیعود الی الموصول لاستحقاقه
ان یعود الی غیر الموصول ولو عاد الی الموصول لبقی ذلک الغیر بلا عائد
وامتنع الاخبار عن الاسم الذی یشتمل علی الضمیر المستحق لان یعود الی غیر
الموصوف نحو ضربت غلامه لعین ما ذکرناه ه وما الاسمیة موصولة
واستفهامیة وشرطیة وموصوفة وتامة بمعنی شیء وصفة ه ای
وما الاسمیة انواع احدها موصولة وهی لغیر اولی العلم غالبا نحو اعجبنی
ما صنعته وقد یکون للعالمین کقوله تعالی والسماء وما بناها
والثانی شرطیة کقوله تعالی ما یفتح الله للناس من رحمة فلا ممسک لها والثالث
استفهامیة فی غیر العالمین کقوله تعالی وما تلک بیمینک یا موسی
والرابع موصوفة بمعنی شیء اما بالمفرد نحو مررت بما معجب ای بشیء



معجب واما بالجملة کقوله ربما تکره النفوس من الامر له فرجة کحل
العقال والخامس تامة بمعنی شیء نحو دققته دقا نعما ای نعم الشیء شیئا
الدق والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما ای ضربا ه ومن
کما الا فی التام والصفة ه ای انواع من کانواع ما الا فی التمام
والصفة فان من لا یکون تامة ولا صفة مثال الموصولة نحو جاءنی من
ابوه طیب ومثال الاستفهام من عندک ومثال الموصوفة بالمفرد
وکفی بنا فضلا علی من غیرنا حب النبی محمد ایانا ومثال الموصوفة
بالجملة قوله رب من انضجت غیظا صدره قد تمنی لی موتا لم یطع
فانها جنسیة بمعنی شخص او انسان ومثال الشرطیة من یکرمنی اکرمه
وهی یجیء وجوهها تختص باولی العلم کقوله تعالی فمن یمشی علی رجلین
وقد یستعمل علی غیر اولی العلم کقوله تعالی ومنهم من یمشی علی بطنه
وهو یطلق علی الواحد وغیره والمذکر والمونث انما بنی من وما
شرطیتین واستفهامیتین لتضمنهما معنی الحرف وهو حرف الاستفهام

والشرط وبنيا موصوفين وموصولين لاحتياجها الى الصفة
والصلة ٥ واى واية كما في الآخر في التمام ٥ اى عدد انواع ا
واية كعدد انواع ما الا في التمام فان ايا واية لا يقعان
تامين مثال الاستفهام ايهم عندك والشرطية ايهم يكرمني
اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة والموصولة
ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اى رجل
٥ وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها ٥
اى اى واية معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام
المذكورة الا اذا كان موصولة وحذف صدر صلتها فانها
تبنى اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء وهو مشابهتها
للحرف من جهة الاحتياج فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الا
اما اختصاصها بالاعراب دون الاعراب اخواتها واما
بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة



ايهم اشد على الرحمن عتيا اى ايهم هو فلما كد مشابهتها الحرف من حيث
افتقارها اى ذلك المحذوف ٥ وفي ماذا صنعت وجهان
احدهما ما الذي وجوابه رفع والآخر اى شيء وجوابه نصب ٥
اى وفي ماذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا
بمعنى الذي وما للاستفهام اى ما الذي صنعته فما مبتدأ و
الموصول صلته خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي
صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السؤال وقد يجوز نصب جوابه
بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاول اولى لتناسبهما
ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اى شيء ويحكم على موضعه
ما يقتضيه العامل وههنا في محل النصب بانه معمول بصنعت
صنعت وانما قدم لتضمنه معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون
ذا اسما موصولا وجوابه منصوب ليطابق السؤال وعليه
قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ويجوز الرفع الله اعلم



تقدير خبر المبتدأ المحذوف ولكن الاول اولى ٥ اسماء
الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي نحو رويد زيدا اى امهله
وهيهات ذاك اى بعد ٥ اى من الافعال اسماء بمعنى الامر
او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اى امهله والثاني
هيهات اى بعد وانما بنيت لوقوعها موقع المبني وكونها
بمعناه ٥ وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل
وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة نحو يا فساق مبني لمشابهته
له عدلا وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني
في الحجاز ومعرب في تميم الا ما في آخره راء كحضار ٥
اى فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال اى
انزل وهو قياس من الثلاثي اى بنى فعال بمعنى امر
المخاطب من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب سيبويه
لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي فقوله

نزال



نزال مبتدأ وقياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اى
علما للمعنى نحو فجار علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون صفة
معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة وبنيت الثلثة لمشابهتها
لفعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد
منها ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتدأ و
مصدرا منصوب على الحال وصفة عطف على مصدرا وقوله مبني خبر فعال
والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو
عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال الذي في آخره
راء كحضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه
اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي بمعنى الفعل اى الا
في العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم
علة البناء فيه ولكونه علما مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب
ويمنع الصرف واما بناء ما في آخره راء عند اكثر بني تميم

فلتحقق موجب البناء جاز الامثلة فيه اذا بني على الكسر في الاحوال الثلاث
وتقدير كلامهم في الرابع وفعال علما للاعيان مونثا مبنية
وقوله مبني خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه حال و
مونثا صفة علما ولم يحترز بقوله مونثا عن شيء بل الغرض
من ذكره ههنا ان يعلم ان فعال علما للاعيان لا يكون الا
مونثا ولقايل ان يمنع ذلك لان سفار اسم ماء وحضار
اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه
قال سفار وحضار مونثان لان العرب يونث بعض المياه
فيقولون ماءة فلان ويونث بعض الكواكب فيقول
الشعرى والزهرة فسفار اسم ماءة وحضار اسم كوكبة
في التقدير الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت
به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اي الاصوات
اسماء يحكى بها عن اصوات نحو غاق فانه حكاية صوت الغراب

او صوت



او صوت بها للبهائم كنخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما
بنيت لعدم موجب الاعراب وهو موجب الاعراب
التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان
الثاني منتف ههنا لانه يقال قلت غاق او كتبت غاق ولا يقال
جاء غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق المركبات
كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اي المركبات كل اسم
مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبني
الذي سبب بناءه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله مركب من
كلمتين خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل
تابط شرا وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما يجب
اخراج الاول لان سبب بناءه ليس التركيب والثاني لكونه
معربا وكلامنا في المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين
ليدخل فيه مثل سيبويه فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر



وحادي عشر واخواتهما الا اثني عشر اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب
الذي سبب بناءه التركيب حرفا بني الجزءان كخمسة عشر وحادي عشر
الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثني عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة
الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الجزء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل
خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اورد المثالين مع خمسة عشر وحادي عشر ليعلم
ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد او الواحد من المتعدد
وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثاني فيه
لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه انا لا نسلم انه
لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي و
عاشر كما ان معنى احد عشر احد وعشر مركب من المفردين من المتعدد
احد مما اي ... وكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال
اعشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه لعدد حذف الواو وغير لفظ
العاشر الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثنى اثني عشر من هذا الحكم لانه

لوب



اعرب الجزء الاول منه وبني الثاني ولم يبن مع وجود علة البناء
لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون فيه لئلا يوذن بالانفصال
فشبه به ايضا في الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون
والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اي وان لم
يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بناءه التركيب حرفا
اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بناءه وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء
الاول من الاسم المفرد على الافصح نحو بعلبك وانما قال على الافصح
لان فيه ثلث لغات احديها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة
ولهذا قال في الافصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين
واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني اعلم انه لو قال والا اعرب الثاني
ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا كعمرويه ونفطويه لكان اصوب
وجوابه ان كلامه في المركب الذي سبب بناءه التركيب وههنا ليس كذلك

الكنايات كم وكذا للعدد والمراد بالكنايات ههنا الكنايات
المبنية ليخرج عنه الفلان والفلانة وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر
بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما لجهله مبهما على المخاطب او
لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء وقع مفسرا
في كلام متكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد
فقوله كم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم
الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية
في الصفة وانما بني كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا فدخل
عليه كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب
غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل مله داره علا لكنه
قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون
مرفوعا بانه مبتدا او ما قبله خبره كقوله عندي كذا درهم فدرهم مبتدا
وله مقدم عليه خبره وكذا احاك بكذا قالوه وفيه نظر لان المعنى



لا يساعده والاول عندي ان يكون كذا مبتدا او درهم بدلا او
عطف بيان وله خبره وعندي ظرف لغو وكيت وذيت
للحديث اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا
لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجمل وكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب
مفرد لانه للعدد فحمل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم
الترجيح بلا مرجح والخبرية مجرور مفرد ومجموع اي مميز
كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه
واما جواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه للعدد وجواز كون
مميز الاعداد مفردا او مجموعا وتدخل من فيهما اي و
تدخل من في مميز كم الاستفهامية وكم الخبرية نحو كم من رجل
ضربت وكم من قرية اهلكناها ولها صدر الكلام اي ولكم
الاستفهامية وكم الخبرية صدر الكلام لكونها لانشاء الاستفهام



وانشاء التكثير وكل ما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اي كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا
اي مبتدا او خبرا او منصوبا او مجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما
صدر الكلام وعدم وقوع الفاعل صدر الكلام فكل ما
بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه قوله
وكل ما بعده اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اي كل موضع يكون
ما بعد كم فعلا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان كم في
محل النصب بذلك الفعل حسب مقتضى العامل يعني ان
اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام
ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم
ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما
صمت وكم يوم صمت وكل ما قبله حرف جر او مضاف
فمجرور قوله وكل ما قبله حرف جر اشارة الى مواضع كونهما مجرورين



وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه نحو بكم رجلا
مررت وبكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت والا
فمرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبرا ان كان ظرفا قوله
والا فمرفوع اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين معناه انه ان لم
يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر ولا قبله حرف جر ولا اسم
مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدا ان لم يكن ظرفا
نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قام وخبر مبتدا ان كان ظرفا
نحو كم يوما سفرك وكم يوم سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز ان كان المميز
ظرفا كان كم ظرفا والا فلا وكذلك اسماء الاستفهام و
الشرط اي واعراب اسماء الاستفهام والشرط كمن وما
استفهاميتين وشرطيتين مثل اعراب كم فان كان بعدهما
فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر كان محلهما النصب بانهما مفعول
به نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر

او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بكم رجل مررت وغلام كم ضربت وغلام من ضربت وغلام كم تضربه اضربه وان لم يكن بعدها فعل شانه ما ذكرناه ولا قبلها حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام

• وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة • قد حلبت على عشاري • ثلثة اوجه • اي وجاز في مميز كم الذي احتمل نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب بان يكون كم الاستفهام وكانه سئل عن كمية اعداد خالاته وعماته والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدا في صورتين لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله قد حلبت على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدا ولك صفة لها وقد حلبت على عشاري خبرها وكم ح يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين



في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر ان كان المميز حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه ومميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فان نصبت عمة نصبت خالة فدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها • وقد يحذف • في مثل كم مالك وكم ضربت • اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهام اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية دنانيره ودراهمه ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتدا وما بعده خبره

• الظروف • منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد • المراد بالظروف



الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطعت عن الاضافة ونوي بها فانه مبني لكونه مشابها للحروف من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم لتكون حركته حال البناء مخالفة لحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات لانه جعل اسما تاما من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين نوعي الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب • واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب • اي واجري لا غير و



وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في بنائهما على الضم للعلة المشتركة بينهما وانما قال واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فاورده هنا لمشابهتهما قبل وبعد ومنهما • ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر • اي ومن الظروف المبنية حيث وانما بني لمشابهته الحرف من حيث احتياجه الى جملة توضحها ولا يضاف الا الى الجملة لانه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى مفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا فالقياس اعراب حيث • ومنها اذا • وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل • اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجها الى الغير وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط

فكذلك الفعل يحتاج الى جواب وجوابه عامله ويعلم قوله
فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان الشرط
و وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها و اى وقد يكون
اذا للمفاجاة اى لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى
الشرط فيلزم المبتدا بعده اى يقع الجملة الاسمية بعده
وقاصل اذ وبين اذا الشرطية نحو خرجت فاذا السبع
واقف فاذا معمول واقف كانك قلت فبحضرتى
السبع واقف ومن ثمه التى تنوب مناب الفاء فى جواب
الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المصنف انه ظرف معمول لما
دل عليه من معنى فاجاء كانك قلت فاجات زمان السبع واقف
اعلم انه لو قال فيقع المبتدا بعدها لكان اصوب لانه لا
يلزم المبتدا بعدها واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكر فى باب
ما اضمر عامله على شريطة التفسير و ومنها اذ لما مضى ويقع



بعدها جملتان و اى ومن الظروف المبنية اذ وهو للزمان الماضى سواء
دخل الماضى او غيره ويقع بعدها جملتان اسمية وفعلية نحو اذ قام
زيد واذ زيد قائم لعدم معنى الشرط وعلته بناية ما ذكرناه فى
من معناهما يفرق وقد يكون للمفاجاة كاذ نحو خرجت فاذ زيد
قائم وعليه قول الشاعر واستقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر
اذ دارت مياسير فبين ظرف مكان وما زائدة والعسر مبتدا وخبره
محذوف وهو موجود وهو العامل فى بين والزمان مضاف الى الجملة
تقديره فبين زمان العسر موجود والعامل فى اذ دارت لانه ليس بمضاف
الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يكون زمان دارت فى بين واذ ظرف المكان
وامتناع عمله عامله فى ظرف المكان الاعلى سبيل البدل و ومنها اين
وانى للمكان استفهاما وشرطا و اى ومن الظروف المبنية اين وانى
وهما للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط نحو اين زيد واين تكن
وانى زيد وانى تفعل افعل وبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام او



و ايان للزمان استفهاما و اى ومن الظروف المبنية ايان وهى لظرف
الزمان فى الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم يبعثون الدين وبنى
ايان لتضمنه همزة الاستفهام و وكيف للحال استفهاما و
اى ومن الظروف المبنية كيف وهو زمان الحال نحو كيف زيد وبنى
لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظرف الزمان عنده لانه
سوال عن حال المسؤل عنه فى الماضى و ومذ ومنذ بمعنى اول المدة
فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد و
اى ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما المعنيان احدهما بمعنى اول
المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذى ان يكون جوابا
لمتى ليدل على اول المدة التى وهو المطلوب نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة اى اول المدة التى انتفت الرؤية يوم الجمعة والثانى
بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد ليدل جميع المدة التى
المقصود بالعدد ليدل جميع المدة وهى الزمان الذى يصلح لان



يكون جوابا لكم نحو ما رايته مذ يومان اى مدة انتفاء الرؤية يومان
وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين فى اللفظ و وقد يقع
المصدر او الفعل وان وان و اى وقد يقع المصدر بعدهما
نحو ما رايته منذ سفره او الفعل نحو ما رايته منذ سافر او ان
مخففة نحو ما رايته منذ ان سافر او ان الثقيلة المفتوحة نحو
ما رايته منذ انه سافر و فيقدر زمان مضاف و قوله فيقدر
زمان مضاف لازم لما ذكرناه اى واذا وقع بعدهما احد الاشياء
المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه لكون
المعنى مبنيا عليه اى ما رايته منذ زمان سفره وزمان ان سافر
وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وجه يكونان بمعنى اول
المدة و وهو مبتدا وما بعده خبره خلافا للزجاج و اى
مذ ومنذ مبتدا فى مواضع اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما
معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة

او بمعنى المنع خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ وما
المبتدأ ما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويوما مدة المدة
وهو ضعيف لان المعنى لا يساعده الا بتكلف وبتقدير مبتدأ
ولا مانع عنه ولانه يمتنع وقوع مثل يومين مبتدأ في قولنا
ما رايته مذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه واعلم انه لا
موضع للجملة التي صدرها الا عند السيرافي فانه يجعل موضعها
نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك ومنها
لدن في لدى وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد
اي من الظروف المبنية لدى ومن لدن ومنها لغات عشر ما وقد اشار
اليها وقد جاء لدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام و
سكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وضم الدال وانما
بني كذا ولدن لان لغاتها لد الذي وضعه وضع الحرف ثم



حمل عليه اخواته وحكمها ان تجر ما بعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد
لكن نصبت العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها نونها بالتنوين من حيث
انه تثبت وتحذف والفرق بين عند ولدى انه لما قيل المال عند زيد
صدق ذلك سواء كان المال حاضرا عنده او غائبا واذا قيل
المال لدى لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده ومنها قط للماضي
المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي من الظروف المبنية قط بتشديد الطاء
للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض
للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله عوض اي لا افعله
ابدا وبنيا لتضمنهما معنى في واختصاصهما بالبناء من سائر الظروف
لظهور في فيهما فتضمناه او لتضمنهما لام التعريف والظروف المضافة
الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اي يجوز بناء الظروف المضافة
الى الجملة على الفتح نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم والى اذ نحو
ومن خزي يومئذ لاكتسابها البناء من المضاف اليه وقيل والمراد بالجملة



الجملة الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو مذهب
عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فهو اكتساب
المضاف اليها البناء ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها
اسماء مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه
وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اي وكذلك يجوز بناء مثل وغير
على الفتح اذا اضيفا الى ما المصدرية نحو قيامي مثل انك تقوم
لمشابهتهما الظرف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث ونحو قول الشاعر
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال
فان غير مرفوع المحل لانه فاعل لم يمنع ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين
مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما
مشابهين الظروف من حيث احتياجهما الى المضاف اليه المعرفة
والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام
والمبهمات وما عرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها معنى



قوله ما وضع لشيء بعينه شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات
لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات
اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف و
المعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى وانما قال معنى لانه لو
اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه [illegible]
ما دل على شيء بعينه فيه نظر لانه ان اراد به التعين الشخصي خرج عنه
اعلام الاجناس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب فان كل
واحد منهما علم وليس دالا على شخص بعينه بل العلم للجنس وليس
واحد منه اولى من الآخر ولا يتعين دون الآخر وان كان اراد
بالتعين مطلق التمييز عن غيره من المسميات دخل فيه جميع
اصناف النكرات في ضروب الافعال وادوات فان كل واحد منها
دال على شيء بعينه ممتاز عن غيره من المتغايرات المسميات واما المعرف
بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف الحقيقي نحو اهلك الناس الدينار و

والذي هم واما لتعريف استغراق الجنس كقوله تعالى والعصر ان الانسان
لفي خسر الا الذين آمنوا او للعهد بان يذكر مسكوتا ثم يقال المذكور في
كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق واشتر اللحم
اذا كان السوق معهودا بينك وبين مخاطبك وما يعنى الذي نحو
الضارب المضروب كما مر • العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول
غيره بوضع واحد • قوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف
قوله غير متناول غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا لغيره
فان انت وضع لمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد او عمرو او
خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك
نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فانه وان كان متناولا لغيره لكن
ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظر لان انت مثلا اما
موضوع لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول



فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا
موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه لا يقال المختار انه موضوع
لمخاطب غير معين ونمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك
الشيء معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغائب لانا
نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة
لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز عن واحد من غير الرجال فان
مثل انت ورجل مشتركان في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما
لواحد من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة
بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغائب والمتكلم في كونه موضوعا
لمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وهو ان مثل
انت كلي باعتبار ان مفهومه لمن يخاطبه زيدا كان او عمرا
وجزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصد
شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء





معين انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه
متناول غيره انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي استعمله اولا
لكون مفهومه كليا او لفوت في الجواب المراد بالوضع الاستعمال
ليكون معنى حد العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جائز استعماله في شيء
لفوت لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا انه يجوز نصب غير على الحال
فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله في
غيره ويجوز [illegible] رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره
لان [illegible] الشيء الذي هو المعين [illegible] غير [illegible] حتى يجوز [illegible]
• واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب • اي واعرف المعارف المضمر
المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع الكثرة فيه ثم
المضمر الغائب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف
والنادى والمضاف الى احدها مثل المضاف اليه وهو المشهور
من مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفوايد [illegible] في المطولات



فقط • والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه • قوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرج المعرفة عنه كرجل فانه وضع لواحد من
من الحقيقة فيتناول الكل على سبيل البدل • اسماء العدد ما وضع
لكمية آحاد الاشياء • اي اسماء العدد اسماء وضعت لتدل
على كمية آحاد الاشياء اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد
لوقوعهما جوابا عن قول القائل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع
مع كونه موضوعا لكمية آحاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية
آحاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع مثلا
وفيه نظر لانه لا يقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان
المراد بما وضع لكمية آحاد الاشياء بالذات فلا يشكل بالذراع
لان الكمية عارضة له لانه فرض واحد فيتناول الكل على سبيل البدل
• واصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف • اي اصول
الاعداد اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف وما يتولد

منها اعداد غير شاذ ولا مبنية اي حد تنتف عنه والتوكيد اما مبنية
كما يتين في التين واما جمع كعشرين الى الوف ونيا واما بعطف كخمسة
احد وعشرون واما بتركيب كاحد عشر على سبيل المنع لخلوه ه نعم واحد
واحد اثنان واحد اثنان وثمان ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر ه
فقط تقول واحد بيان استعمال ابنية الاعداد اي تقول واحد واثنان
للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث وهو جار على القياس والمؤنث
ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث كثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة
رجال وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر
عليه لان المعدود والمذكر جمع فيهما فيكون مونثا فيلزم لحوق
التاء بعدده واذا الحق بالمذكر فرقا بينهما ولم يفعل
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا
قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هي
الحسنات ولانها اكتسبت التانيث من مضافاليه والله اعلم



يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة دواب اذا اريد بالمذكر المذكر فمن
قال ثلثة دواب لجري على الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة على
وزن فاعلة من دب يدب ولبيت تاسهم لكنها تستعمل استعمال الاسماء
من حيث انه لا يذكر الموصوف معها فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب ومن
المعدود مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر ولفظ الدابة
يحكى عن قرقة والنمر ثلثة بنات عرس واربعة بنات اوى لان الواحد
اوى وابن عرس وقال المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات سواء
اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل طلحات ان اريد بها الرجال
وثلث طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما ه احد عشر اثنا عشر احدى
عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع
عشرة وتميم تكسر الشين ه اي اذا جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا
واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة امرأة للمؤنث اما
الجزء الاول فقد جار حال التركيب كما يجيء حال الافراد الا انه عشر



الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث
وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس لظهور الحمل على اخواته وثلث عشرة
الى التسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث
بتسكين الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول
جار في التذكير والتانيث حال التركيب كما يجيء حال الافراد في تذكير
المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثاني فقد رجع الى الاصل لانه
لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة
الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق
بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من العشرة او سكونها وجب لئلا
يلزم توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في آخره
فتحة ه عشرون واخواتها فيهما ه اي المؤنث عشرون واخواتها الى
ثلثون واربعون الى تسعين في المذكر والمؤنث كعشرون
رجلا وامرأة الى التسعين رجلا وامرأة ه احد وعشرون احدى وعشرون


٢٢٦

ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين ه اي اذا اعطف العشرات اعني
عشرين الى التسعين على ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين
ولما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون
للمؤنث قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي باخذ احاد كواحد واحد
عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات المعقود اثنان
وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة وانما لم يركب الاحاد مع
العشرات كما في العشرين واخواتها كما ركب الاحاد مع العشرة لان
الواو والياء في العشرين واخواتها علامة الاعراب والتركيب موجب البناء
فاجتمع بينهما متعذر ه مائة والف ومائتان والفان فيهما ه اي المؤنث
في المذكر والمؤنث مائة والف مائتان والالف من غير تغيير كمائة رجل و
مائة امرأة والف رجل والف امرأة ه ثم بالعطف على ما تقدم ه اي اذا
جاوزت المائة تستعمل ما زاد عليها على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطفه
على المائة فتقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون

المائة ونعطفه على مائتين بمد الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل
مادون الميات على ما عرفت الى ان تصل وتعطف مادون الميات على الميات
وتعطف الميات على الالاف فتقول احد مادون المائة على ما عرفت
وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة
واحد وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون امرأة ولم يجئ
القواعد فى التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر
معلوما ٥ وفى ثمانى عشر فتح اليا وجاز اسكانها وحذفها بالفتح
النون شاذ ٥ قوله وفى ثمانى عشر الى ثمانى عشرة الى تخالفه لاخواته
لان آخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبنى
على الفتح للخفة الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانها معرب وثمانى
عشرة مع كونه مبنيا جاز مخالفا لاخواته من المبنيات لجواز فتح يائه
قياسا على سائر المبنيات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون للدلالة
الكسرة على اليا وحذفها مع فتح النون وهو شاذ ٥ ومميز الثلثة



الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى ٥ لما فرغ عن كيفية استعمال
الاعداد شرع فى حال المميزات اعنى المعدود فقال مميز الثلثة
الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو ثلثة
رجال ومعنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه
فانه وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه فى المعنى جمع شئ
العدد المعدود لكونه آباؤه فى المعنى وانما ابتدأ المميز الثلثة
لعدم مجئ المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به ٥ الا فى ثلث مائة
الى تسع مائة وكان قياسها مئات او مئين ٥ قوله الا فى ثلث مائة استثناء
من قوله ومميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظا او معنى وانما
استثنى من قوله مجموعا لعدم اضافة الثلثة الى التسع الى الجمع فى ثلث مائة
الى تسع مائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقد
معين ولا شئ من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مايين
ان اريد المذكر العاقل والى الميات ان اريد غير المذكر العاقل



جوز اضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع ٥
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ٥ اما نصبه فلتمام
فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر وعامه
بشبه نون الجمع فى عشرين واخواتها لان كل منهما حرف يتم به الاسم و
الاضافة لهو فى تقدير التنوين واما افراده فلحصول الغرض
مع كونه اخف من الجمع ٥ ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد ٥
اى مميز المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفرد
لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال جمع
المائة فلا يقال ثلث مئات الى تسع مئات بخلاف التثنية فانه يقال مائتا
رجل ٥ واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان
اى اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان اى جاز
لك تذكير العدد وتأنيثه كالشخص المطلق على الامرأة فانه جاز ان
يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى او بالعكس



اى اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان
تذكير العدد مراعاة للمعنى وتأنيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلقة
على رجل تقول ثلثة انفس اعلم ان مراعاة اللفظ فى الصورتين
اولى عندهم من مراعاة المعنى ٥ ولا يميز واحد واثنان استغناء
بلفظ تمييزه عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد
اى ولا تستعمل الواحد والاثنان مع معدوديهما للاستغناء بلفظ
معدوديهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين
بخلاف الجمع فانه لا تدل على العدد المعين فلم يحتج الا كتفاء بالجمع الذى
هو المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد فى الجمع لعدم
تعيين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اى المميز واما
قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد ٥ وتقول فى المفرد من
المتعدد باعتبار تصييره الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير ٥ و
للواحد من الشئ الذى فيه تعدد وكثرة باعتبار تصييره كل عدد

اقل من الذي اشتق فيه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد منه
للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة وانما اجتلب بالثاني لانه
لا يجيء اقل من الواحد حتى يجيء الواحد واحد الكون تمام ما يكون من
ثلثة الا هو رابعهم اي الا هو مصير الثلثة اربعة وتمامه لم يتجاوز العاشر
بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير عدد امثل عدد يجعلا
العشرة وما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا اللغة نحو
ثلثت القوم اثلثهم بالضم اذا اخذت ثلث اموالهم واثلثهم بالكسر اذا كنت
ثالثهم وهو ثلثت الاثنين وربعة الثلثة وعشرت التسعة
وباعتبار حاله الاول والثاني الى العاشر والعاشرة وتقول باعتبار
حاله عطف على قوله باعتبار تصيير اي وتقول المفرد من المتعدد باعتبار
حاله اي باعتبار انه واحد من المتعدد متصفا بانه ثان وثالث او غير
ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة
تقول اي ثالثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد



الكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد
الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد التاسع العاشر الى
بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف اعتبار الاول فانه
يجوز نصب ما بعده لانه فاعل بمعنى مصير والحادي عشر
والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع والتاسعة
عشرة اي اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادي عشر
تذكر بتذكير الجزئين لانه اسم للمذكر بخلاف ثلث عشر رجلا والحادية
عشرة امرأة اي المؤنث بتأنيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر
من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة
للمؤنث ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصير ثالث
ثلثهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها اي ومن اجل انه
يقال الثاني والثالث باعتبارين قيل باعتبار الاول اي
اي باعتبار التصيير ثالث اثنين اي ضيف الى ما هو اقل منه العدد



الذي اشتق منه بواحد كما يكون ان يصير ومثل المشتق منه ومعنى
ثالث اثنين مصير للاثنين ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما
وقيل باعتبار حاله ثالث ثلثة اي اضيف الى عدد مساو للعدد
الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل لم يجز اضافته الى ما هو اكثر
نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى ولم يجز
اضافة بالثانية وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة
اي وتقول حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة باعتبار الثاني
لصحة المعنى ولم يقل باعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل
فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة وان
قلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول اي وان شئت
قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى وهي حادي احد عشر بحذف عشر
الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر
فتعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وتبني الجزئين



الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث
المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه اي
عرف المؤنث اولا لان التأنيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة
الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التأنيث
لفظا كضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء كارض
في التصغير كاريضة والمذكر بخلاف المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه
علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامة التأنيث التاء
والالف مقصورة او ممدودة اي علامة التأنيث التي تلحق
الاسم المؤنث ثلثة وهي التاء والالف المقصورة والالف الممدودة
وقد مر امثلتها وانما احتاج الى عد علامة التأنيث لانه يعلم
معرفتها ولانها كالماخوذة في تعريف المؤنث وابنية المقصورة
فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشعبى وفعلى كسلمى وفعلى كذكرى
فالثلث الاول مختصة بالتأنيث كما الاخريان وابنية الممدودة

كصحرآء ونفسآء وكبريآء وخنفسآء وعاشورآء وغير ذلك
وهي حقيقي ولفظي فالاول ما بازائه ذكر من الحيوان كالمراة والناقة
واللفظي بخلافه كظلمة وعين اي المؤنث اما حقيقي واما لفظي
فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة بازائها الرجل والناقة
بازائها الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو
المؤنث الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة
التانيث كظلمة او لم يكن كعين وكل عضو زوج الا ما شذ
ومن المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف جزء منه كقوله
تلتقطه بعض السيارة وكقولهم اعجبتني حسن هند ولا يجوز ان يقال
جائتني غلام هند لان الغلام ليس جزء منها ولا فعلا
ولا صفة لها والذي يعرف به تانيث النوع الاخير الصفة
او الاشارة كقوله تعالى هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود
الضمير اليه كقوله والشمس وضحيها ولحوق علامة التانيث



فعلا كقوله تعالى والتفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث
لفظا او تقديرا او غير ذلك ثم اعلم انه اراد باللفظي هنا غير ما
في باب ما لا ينصرف لان اللفظي جعله مقابلا للحقيقي ههنا سواء
وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد ولم يشاول المؤنث الحقيقي
وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث الحقيقي المعنوي سواء
كان حقيقيا او لم يكن واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير
المؤنث الحقيقي اللفظي الفعل يجب الحاق التاء الفعل اللهم
الا ان يقال اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي جاز تذكيره
او لم يلتبس كما اذا سمي امراة بزيد كقولهم حضر القاضي اليوم
امراة وكقولهم لقد ولد الاخيطل ام سوء على باب استها
صلب وشام والذي يدل على ذلك ان المراد من الضمير في قوله
واذا اسند اليه المؤنث الذي ذكرناه قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي





بالخيار اي انت مخير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي
وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند الى
ظاهره وبين ما اسند الى مضمره ان الاول نحو جاء موعظة علم
ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة جاء من غير التانيث
جاز ان يظن ان الفاعل غير ضمير المتقدم وانه شيء آخر
منتظر لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده
واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال طلحة جائت
ويجوز ان يقال جائني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا
لفظيا وهو خلاف المشهور وحكم ظاهر الجمع غير المذكر
السالم مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي اي حكم الجمع غير المذكر
السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المؤنث
غير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير
الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال قوله مطلقا



اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين
ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال
والزينبات وجاءت الرجال والزينبات والتانيث
لكونه جمعا بمعنى الجماعة والتذكير لكونه الجماعة من باب تانيث اللفظي
وانما لم يعتد بالتانيث المعنوي في لزوم تانيث الفعل
لباب الجمع مجرى واحدا ولم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث
بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى او لان المذكر
اصل والمؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكرات السالم لانه
لو كان جمع المذكرات السالم لم يجز تانيثه لا يقال جائت الزيدون
ولا زيدون جائني لسلامة بناء المفرد لوجود المذكر فيه
وضمير العاقلين غير المذكرات السالم فعلت وفعلوا
اي وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العائد الى الجمع
العاقل غير المذكرات السالم كالرجال فعلت نظرا الى كونه مسندا

الى ضمير جمع مذكر عاقل وانما قيد جمع العاقلين بغير المذكر لانه احتراز عن نحو الزيدون فعلوا فانه لا يجوز ان يقال الزيدون فعلت لما مر ٥ والنساء والايام فعلت وفعلن ٥ اى اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مؤنث عاقل كالنساء او غير عاقل كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل كالايام جاز لحاق تاء التانيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المؤنث تقول النساء والعيون والايام فعلت وفعلن ٥ المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ٥ اى المثنى اسم لحق بآخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه ٥ ليدل على ان معه مثله من جنسه ٥ قوله ليدل على ان معه اشارة الى علة لحوق الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض



بل يراد به طهران او حيضان والمراد بالمثل فى قوله ليدل على ان معه مثله المثلية فى اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل عمرين والعمرين وجوابه انا لا نسلم انه يشكل بمثل القمرين والعمرين فانه لولا اطلاق العمر على ابى بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما لم يقل عمران والقمران الا ان كون الشيء مثل غيره فى اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ عند التثنية وقد يكون لا لذلك اللهم الا ان يحمل فى التثنية المثل على المثلية فى الافراد لا المثلية فى اللفظ لكنه خلاف المشهور ٥ والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا والا فبالياء ٥ اعلم ان الاسم الصحيح كزيد والملحق به كظبى والمعتل بالياء كالقاضى الحق بآخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جاءنى الزيدان وظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا القول فى المجرور والمحذوف



من المنقوص فيقال قاضيان وعميان فى قاض وعم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها مما ذكر والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا لامتناع اجتماع الفين وكان اصل هذه الالف الواو كعصوان فى عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على ثلاثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو نحو ملهيان فى ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثانى ان يكون الفه بدلا عن ياء نحو اعشيان فى اعشى وثالثها ان لا يكون الفه بدلا عن واو ولا ياء نحو حباريان فى حبارى والثانى قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان فى فتى والثانى ان يكون غير بدل عن

حرف



حرف كقولنا متيان فى متى سمى به ٥ والممدودة ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان ٥ اعلم ان همزة الممدودة اما اصلية واما للتانيث واما لا اصلية ولا للتانيث فان كانت اصلية ثبتت كما هى لكونها اصلية تقول فى قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا ايذانا بزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية تقول فى صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب بالواو ان مناسبتها الواو اكثر فى الثقل من الياء وان كانت غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها على حالها تشبيها بالاصلية من حيث كونها غير زائدة تقول فى كساء ورداء كساوان ورداوان وكساءان ورداءان اعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصلا او فى حكمه ليشتمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء

تقول صحاران في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف العجز
اى الاخر نحو اخ واب يرد الى الاصل وفي نحو دم ويد
وجهان ○ ويحذف نونه للاضافة ○ اى يحذف نون المثنى
لاضافته الى الاسم لئلا يكون ما لانفصال ○ وحذفت تاء
التانيث في خصيان والياء ○ اى وحذفت تاء التانيث
في خصية واليه عند تثنيتهما كخصيين واليين مع عدم سقو
في غير هما لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانهما
لما لم يفترقا كان المثنى ههنا بمنزلة المفرد حكما لا تقع في وسط
المفرد تاء التانيث لا تقع في وسطه ○ المجموع ما دل على احاد
مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما ○ فقوله ما دل على احاد
شامل لغير المجموع نحو رهط وجمة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده خرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد بحروف
مفرده لعدم مفرد لها وبقوله بتغيير ما تنبيه على ان التغيير





التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان لفظه حالة الافراد
كلفظه حالة الجمع يقال ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته في
الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حالة كونه مفردا
كحمار وحالة كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال
احاد تقصد تلك الاحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال
على احاد تقصد تلك الاحاد تكرارا والجيم والالف واللام
بحروف مفرده ولم يقل بمفرده لان صيغة المفرد لا تبقى حال
الجمع في اكثر الامر فلم تقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل
تقصد بحروف مفرده ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة
زائد ولو قال ما دل على احاد بحروف مفرده لكفى اللهم
الا اذا وجد الدلالة من غير القصد والارادة واعلم ان
ان يتعلق بحروف مفرده بدل لا بمقصودة ○ فنحو تمر وركب
ليس بجمع على الاصح ○ فقوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لان تمر

يعني يمكن القصد ان يوجد الدلالة من غير القصد في ... القصد ١٢ م
ذكرم



للحد المذكور اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا
لعدم دلالتهما على احاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر اسم جنس
لتمرة لجواز اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على
القليل ولجواز ان يقال عندي تمرة ارطال تمرا ولان الركب
ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه
للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره
على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه
خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب ○
ونحو فلك جمع ○ اي ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون
فلك جمعا لانه بتغيير ما لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع
على وزن بلق واسد جمع ابلق واسد ○ وهو صحيح ومكسر ○
اي الجمع صحيح ومكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما
او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو





مكسر ونحو فلك من الثاني لان كسرته كضمة تقديرا ان فالصحيح لمذكر
ولمؤنث ○ اي الجمع الصحيح اما جمع المذكر نحو زيدون جمع زيد واما
جمع المؤنث نحو زينبات جمع زينب ○ المذكر ما لحق اخره
واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على
على ان معه اكثر منه ○ اي جمع المذكر اسم لحق اخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان
معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه ليدل ليعلم انه
لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها
داقا وبعضها مبنيا وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على
اثنين مجازا وانما لم يقل ههنا من جنسه استغناء عنه بذكره
في المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق باخره من الحروف
من غير تغيير ○ فان كان تغيره ياء قبلها كسرة حذفت
مثل قاضون ○ اي فان كان اخر الاسم الذي يراد ان يجمع بالجمع

نحو عني فانه بناء على قنيون ... والسلام
... قاضيين في النصب ... والعلم

يار قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني قاضون فان اصله
قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب و
الجر ۞ فان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا
مثل مصطفون ۞ اي وان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما
مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا نحو
جاءني مصطفون اصله مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما
قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره اعلم انه لو قال
مثل المصطفون لكان اولى لانه في آخره مدة الف ملفوظة و
ليس كذلك مصطفون وكذلك في قاضون الاول ان يقول
القاضون لاجل العلة المذكورة ۞ وشرطه ان كان اسما
فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون

افعل



افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا
فيه مع المؤنث نحو جريح ولا بتاء التانيث مثل علامة ۞
اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة
فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع امور ثلثة وهو كونه مذكرا او
عاقلا وعلما لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه
مجموع هذه الثلثة كالعينين او اثنان منها كالمرأة او واحد منها
نحو اعوج علما للفرس لم يجز امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما
والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء
فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل
التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل بمثل جمع حمار لانه
ليس بصفة وكلامنا في الصفة واشار بقوله وان لا يكون
افعل فعلاء وهو عطف على قوله فمذكر والثالث ان لا يكون



فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق بين باب
فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى لان فعلان
على نوعين احدهما ان يكون مؤنثه فعلى والثاني ان يكون مؤنثه
فعلانة والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمان نحو جمع ندمان واليه
اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع
ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح بمعنى مفعول وصبور
بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل جريحون في المذكر وجريحات
في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف
بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فلزم مزية الفرع
على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى
فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز
جمعه هذا الجمع لعدم استواء المذكر والمؤنث فيلحق تاء
التانيث عليهما للمؤنث نحو امرأة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة

حلوبة



حلوبة وكذلك القول في مفعال ومفعيل واشار اليه بقوله ولا
مستويا فيه مع المؤنث وهو عطف على فعلان فعلى وان لا يكون
بتاء التانيث المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث والخامس
ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثا
وشرطه ان لا يكون مؤنثا واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط
لاستغنائه عنه بقوله فمذكر يعقل فعسى ان يذكره ههنا لدفع وهم
من يتوهم من توهم ان المراد بالمذكر من جهة المعنى فقط او للتاكيد
والمبالغة ۞ ويحذف نونه بالاضافة ۞ اي ويحذف نون هذا الجمع
لما ذكرنا في المثنى ۞ وقد شذ نحو ارضين وسنين ۞ هذا جواب عن
سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة
والحرة والقلة والثبة وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو الارضون
والسنون والحرون والاوزون والقلون والعلون و
الثبون مع انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه مذكرا علما عاقلا

فلا يكون الشروط المذكورة شروطا فاجاب المصنف بقوله وقد
شذ نحو ارضين وسنين وقد تكلف قوم في توجيههما ومحصله ان الواو
والياء والنون فيهما ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث
المقدرة كما في الارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وثبة
وهو في غاية السماجة • والمؤنث ما لحق آخره الف وتاء •
اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق آخره الف
وتاء كمسلمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء لان تاء التانيث
زائدة ليس من نفس الكلمة • وشرطه ان كان صفة وله مذكر ان يكون
مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا اي عن
والا جمع مطلقا • اي الاسم المؤنث الذي يراد جمعه هذا الجمع اما
صفة واما غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون
فان كان له مذكر فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل ومن ثم لم يجمع مثل حمراء وسكرى في فعلى



بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل هذا الجمع لامتناع
مذكورها بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا
من حرف التانيث نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث
بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء للفرق بين الصفة باعتبار
الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت
قيل حائض وطامث وجمع على حوائض وطوامث ولو اذا
اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة وجمع على حائضات وطامثات
وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير
اعتبار الشرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو هندات و
طلحات وزينبات في جمع هند وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف
والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات • جمع التكسير ما
تغير بناء واحده كرجال وافراس • اي جمع التكسير جمع تغير
بناء واحده تحقيقا كرجال وافراس في جمع رجل وفرس وتقديرا



نحو فلك وهجان فان الفلك مفردا كقفل وجمعا كاسد وان
الهجان مفردا ككتاب وجمعا كرجال • وجمع القلة افعل وافعال وافعلة
وفعلة والصحيح وما دون ذلك جمع كثرة • بين هو
قسم الجمع باعتبار آخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة
هو الذي يطلق على العشرة وما دونها بغير قرينة وما فوقها بالقرينة
بقرينة وجمع القلة الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد
منهما للآخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء واقسام جمع
القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة
كغلمة والصحيح اي وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث
السالم كمسلمات وما عدا جمع القلة التي ذكرناها جمع الكثرة •
المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل • انما احتاج الى تعريف
المصدر ههنا مع تقدم تعريف المطلق لان المراد بالمصدر ثمة
لفظ هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر



لابد له مصدر فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويحه
وويله فالمفعول المطلق اعم من المصدر وقوله اسم الحدث شامل لغيره
نحو ويله وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه امثاله لانه لا فعل له
والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلول ذلك الفعل •
وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا • اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي نحو
اتغين وتلثين تا آره ومن غير الثلاثي قياسي وهو من افعل افعال
نحو اخرج اخراجا ومن فعل تفعيل وتفعلة وتفعال وفعال نحو كلم
يكلم تكليما وبصر يبصر تبصرة وتبصيرا وكرر يكرر تكرارا و
تكرارا وكذب يكذب كذابا كقوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا
ومن افتعل افتعالا نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل انفعالا نحو انطلق
انطلاقا ومن استفعل استفعالا نحو استخرج استخراجا ومن تفعل
تفعل وتفعال نحو تملق تملقا وتملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعالا

نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة
وفعلالا نحو دحرج دحرجة ودحراجا ومن افعنلل افعنلالا نحو احرنجم
احرنجاما ومن افعالّ افعيلالا نحو احمارّ احميرارا ومن افعوّل افعوّالا
نحو اجلوّذ اجلوّاذا ومن افعوعل افعيعالا نحو اعشوشب اعشيشابا
ويعمل عمل فعله ماضيا او غيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي
المصدر يعمل المصدر عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غيره
اعني الحال والاستقبال لان عمله اذا لم يكن لكونه في تقدير ان
مع الفعل المقدر والفعل المقدر اما ماض وحال او مستقبل
يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكره ههنا ولا
يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا
اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه في تقدير ان الموصول مع الفعل
فكما لا يتقدم ما في حيز صلة ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر





عليه ولا يضمر فيه اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمره
في المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر
وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل
ولا يلزم ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب زيدا
والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسندا الى مضمر وقد تبين انه لا
يضمر ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول اي ويجوز اضافة
المصدر العامل الى فاعله كقوله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض وقد
يضاف قليلا الى المفعول سواء كان المفعول الفاعل كقوله من حج عار كثير او
لم يكن كقوله امن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف
لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لاحتياج الفعل الى
الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بلفظ قد المفيد للتقليل ويعلم من
قوله ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله منونا ومحلى اتم اكثر لمشابهته
لكونه نكرة كالفعل واعماله باللام قليل اي اعمال المصدر المعرف



بلام التعريف قليل وقلته لتعذر تقديره بان مع الفعل لانه لا يدخل
اللام على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بهما وقد جاء
في الشعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل فان كان مطلقا
فالعمل للفعل وان كان بدلا فوجهان اي فان كان المصدر مفعولا
مطلقا فهو اما غير بدل وبدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان
مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربا زيدا لمن يتوقع
السوط وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو
سقيا زيدا فوجهان اي جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر
عاملا من حيث انه نائب عن الفعل يمكن ان يكون معناه جاز ان يكون
المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث
انه بدل من الفعل عاملا اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى
الحدوث اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به فقوله
ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل





لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسمي الزمان
والآلة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان
والمكان والآلة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها وبقوله بمعنى
الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير
الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو مخرج
ومستخرج اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن
فاعل لهذا سمي به لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه
بميم مضمومة في اوله ويكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو
مختار ومحمر سواء كان ما قبل آخره مكسورا او لم يكن نحو مدحرج
من ادحل يدحل ومتذكر من تذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو
مسهب واحصن فهو محصن والفج فهو ملفج واعشب فهو المكان فهو
عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ويعمل عمل

فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
اى يعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من
حيث الزنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كما
ودخول اللام التاكيد عليه فان ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة و
دال على الضرب وفي احد الزمانين وممكن دخول لام التاكيد عليه لكن هذا
العمل اى عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال لان الفعل الذى يعمل
اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضى وانما لم يعمل عمل
الفعل الماضى لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان
ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب وبشرط اعتماده على صاحبه اعنى
الاعتماد على المبتدا وعلى ذى الحال وعلى الموصوف او بشرط
الاعتماد على الهمزة او حرف النفى لانه يتقوى بذلك على العمل اما
فى الصور الثلث الاول فلابد من شئ محكوم به عليه وهو مذكور
واما فى الصور المذكورين الاخيرين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى



اعلم انه لو قال وبشرط عدم وصفه بصفة وعدم تصغيره لكان اولى
لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر
واما بالتصغير فلانه وصف فى المعنى وامثلة عمله بهذا الشرائط نحو قائم
ابوه وجاءنى زيد قائما ابوه ومررت برجل زيد قائم ابوه وما قائم زيد
واقائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون
لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون ايضا متعديا الى مفعول
واحد وان كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى
الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر المعمولات
كذلك يتعدى هو اليها والمراد بالحال والاستقبال الحال والاستقبال
تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد به الحكاية عن الحال فان
كان للماضى وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائى اى فان
كان اسم الفاعل بمعنى الماضى وجبت اضافته الى مفعوله اضافة



معنوية لانه غير عامل لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما قال معنى
لان هذه الاضافة ليست فى تقدير الانفصال والذى يصح به جواز
مررت بزيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائى اى وجبت اضافته
خلافا للكسائى فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان
بمعنى الماضى او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال وقد عرفت ضعفه
ودليله جواز قولهم زيد معطى عمرو درهما امس وعمل المعرف باللام
التعريف بمعنى الماضى نحو جاءنى الضارب زيدا امس وانت تعرف
الجواب عنهما عقيبه فان كان له معمول آخر فبفعل مقدر اى فان
كان لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى معمول آخر غير الذى اضيف اليه
نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما
امس فدرهما منصوب باعطى المقدر وكذلك ان كان مفعوله غيره
نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء امس و
كذلك كان له سائر الفضلات فان دخلت اللام استوى الجميع



اى فان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اى الماضى والحال والاستقبال
فى عمله لانه فعل بالتحقيق لكنه عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم
لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الان او غدا او امس وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب
وعليم وحذر مثله اى اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذى
ليس للمبالغة فى العمل وشرائطه المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة
اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب
ابوه عمرا الان او غدا وزيد الضراب ابوه عمرا الان او غدا او امس
وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة فى الكتاب فقوله ما وضع مبتدا
وقوله والمثنى والمجموع مثله اى ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل
اسم الفاعل ومجموعه فى العمل تقول الزيدان ضاربان عمرا والزيدون
ضاربون عمرا الان او غدا وتقول الزيدان هما الضاربان عمرا
والزيدون هم الضاربون عمرا الان او غدا او امس وانما احتاج

اي كرالمثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل كضاربين
وضاربات زيدا وانما علا وان لم يكونا على وزن الفعل لاطرادا
باب المثنى والمجموع ○ ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا
اي ويجوز حذف النون تثنية اسم الفاعل وجمعه السالمة
المعرفين بلام التعريف مع العمل اي مع نصب ما بعدهما تخفيفا
لاستطالته بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب
الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف واما عدم
حذف النون عند الاضافة لانه معلوم في باب المثنى والمجموع ويعلم
منه انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفا لانه ليس
بصلة ح ○ اسم المفعول ما هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه ○
اي اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع ذلك الفعل عليه وقوله ما اشتق
من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم مفعول واحترز
لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن

علم



وقع عليه ح يخرج عنه غيره ○ وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره
على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كمستخرج ○ اي وصيغة اسم المفعول
من الفعل الثلاثي على وزن المفعول غالبا وبه سمي لكثرة الثلاثي ومن
غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الآخر اي بميم مضمومة
وفتح ما قبل الآخر لفظا كمدخل من ادخل يدخل وتقديرا كمختار
ومحمر ○ وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل مثل زيد معطى غلامه
اي وامر اسم المفعول في عمله عمل فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل
في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما وعدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال
مع الالف واللام وعلته ما مر فمضروب يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل
عمل يعطى فتقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الآن
او غدا وزيد المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة شرائط
عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا كما ذكرنا في اسم الفاعل ○ الصفة

المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ○ اي الصفة المشبهة اسم
مشتق من فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق
من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وقوله لازم
يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي وافعل التفضيل المشتق
من المتعدي وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة
وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل
المشتق من اللازم كقائم وافضل ولقائل ان يقول لا نسلم انه يخرج بهذا
القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل
على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا آخر وهو قولنا فقط يخرج عنه اسم
التفضيل ○ وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع
كحسن وصعب وشديد ○ اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم
الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع تقول في حسن حسن وفي صعب صعب
وفي ظرف ظريف ○ وتعمل عمل فعلها مطلقا ○ اي وتعمل الصفة المشبهة



عمل

عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها
لان المراد من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن لا حدوثه لكن بشرط اعتمادها
على صاحبها او الهمزة او ما ذكرنا في اسم الفاعل ○ وتقسيم مسائلها
ان تكون الصفة باللام ومجردة معمولها مضافا او باللام او مجردا
عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت
ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة
وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة ○ اي تقسيم مسائل الصفة
المشبهة ان تكون الصفة المشبهة بلام التعريف وبغير اللام وعلى
التقديرين معمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف او مجرد عنهما
فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من اقسام
الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثمانية
عشر مسئلة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة فالمرفوع منها ستة
والمنصوب ستة والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية

والنصب في المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول وفي النكرات
منها على التمييز والجر في المجرورات الست على الاضافة ۵ وتفصيلها حسن
وجهه ثلث وكذلك حسن الوجه ثلث وحسن وجه اي الحسن وجهه الحسن الوجه
حسن وجه ۵ اي تفصيل مسايل الصفة المشبهة الثمانية عشر حسن وجهه
برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره و
حسن وجه برفع وجه ونصبه وجره والحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره
والحسن الوجه رفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه برفع ونصبه وجره ۵
اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه ۵ اي اثنان من هذه المسايل
الثماني عشر ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثانية الحسن وجه بجر وجه
لعدم افادة الاضافة فيهما خفة ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى
نكرة ۵ واختلفوا في حسن وجهه ۵ اي واختلف في صحة مسئلة واحدة منها
وهي حسن وجهه واشاعه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء
الى نفسه لان الحسن هو الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ونحوا



استلزامها اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه ۵ والبواقي
ما كان فيه ضمير واحد احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه
قبيح ۵ اي البواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث
منها اقسام ثلثة احدها الحسن وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما
يحتاج اليه من غير زيادة ومسايله حسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه
بالاضافة وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجها والحسن
وجهه برفع والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجها وحسن وجه بالاضافة
وثانيها ما بينها حسن وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما حسن فلوجود
المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزايد على المحتاج اليه ومسايله
حسن وجهه بنصب وجهه والحسن وجهه بنصب وجهه وثالثها قبيح وهو ما
لا ضمير له فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسايله الحسن الوجه برفع
الوجه وحسن الوجه برفع الوجه وحسن وجه برفع وجه والحسن وجه برفع
وجه ۵ ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف



قوله ومتى رفعت بها اشارة الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير
واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقريرها ان الضمير المذكور
في الوجه مدرك بالحس لكونها بارزا واذا عرفت ذلك فنقول
متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين
لعامل واحد وح يكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع
ويكون تانيثها وتذكيرها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع
بالصفة ما بعدها كان ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها
او جررت لاحتياج الصفة الى الفاعل ۵ فتونث وتثنى وتجمع ۵
اي اذا تحقق وجود الضمير فيها فنقول اذا كان ما بعدها منصوبا
او مجرورا تونث الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة فيها
الراجع الى موصوفها تقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت
برجلين حسني الوجهين وبرجال حسني الوجوه لوجوب مطابقة
الضمير الواقع العائد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد



الصفة مرفوعا لم يكن في الصفة ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا
كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون في
ما بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان كان ضمير فيها
ضمير واحد وان لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا
فلا يخلو اما ان يكون في بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول كان فيها
ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد ۵ واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر ۵ اي اسم الفاعل غير المتعدي و
اسم المفعول غير المتعدي الى المفعول الثاني مثل الصفة المشبهة في
جواز مسايل الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة انما جوزنا
تشبيهها باسمي الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى تقول
زيد القايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره
وهكذا الى آخر المسايل واما جوازها فيما اسمي الفاعل والمفعول لغير المتعديين
لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما تلك المسايل لالتباس الا ترى

لو كان متعديين وجوزنا ذلك لم يابل في قلنا زيد ضارب اباه
وزيد معطي اياه في المثال الاول معمول الضارب وفاعل نصب
تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي ومفعول
اول الذي اقيم مقام الاول الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول الثاني محذوف
وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطي ابيه لم يعلم ان
ابيه في المثال الاول معمول ضارب وفاعله اضيف اليه وان
ابيه في المثال الثاني مفعول اول المعطي اقيم مقام الاول الفاعل
او مفعول ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسمي الفاعل والمفعول
المفعول غير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس
اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره
اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل الموصوف مع زيادة على غيره
فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقوله
لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف





وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لانها ليست بزيادة على غيره وانما قال اسم التفضيل
التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا واعلم
ان الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين وآبل الناس
لانهما غير المشتقين من فعل وهو افعل اي اسم التفضيل
التفضيل على وزن افعل غالبا وشرطه ان يبنى من ثلاثي
مجرد ليمكن اي وشرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل
مجرد من الزوائد ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو
اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن
وان حذفت الزيادة حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان
المراد منه كثير الخروج او كثير الخروج الاستخراج اعلم انه
يشكل بمثل افلس واولى واعطى واهدى لانه ليس مبنيا
من ثلاثي مجرد فاولى لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب



وليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل
الناس اي وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون
لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل لغير التفضيل
نحو احمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل التبس احدهما
بالآخر الا ترى انك لو قلت هو احمر لم يعلم ان المراد
ذو حمرة او زائد في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو
العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا
فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا
وبياضا وعمى اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور
وهو الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الزوائد نحو استخرج
والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل الى
تفضيله ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب هو مثل اشد
واقبح واكثر مما كان مناسبا له فتقول هو اشد استخراجا واكثر





بياضا واقبح عورا فالمثال الاول لغير المجرد والثاني للكون و
الثالث للعيب وقياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل
ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل واحد منهما يحصل
الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل
لانه في اكثر الامر للفاعل للفعل اللازم ولان المبالغة في الفاعل
احسن منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول وقد جاء
للمفعول نحو اعذر والوم واشغل واشهر اي وقد جاء اسم
التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر والوم واشغل
واشهر واعرف وغيرها ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا
او بمن او معرفا باللام فلا يجوز الافضل من عمرو ولا زيد افضل
الا ان يعلم اي وقد يستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة
اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من
نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما

يستعمل احد من الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذن لا يجوز
ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد
من اللام ومن عن الاخر لانه كل واحد منهما على تعين المفضل
والمفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر منهم حصى و
انما العزة للكاثر لكون من بمعنى في كانه قال لست بالاكثر
فيهم حصى كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا
ان يقال زيد افضل لعدم تعين المفضل عليه الا ان يعلم
فيجوز بغير احد من الامور كقوله تعالى ان الله يعلم السر واخفى
فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس
اى فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد زيادته على من يضاف اليه وح يشترط
فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا فيه لمشاركته



المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس ولا
اليمن الكتان بل يقال افضل من البشر واليمن من الكتان و
لا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل
من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة التفضيل فلا يجوز يوسف
احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه اى فلا جل انه يشترط
ان يكون في المضاف اليه لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته
لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة
الى الضمير العائد الى يوسف لزم ان يكون يوسف خارجا
عنهم لانك اذا قلت جاءني اخوة يوسف لم يكن يوسف من
جملتهم واذا لم يكن يوسف من جملتهم فقد اضفته الى يوسف
ليس هو بعضه فيمتنع لما ثبت وتحقق من ان اسم التفضيل
ان يكون اضافته الى ما هو بعضه وبتقدير انه يشترط فيه انه
من جملة المضاف اليه يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا

فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين والثاني ان يقصد
زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اى والمعنى الثاني الذى
يقصد به حين كونه مضافا وهو ان يقصد به تفضيل وزيادة
مطلقة لا على ما يضاف اليه فتكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح
كنصيب اشعر اهل بلدته فيجوز مسئلة يوسف احسن اخوته
اى لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما
يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع
النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليهم فيجوز في الاول
الافراد والمطابقة لمن هو له اى يجوز في المضاف بالمعنى
الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم والزيدان
افضل القوم والزيدون افضل القوم لكونه مشابها
لافعل من من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما
ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم

والزيدون افضلوا القوم وهند فضلى القوم والهندان فضليا القوم
والهندات فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من من حيث وجود الاضافة
وعدمها في افعل من واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة
اى واما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص و
المعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة
وعدم المانع عن المطابقة وهو شبهها بافعل من لعدم ذكر
المفضل عليه فيهما واشتهارهما ظاهرة والذى بمن مفرد مذكر
لا غير فلا يجوز الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم
اى اسم التفضيل الذى مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لصيرورة
من كالجزء منه وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه
قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث
قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعد لعدم جواز الفصل بين
الاسم وبين علامات التثنية وجمعه وتانيثه

ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد اي اسم التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى صفة لمسبب لذلك الشيء مفضل باعتبار ذلك الشيء حال كون مع التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جاريا على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل مفضل باعتبار الرجل مفضل على نفسه باعتبار غيره اعني عين زيد حال كون مع التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور مفضل على نفسه باعتبار ذلك الشيء

لعدم



لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل وانما قال ولا يعمل في المظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العامل الظاهر اقوى فيحتاج الى الشرط لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا الفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل قوله لانه بمعنى حسن اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط المذكور اي انما عمل لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وهو معنى قولك ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل لرفعوا ولو رفعوا اسم في مثالنا المذكور وهو احسن لكان خبر المبتدا



والكحل مبتدا فلزم الفصل بين احسن وبين معموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي ويجوز لك ان تقول فيه بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد وان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا اي فان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معها كقولك ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها



الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو ما انشد سيبويه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من ولا ارى في محل النصب بانه حال وعامله مررت وكوادي السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى وحين يظلم جملة ظرفية حال عن وادي السباع وواديا منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا ارى ولو جعلنا ارى بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا من واديا او متعلقا بلا ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل وتائية تمييز عن اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله الا ما وقى الله بمعنى حين وساريا منصوب بانه حال عن ضمير اخوف او تمييز بمعنى شب رو ميكونند

فيكون صفة واقعة موقع المصدر ❍ الفعل ما دل على معنى في نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلثة ❍ فقوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلث
وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترنا باحد الازمنة الثلثة يخرج
الاسم وينبغي ان يراد بما الكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية و
بالاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقوص المذكورة
في حد الاسم ❍ ومن خواصه دخول قد والسين وسوف و
الجوازم ونحو تاء فعلت وتاء التانيث ان كنته ❍ فقوله ومن
خواصه اشارة الى انه ذكر بعض الخواص خواصه لكونه اشهر
واكثر استعمالا والاربعة الاول مخصوصة باول الفعل و
الاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب الماضي الى
الحال ولتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما
اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك
بين الحال والاستقبال وانما اختص الجوازم لاختصاص الجزم



لكونه في الفعل عوض عن الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث
ان كنته بالفعل لان وضعها لتدل على ان فاعل الفعل مونث وانما
قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم وانما اختص
نحو تاء فعلت والمراد به الضماير المرفوعة المتصلة البارزة
لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة المتصلة البارزة في الاسماء
ولو وقع فظاهر واما في الاسماء فلانها لو اتصلت بالاسم
لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع فلم يتصل
في الواحد ايضا اطرادا للباب ❍ الماضي ما دل على زمان قبل
زمانك ❍ اي الماضي فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه
وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الازمان
فقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل
الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت و
زوجتك وبعت اشترو والمراد بما هو الفعل لئلا ينتقض



بمثل امس ولم يصرح به للعلم به ❍ مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع
المتحرك والواو ❍ قوله مبني خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر مبتدأ محذوف اي
هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح
لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير
وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متواليات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما
قيد الضمير المرفوع بالحركة لتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال غير
الواو لانه لو كان مع الواو وجب ضمه للمناسبة نحو ضربوا ❍
المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا
وتخصيصه بالسين او سوف ❍ قوله ما اشبه الاسم شامل للماضي
لكونه مشابها له لوقوعه موقعه فقوله باحد حروف نايت
يخرج الماضي والباء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا



بين المعنيين للجهة التي بها اشبه الاسم بسبب احد حروف نايت او معه وهو
وقوع كل واحد منهما مشتركا ومختصا اما اشتراك الاسم
نحو رجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع
فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه
بالسين او سوف نحو سيضرب وسوف يضرب ❍ فالهمزة
للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب وللمونث و
المونثين غيبة والياء للغايب غيرهما ❍ قوله فالهمزة للمتكلم تبيين
لمعاني حروف نايت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان
او مونثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره
نحو نضرب ليوافق لفظ نحن مذكرين كان او مونثين او احدهما
مذكرا والاخر مونثا ومجموعا كان او مثنى وقد يستعمل للواحد
للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر
والمثناه وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون

وللمخاطب المونث ولمثناه وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان

وتضربن يا هندات لتوافق المخاطبات وللمونث الغائبة

والغائبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان وان الغائبات

غير المونث والمونثين وهو يضرب المذكر ومثناه ومجموعه و

مجموع المونث الغائبة تقول زيد يضرب والزيدان يضربان

والزيدون والنساء يضربن ٥ وحرف المضارعة مضموم

في الرباعي مفتوح فيما سواه ٥ قوله وحرف المضارعة مضمو

بيان الحركات هذه الحروف واصل فيها الفتح لكونه اخف و

ضمت في الرباعي وهو ما كان ماضيه على اربعة احرف نحو اكرم و

وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا يرى انك اذا قلت

من ضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس

ولم يفعل في العكس لكون الرباعي اقل فيدخل في غير الرباعي نحو انفعل و

استفعل وغير ذلك ٥ ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به



نون التاكيد ولا نون جمع مونث ٥ اي وانما لم يعرب غير المضارع

من الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته

الاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد

لانه لو اعرب على ما قبلها لم يعلم انه مسند الى واحد او الى غيره في

هل يضربن ولو اعرب عليها لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين

وهو غير جائز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل نون جمع مونث

لان هذا النون اوجب تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن

وعند حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب

نظر لانه يدل على ان غير المضارع اذا لم يتصل به النون المذكور

ويعرب اذا اتصل به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب

الفعل الا المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله

اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب

لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع ٥ واعرابه رفع



ونصب وجزم ٥ اي اعراب فعل المضارع رفع ونصب وجزم و

ليس له جر لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب الاسم ٥ فالصحيح المجرد

عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطبة المونثة بالضمة و

والفتحة والسكون مثل يضرب ٥ قوله فالصحيح المجرد بيان لتفصيل

اصناف المضارع في الاعراب فانها تختلف في الاعراب ليعطي كل

صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع

الذي هو للتثنية والجمع مونثا كان او مذكرا والمخاطبة المونثة

اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب والسكون حال الجزم

تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الـ

الفعل الذي لا يكون في آخره الف ولا واو ولا ياء ٥ والمتصل

ذلك بالنون وحذفها مثل تضربان وتضربون وتضربين ٥ اي

واعراب الفعل المضارع المتصل بالضمير البارز المرفوع لاحد الامور

المذكورة بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حال الجزم والنصب



وهو في ستة امثلة وهي يضربان وانتما تضربان تضربان وهم يضربون

وانتم تضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن يضربا

ولن يضربوا ولن تضربا ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا

ولم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابها

بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما سقط

شاركه حال الجزم فكذلك النون وانما سقط النون حال النصب

لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر

في الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال ٥ والمعتل بالواو

والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف جزما ٥ اي

اعراب المعتل الآخر بالواو والياء نحو يغزو ويرمي بالضمة تقديرا

حال الرفع لاستثقال الضمة على الواو والياء وبالفتحة لفظا

حال النصب تقول يغزو ويقضي ولن يغزو ولن يقضي

لخفة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يرم و

ولم يعض لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف ۝ والمعتل
بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف جزما ۝ اي اعراب الفعل
بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع والفتحة حال النصب تقديرا
نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة ويحذف الحرف
حال الجزم لفقدان الحركة ۝ ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم
مثل يقوم ۝ وقوله ويرتفع اشارة الى عامل رفع المضارع
وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع
وجازمه نحو يقوم زيد ۝ وينصب بان ولن وكي واذا وبان
مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو
فان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا ۝ قوله وينصب بان
اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذا وان
المقدرة بعد احد الحروف المذكورة فلما فرغ من عدها قال فان
نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر فان في



المثالين

فان المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا
يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف والسين وقد
او حرف النفي ان المخففة الا ان النصب في المثال الاول بالفتحة
لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون ۝ والتي تقع بعد العلم
المخففة من الثقيلة وليست منه مثل علمت ان سيقوم ولا يقوم
اي ان التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هي ان المخففة من الثقيلة
وليست ان الناصبة للمضارع لامتناع اجتماع الناصب مع
العلم لكون الناصب للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها
غير معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم
انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضارع لا بد ان يكون
المضارع مع السين وسوف او قد او مع حرف النفي ولهذا
اورد مثالين ليكون كالعوض من المحذوفة للتخفيف وللفرق
بين ان الناصبة والمخففة ۝ والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ۝



اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن ففيها الوجهان اي جاز
ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من الثقيلة نحو ظننت ان يقوم
وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن ۝ ولن مثل
لن ابرح ومعناها نفي المستقبل ۝ اي مثال لن الناصبة قوله تعالى
لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل
المستقبل وهو آكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتأبيد نحو لن تراني ۝ واذن
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن
تدخل الجنة ۝ اي اذن انما تنصب الفعل المضارع بشرطين احدهما
ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي ان لا يكون ما بعدها
معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذن
وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يكونان الا في الاستقبال نحو قولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك و

كقولك



وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كان حالا كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا في المعنى بحال وجب الرفع ۝
واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان ۝ اي اذا وقعت
اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا آتيك فاذن اكرمك وبعد
الواو كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا جاز الرفع
لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل
لما كان جملة مستقلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير
معتمد على ما قبلها ۝ وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية ۝ اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام
سبب دخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار
المصنف وليس بحرف جر والنصب بعدها باضمار ان كما هو
مذهب البصريين لدخول اللام عليها كقوله تعالى لكيلا يكون على
المؤمنين حرج ۝ وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى

كى والى ان مثل طعت الله حتى ادخل الجنة و كنت سرت حتى ادخل
البلد واسير حتى ادخل تغيب الشمس ○ اى و ينصب ما بعد حتى
باضمار ان بعدها بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز ان تقول
اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذا الغرض هو الاخبار
عن الدخول المترقب عند ذلك السير من غير نظر الى حصوله و
يكون بمعنى كى اى للسببية و هو غالب نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة بمعنى كى ادخل الجنة و قد يكون بمعنى الى اى بمعنى انتهاء
الغاية نحو اسير حتى تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة
الشمس و انما تضمر ان بعدها لكونها حرف جر و امتناع دخول
حرف الجر الفعل فاضمر ان ليكون فى تقدير الاسم فحتى فى المثال
الاول من الامثلة المذكورة فى الكتاب بمعنى كى و ما بعدها مستقبل
تحقيقا و فى المثال الثانى يحتمل ان يكون بمعنى كى و بمعنى الى و ما بعدها



غير مستقبل تحقيقا بل مستقبل بالنظر الى ما قبلها و فى المثال الثالث
بمعنى الى و ما بعدها مستقبل تحقيقا ○ فان اردت الحال تحقيقا
او حكاية كانت اى حتى فى ابتداء فترفع ○ اى فان قصد كون ما
بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها و ذلك بان اردت الحال تحقيقا نحو
سرت حتى ادخل و انت مخبر عن السير حال الدخول و تقدير الكون
اليوم سرت حتى ادخل البيوت البلد امس و انت مخبر و حكيت
امس و قصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حتى حرف ابتداء
لا حرف جر فترفع ما بعدها و انما لم ينصب لكون حتى
حرف ابتداء لا حرف جر و انما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع
تقدير ان بعدها لكون ان داخلة على المضارع للقطع
و الجار الدالين على الاستقبال و تحقق المنافاة بين الحال و الاستقبال
○ و يجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ○ اى اذا كانت حتى
حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لما



فات الاتصال اللفظى بين ما بعدها و ما قبلها وجب تحقق الاتصال
المعنوى لتحقق الغاية التى هى مدلولها كقولهم مرض حتى لا يرجونه
فالمرض هو سبب عدم الرجاء ○ و من ثم امتنع الرفع فى قولك كان
سيرى حتى ادخلها فى الناقصة و اسرت حتى تدخلها ○ اى و من
اجل ان حتى يكون حرف ابتداء امتنع ان تقال كان سيرى
حتى ادخلها بالرفع فى كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان
ما بعدها جملة مستقلة لا يتعلق بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر
و هو غير جائز لفساد المعنى و من اجل ان ما قبلها يجب ان
يكون سببا لما بعدها امتنع ايضا ان تقال اسرت حتى
تدخلها بالرفع لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه لا تعلق له بما قبلها و ما قبلها سبب لما بعدها و هو مشكوك
فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك
بوقوع السبب و انه محال ○ و جاز فى التامة كان سيرى



حتى ادخلها ○ اى اذا كان كان تامة جاز ان تقال كان سيرى
حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع و هو لزوم المحال و هو بقاء كان
الناقصة بلا خبر و فاعل جاز الضمير العائد الى الرفع اى و جاز الرفع
اى فى جاز كان سيرى ○ و ايهم سار حتى ادخلها بالرفع ○
اى و اذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى
ادخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال و هو الحكم بوقوع المسبب
مع الشك فى وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير
الصادر المعين و ههنا لم يقع الشك فى السير و انما وقع فى تعيين
السائر ○ و لام كى نحو اسلمت لادخل الجنة ○ اى مثال لام كى
لام كى لانها بمعنى كى و انما يجب تقدير ان بعدها لكونها
حرف جر و امتناع دخول حرف الجر الفعل فقدرت ان ليكون
ما بعدها فى تقدير الاسم ○ و لام الجحود لام تاكيد بعد النفى لكان
مثل ما كان الله ليعذبهم ○ اى لام الجحود لام زايدة لتاكيد النفى

الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه
اللام ولام كي ان لام كي للتعليل بخلاف هذه ولزوم
اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زائدة واما حذف
تقدير ان بعد ما فلما ذكرنا في لام كي ⊙ والفاء بشرطين احدهما
السببية والآخر ان يكون قبلها امر ونهي ونفي واستفهام
او تمني وعرض ⊙ اي وينصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين
احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل من
الرفع الى النصب ليتنبه عليه والثاني ان يكون قبلها احد
الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس سببا لما
بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم يجز والموجب الا
في الضرورة كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
واراد به ان الحق فاستريح مثال الامر زرني فاكرمك ومثال
النهي لا تشتمني فاضربك مثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال




الاستفهام فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني
كنت معهم فافوز فوزا عظيما ومثال العرض الا تزورنا فنكرمك
وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام مني وتقدير الثاني لا يكن
شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكون قضاء عليهم فموتهم
وتقدير الرابع هل حصول الشفعاء فشفاعتهم لنا وتقدير الخامس
ليت لي كونا معهم ففوزا عظيما وتقدير السادس
اليس منك زيارة فاكرام مني وانما كان تقديرها كذلك لانه لما
قصد وان الاول سبب الثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك
ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف
فوجب ان يجعل ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف
على الفعل واذا تقرر ذلك فنقول ائتني فاكرمك جملة واحدة
لانه في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم ليكن منك اتيان فاكرام
مني واذا كان كذلك لم يكن الجزاء بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة



وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى ⊙ والواو ايضا بشرطين
احدهما الجمعية والآخر ان يكون قبلها مثل ذلك ⊙ اي وينصب بعد
الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها
احد الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط الشرطين هي
العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام فيها لان الواو
للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل
الذي قبله في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم
مثال النفي لا تاخذ منك وتجفوني كان المراد نفي اجتماع الامرين
مثال الاستفهام هل تعينني واكرمك كان المسؤول عنه اجتماع
الامرين اعني الغاية الاعانة والاكرام ومثال النهي قوله
لا تنه عن خلق وتاتي مثله ⊙ عار عليك اذا فعلت عظيم
فالمنهي عنه ههنا هو النهي عن شيء مع طلب مثله ومثال الامر
زرني واكرمك فالمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال




التمني ليت لي مالا وانفق فالتمني هو حصول المال مع الانفاق
ومثال العرض الا تنزل وتصيب خيرا فالمعروض عليه النزول
مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقدير الاول
لا يكون مني خدمة وجفاء منك وتقدير الثاني هل حصول
اعانة لي منك والاكرام لك مني وتقدير الثالث لا يكن منك
نهي عن خلق واتيان لمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة
لي والاكرام لك مني وتقدير الخامس ليت لي مالا وانفاق
مني وتقدير السادس الا يكون منك نزول واصابة خير منه
⊙ واو بشرط معنى الى ان ⊙ اي وينصب الفعل بعد او باضمار
ان لانه بمعنى الى او حتى والا او انما كان يلزم تقدير ان
بعدها حتى يكون الفعل معها في تقدير المصدر لاختصاص
الاشياء بالاسماء تقول لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان
تعطيني حقي هذا ما ذكره المص في الشرح والذي ذكره غيره

ان او حرف العطف كالواو الا انها للشك والواو للجمع و
اضمران بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل في حكم الاول بل المراد
قصد اللزوم لاجل الاعطاء وانما قدر في تقدير المصدر قبلها
او كذلك ليكون عطف الاسم على كذلك ليكون الاسم
فيكون تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء منك فهو في قوة
قولنا لالزمنك الى ان تعطيني او حتى ان تعطيني والا ان تعطيني
حتى و والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما ٥ وينصب بعد
حروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف
المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقوله
للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف ٥
ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ٥ اي ويجوز اظهار
ان مع لام كي ومع حروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فا
فللفرق بين لام كي ولام الجحود ولم يفعل بالعكس لكون



لام الجحود زائدة ولام كي غير زائدة فاظهارها مع غير
الزائدة اولى واما مع الحروف العاطفة فكراهتهم عطف
الفعل على الاسم ظاهرا ٥ ويجب مع لا في اللام ٥
اي ويجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام كقوله
لئلا يعلم اهل الكتاب لئلا يتوالى اللامات وعلم
انه يمتنع اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة لدلالة القرينة
عليها وكون الحذف اخصر فالنواصب حدفها فمنع الحرو
التي يضمر بعدها على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده
وقسم يجب وقسم يجوز ٥ ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في
النهي ٥ اي ويجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهو اشارة
الى جوازم الفعل وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد
والاخر جوازم الفعلين الاول اربعة وهي اربعة وهي



ولما ولام الامر ولا في النهي ٥ كلم المجازات وهي ان ومهما و
اذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي واني ٥ ويجب
وكلم المجازات عطف على لم وهي القسم الثاني من القسمين
المذكورين اعني جوازم الفعلين وهو ضربان ضرب حرف
وهو ان وضرب اسم فيتضمن معنى ان للايجاز والاختصار و
ضربان ظرف وغير ظرف فالظرف اما ان لا يستعمل الا
مع ما وهو حيث واذ لمنعهما عن الاضافة الا انه على الانجزام
لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيا
واما ان يستعمل مع ما ومجردا عنها وهو اين للمكان ومتى للزمان كقوله
اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله اين تصرف بنا العداة تجدنا
نصرف العيس نحوها للتلاق ٥ وكقوله متى ما تلقني فردين ترجف روانف
اليتيك وتستطارا ٥ وقوله متى ما تاته تعشو الى ضوء ناره تجد
خير نار عندها خير موقد واما لا يستعمل ما وهو اني كقوله



فاصبحت اني تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر وما و
من واي ومهما وامثلته قوله ارى العمر كنزا ناقصا كل ليلة
وما تنقص الايام والدهر ينفد ومن يكرم مني كريمه وقوله تعالى
اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله مهما تاتنا من آية والاصل
في مهما على وجهين احدهما ماما على ان ما الثانية زائدة فهو بتر
ثم ابدل من الالف الهاء لتحسين اللفظ والثاني ان يكون مه و
تبعها ما وكان قايلا قال اني افعل ما لا تقول تقدر عليه فقال
مه ما تفعل افعل ثم جريا مجرى كلمة واحدة ويجزم به كما يجزم بما
وانما لم يتضمن بعض الاسماء معنى لو مع انها حرف الشرط ايضا لان
اصل حروف الشرط ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك بل للمضي
واما مع كيفما واذ واذا فشاذ ٥ اي الجزم بكيفما واذا فشاذ
لاستحالة المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان يكون على اي حال يعو
عليها ولمنافاة بين اذا وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان للابهام

للعموم وقد يجزم باذا اي ضرورة الشعر كقوله واذا تصبك خصـ
حوادث نكبة فاصبر وكل عناية فستنجلي والكوفيون يجوزون
الجزم بكيفما وبدونها • وبأن مقدرة • قوله وبان
مقدرة عطف على قوله اي يجزم الفعل المضارع بان مقدرة
ويجي بيانه • فلم لتقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلهما •
وقع تعداد الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال لم لتقلب المضارع
الى معنى الماضي ونفيه ولما مثلها اي ولما مثل لم لتقلب المضارع
الى معنى الماضي ونفيه • ويختص بالاستغراق وجواز حذف
الفعل • قوله ويختص بالاستغراق اشارة الى الفرق بين
لم ولما بعد اشتراكهما اي في قلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه
اي ويختص لما بالاستغراق نفي الفعل في زمان الماضي الى زمان
الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول ندم زيد ولم
ينفعه الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت



الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم
النفع من الماضي الى وقت الاخبار لازدياد معناه بزيادة ما
ويختص ايضا لما بجواز حذف فعله نحو ندم زيد ولما اي ولما
ينفعه الندم لان اصله لم زيدت عليها ما فنابت مناب الفعل وقد
جاز حذف الفعل مع لم شاذا كقوله احفظ وديعتك التي
استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم وعلم انه
قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجازم في الضرورة الشعر
فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى سلوا اهل من
الوحش تؤهل ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه
حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان
حرفا فهو مخصوص بالمضارع • ولام الامر اللام المطلوب بها
الفعل • اي ولام الامر لام يطلب بها الفعل وان كان الفعل
مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسند



الى المتكلم والغايب واما في غيرهما فنادر كقوله تعالى فلتفرحوا •
ولا النهي المطلوب بها الترك • اي لا التي للنهي ضد
لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع
الاعراب المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطبا كان
او متكلما او غايبا • وكلم المجازات تدخل على الفعلين لسببية
الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا
مضارعين الخ او الاول فتجزم وان كان الثاني فالوجهان •
اعلم ان الكلم المجازات وهي المذكورة من قبل تدخل على
الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني فالاول سبب و
الثاني مسبب ويسمى الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم
ان المراد بالسبب هو السبب في العقل لئلا يشكل بمثل ان كان
النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب للاول
في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب لحصول الثاني فيه ثم



ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان تقم اقم فالجزم
كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم
موجود وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت
فالجزم انما واجب في الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه
واشار اليه بقوله وان كانا مضارعين الى قوله فالجزم اي فالجزم
واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت
اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف
الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فاذن لا
يعمل في الجزاء الذي هو ابعد منه اولى واما الجزم فلكونه
معربا ووجود الجازم فيه ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول
زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم و
اشار اليه بقوله وان كان الثاني اي وان كان الجزاء مضارعا دون
الماضي واللغة الاولى ضعيفة لان الثاني معرب والجازم مو

وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل
واحد منهما لكونهما مبنيين ۝ وان كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا او معنى لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا او
منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء ۝ قوله وان كان الجزاء
ماضيا اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء
عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجوز والجزاء الذي يجب
فيه انه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء
عليه لعدم الاحتياج اليه واذا احتمل تاثيره وعدم تاثيره
فيه جاز الامران واذا لم يوثر قطعا يجب دخول الفاء
عليه ليدل على انه جواب الشرط واشار الى الاول
بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا نحو ان ضربت ضربت
او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم يقترن به قد لفظا و
لا معنى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه



ح وهو جعله للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان
قد لفظا نحو قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له ومعنى كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء
تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض به الماضي المحقق واشار الى
الثاني بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان
اي فان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء
من حيث انه يجعل خبر مبتدا محذوف فلم يوثر فيه حرف
الشرط نحو ان قمت فيقوم اي فهو يقوم وترك الفاء من
حيث لم يجعل مبتدا محذوف بل جواب الشرط وهو اولى
لان عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت يقم وكذلك
ان كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء
كقوله تعالى ومن يومن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ان جعل لا
لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير لامتناع اجتماع



على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي وكان لحرف
الشرط تاثير فيه لجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي
بما او لن يجب دخول الفاء عليه لان متناع تاثير حرف الشرط فيه
لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي بلن
هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم
لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا
ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه
سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى فان متم فهم الذين
او امرا كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله او
نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن
الى الكفار او استفهاما كقولك ان تركتنا فمن يرحمنا او دعا
كقوله ان اكرمتني فيرحمك الله او كان ماضيا مقترنا بقد لفظا
او تقديرا كما مر او منفيا بما او لن كما مر الى غير ذلك ۝ ويجي



اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء ۝ اي ويجي اذا مع الجملة الاسمية
موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالة
على التعقيب واتحاد الفاء لانها للمفاجات وانما لم يجي موضع الفاء
في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الا
الاسمية ۝ وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام و
التمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل
الجنة ۝ اي ويجزم الفعل المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة
التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد
ان الاول سبب الثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة
ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة وان يتك ازرك
اي ان تعرفني بيتك ازرك وليته عندنا نحدثنا اي ان كان عندنا
تحدثنا والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا او المعنى

في الجمع ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة
تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض يكون في ضمن
نوع الجملة مسبب لسبب هو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه
ليس الطلب ولهذا لا يجزم في النفي فلا يقال ما تاتينا تحدثنا لان
تقديره ان لم تاتني تحدثني والحاصل من قولهم ان الجزم لا يكون
في النفي مطلقا وفي النهي حيث لم يصح المعنى لا يكون فيه ايضا
الجزم وحيث يصح يجوز اعلم ان المراد بالامر هو الامر تحقيقا او
تقديرا ليدخل فيه حسبك ينم الناس فان حسبك تنزل منزلة
اكتف كانه قال اكتف ينم الناس ثم اعلم انه اذا لم يقصد ان الاول
سبب للثاني فلا يجزم بان المقدر الفعل ◦ وامتنع لا تكفر
تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر ◦ اي امتنع
ان تقول لا تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون من جنس
المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل النار فهو محال خلافا للكسائي فانه



جوز

جوز اعتمادا منه على وضوح المعنى ◦ ثم الامر صيغة يطلب بها الفعل من
الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ◦ هذا تعريف لامر المخاطب
للفاعل وليس تعريفا لمطلق الامر لخروج امر الغائب والمتكلم
وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل
لغيره من امر الغائب وامر الحاضر المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب
يخرج الغائب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب وامر المخاطب المبني
يخرج الغائب والمتكلم نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة
يخرج منه قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل كما لتضرب
زيدا لانه ليس بحذف حرف المضارعة ◦ وحكم آخره حكم المجزوم ◦ اي
اي وحكم هذا الامر حكم آخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش
بحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش
وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول
ليغزوا وليرميا وليخشيا وانما كان حكم آخره حكم آخر المجزوم تشبيها



له بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال
حكم آخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب
وهي مشابهة الاسم باحد وجوه ثلاثة ◦ فان كان بعده ساكن وليس
برباعي زدت همزة الوصل مضمومة ان كان بعده ضمة ومكسورة
فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة ◦
قوله فان كان بعده ساكن اشارة الى كيفية اخذ الامر من المضارع
وهي ان يحذف حرف المضارعة فنقول ان كان بعد حرف المضارعة
متحرك اسكن آخره وجعل باقيه امرا كقولهم من تعد عد ومن تضارب
ضارب والهاء في قوله بعده عائدا الى حرف المضارعة وانما
لم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو
ليس برباعي زدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق بها
وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع و
مكسورة فيما سواه ان كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب



او

او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس الا ترى
انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي
الرباعي المبني للمفعول وبمضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب
بفتح الهمزة التبس بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بضم الهمزة
لالتبس بمضارع عالم للمتكلم ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة
التبس بالماضي الرباعي وقد فرغ من كيفية بناء الامر الثلاثي فشرع
في امثلة وهي اقتل واضرب واعلم والاول مثال ان يكون بعد
حرف الساكن مضموم والثاني مثال ان يكون بعد حرف الساكن
مكسور والثالث مثال ان يكون بعد حرف الساكن مفتوح و
ان كان بعده ساكن وهو رباعي زدت الهمزة التي حذفت من المضارع
لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين ولم تحل فيه اجتماع الهمزتين
وتكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل نحو تقول
في تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين

في المتكلم نحو اكرم وحذفت في البواقي نحو تكرم ويكرم ونكرم اطرادا

للباب ❊ فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا

ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني

مع التاء خوف اللبس ❊ اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله

واقيم غيره مقامه للاختصار او للابهام او لجهل بالفاعل او غيره

والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله

وكسر ما قبل آخره للتمييز بين بناء الفاعل و بناء المفعول ولم يقتصر على ضم

الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل

الآخر لانه لم يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة وصل ولا

تاء اما اذا كان في اوله همزة وصل فيضم الحرف الثالث مع الهمزة

لرفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق

واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر

على ضم الهمزة لحصول الالتباس في الامر عند سقوط الهمزة







في الدرج كقولك انطلق واقتدر واستخرج واما اذا كان في

اوله تاء نحو باب تفعل وتفاعل فضم التاء مع الحرف الثاني تقول في تعلم وتجاهل

تعلم وتجوهل بضم التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس تعلم بمضارع علم

وتجاهل في قولهم تجاهل فلا يلتبس ... والثاني في قوله والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف

اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل ❊ ومعتل العين الافصح قيل

وبيع وجاء الاشمام والواو ❊ اعلم ان في بناء ما لم يسم فاعله من

الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات احديها قيل وبيع واشار اليه بقوله

قيل وبيع واصلها قول وبيع واشار اليه الافصح قيل وبيع واصلها

قول وبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها بعد سلب حركته فقلبت

الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام

وهي تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدرك الا البصير

وهو فصيح ليؤذن بان اصل ما قبلها الضم واشار اليها بقوله وجاء الاشمام

والثالثة قول وبوع بالواو ساكنة وضم الاول وهو ...





ووجهه انه حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت

الياء في بيع واوا لضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو

وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل

العين الافصح قيل وبيع على الاطلاق ليس بجيد لان عور وصيد

ليس كذلك بل الاصوب ان يقال المعتل العين المقلوب الفاء ❊

ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم ❊ اي بناء ما لم يسم فاعله

من الماضي المعتل العين من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير

وانقيد في انه يجوز فيه ثلث لغات دون باب استخير واقيم اما الاول

فلان اصل اختير وانقيد فان ثير وقود مثل بيع وقول في الضمة على

التاء ووقوع الكسرة بعدها على الياء والواو فيجوز فيه ما جاز في

قيل وبيع واما الثاني فلان اصل استخير واقيم وشاكلهما مثل قول وبيع

في وقوع الضم على ... وكسرها بعدها على الياء والواو فلم يلزم ان يجوز

فيه مثل ما جاز في مثل قيل وبيع ❊ وان كان مضارعا ضم اوله وفتح

استخير واقوم





ما قبل آخره ❊ اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله

مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يقتصر الا

على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل آخره لم يفد في مثل يعلم

وعلى الضم في مثل يخرج تقول في يضرب يضرب ❊ ومعتل العين ينقلب

فيه الفا ❊ اي ان كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل

العين ينقلب عينه الفا واوا كان او ياء تقول في يقول ويبيع

يقال ويباع لان اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة الواو والياء

الى ما قبلهما فكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما الآن

فقلبتا الفا فصار يقال ويباع ❊ المتعدي ما يتوقف فهمه على

متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد ❊ اي الفعل اما متعد

واما غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف

فالاول هو المتعدي نحو ضرب فان فهمه يتوقف على متعلق

به ضرب الضارب والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف

على شيء يتعلق به فعود القاعد وغير المتعدي يصير متعدياً باحد ثلثة اشياء
وهي الهمزة نحو اذهبت زيداً وتضعيف العين نحو فرحت زيداً او
الجر نحو ذهبت بزيد ۞ والمتعدي يكون الى واحد واثنين كاعطى
واعلم والى ثلثة كاعلم واري وانبأ واخبر ونبأ وخبر وحدث ۞
اي المتعدي ما يتعدى الى مفعول واحد نحو ضربت عمراً والى اثنين
معناه اتيانهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني
فيه عبارة عن الاول ويجوز الاختصار على احدهما كاعطى وكسا كو
اعطيت زيداً درهماً وكسوت عمراً جبة والثاني ان يكون
المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاختصار على احدهما كعلم
نحو علمت زيداً فاضلاً ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث الا ان اعلم واري تعديتهما الى ثلثة
مفاعيل بالاصالة بالاتفاق فان علم متعد الى مفعولين فاذا دخل
عليه الهمزة تعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة للفعل معنى يزيد بسببه مفعول آخر



نادوا

فاذا قلت اعلمت زيداً عمراً جاهلاً كان معناه صيرت زيداً عالماً بان
عمراً جاهلاً وكذلك اري واما البواقي فمتعدية بنفسها الى واحد
والى آخر بواسطة حرف الجر تقول انبأتك عن زيد وعديت
حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها
الى ثلثة مفاعيل ۞ وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت ۞ اي هذه
الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعول اعطيت يعني انه يجوز
ان تذكره مفرداً من غير ذكر المفعولين الآخرين ويجوز ان تذكره
مع ذكر المفعولين الاخيرين كما انه يجوز ان تذكر المفعول الاول
لاعطيت منفرداً عن الثاني ويجوز ان تذكره مع ذكر الثاني ۞
والثاني والثالث كمفعولي علمت ۞ اي حكم مفعولي هذه الافعال
الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت يعني انه يجوز ترك مفعوليها
الثاني والثالث ولا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي
هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على التحقيق



تقول علمت زيداً عمراً اخير الناس واعلمت زيداً من غير ذكر الثاني
والثالث واعلمت عمراً اخير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا
تقول اعلمت زيداً عمراً من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيداً اخير الناس
من غير ذكر الثاني ۞ افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت
وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي
فتنصب الجزئين ۞ اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهي تدخل على
الجملة الاسمية اعني المبتدأ والخبر لبيان ما تكون تلك الجملة عبارة
عنه من ظن او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخيرة للعلم
وزعمت للدعوى والاعتقاد فيكون للعلم ويكون للظن مثلاً اذا
كان زيد قايم عبارة عن علم قلت علمت زيداً قايماً وان كان عبارة
عن ظن قلت ظننت زيداً قايماً وتنصب الجزئين المبتدأ والخبر معاً
الا عند مواضع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب
لانها لا تحتاج في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل تكفي فيه



القوة

القوة العقلية ۞ ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر خلاف
باب اعطيت ۞ والخصايص جمع الخصيصة وهي ما يختص بشيء ولا تشاركه
فيه غيره ذلك اي ومن خصايص افعال القلوب انه لا يقتصر على احد
مفعوليها وان جاز ان لا يذكرا معاً كقوله تعالى يوم يقول نادوا شركائي
الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر
فكما انه لا بد للمبتدأ من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين من الآخر
وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدأ والخبر
وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر كما مر على ان
حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم على قراءة من قرأ بالياء المعجمة
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيراً لهم ۞
ومنها انه يجوز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال
الجزئين كلاماً في مثل اعطيت مثل زيد علمت قايم ۞ اي ومن خصايص

هذه الافعال الغاؤها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد
ظننت مقيم او تأخرت عنهما نحو زيد مقيم ظننت لاستقلال
معموليها كلاما بكونهما مبتدا وخبرا على تقدير الغائها مع ضعف
عملها بالتوسط والتأخر واعلم ان تقدم معمول احد معموليها عليها في
جواز الالغاء نحو متى تظن زيد منطلق لان تقدم معمول المعمول
المفعول لم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تأخر او توسط
لعدم استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل
لعارض وهو التوسط او التأخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز
الالغاء جواز العمل اذا تأخرت او توسطت ويعلم
ويعلم من قوله اذا توسطت او تأخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت
وينبغي ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا
تأخرت ومن الافعال يكون في معنى الظرف نحو معنى زيد قائم
ظننت زيد قائم في ظني ه ومنها انها تعلق قبل الاستفهام و



والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ه اي ومن
خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل دون
بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي ولام الابتداء تقول علمت ازيد
عندك ام عمرو وعلمت لزيد قائم لاقتضاء كل واحد من الثلث صدر الكلام
فلو علمت لم يكن هذه الاشيا في صدر الكلام لكن الجزئين الذين هما في
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليهما
بالحقيقة وعدم محافظة للفظ من حيث اللفظ رعي الاستفهام و
النفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى وعيت هذه الافعال ومعناه
انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه التعيين
وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله لنعلم
اي الحزبين احصى وانما قال قبل الاستفهام لانها لو كانت بعد الاستفهام
لم تعلق نحو ايهم علمت زيدا ه ومنها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضمير
لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ه اي ومن خصايص هذه الافعال جواز كون فاعلها





ومفعولها ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك
ولم يجز في ساير الافعال فلا تقال ضربتني لان الغالب في ساير الافعال
فعل الفاعل لغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل
سبق الى الفهم ضربتني فتنظر فيه الوهم عدل الى ايراد النفس
ضربت نفسي ولا يدفع حركة الضمير هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب
هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع
وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والعلوم من
العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلق بصفات نفسه اكثر من
صفات غيره فاذا لم يحتج الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو
اعلم ان افعال القلوب وغيرها مشتركان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا
يعود الى المفعول المقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا
ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عائدا الى زيد لان المفعول
فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلامه هند ضرب على ان يكون



فاعل ضرب ضمير هند ه ولبعضها معنى آخر يتعدى الى واحد فظننت
بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت
اي ولبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى الى اكثر من مفعول واحد وهو ظننت
من الظنة بمعنى التهمة فانه لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى ولقد
ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ووجدت
من الوجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت الضالة اي اصبتها ورأيت
من رؤية البصر تقول رأيت زيدا اي ابصرته ه الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ه اي الافعال الناقصة ما وضع
افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فان كان
جعل زيدا على صفة كونه عالما في الزمان الماضي ولقايل ان يقول ساير الافعال
يقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة
الضاربية وجوابه ان المراد انه يقرر فاعله على غير صفة مصدره

فلفظ كان في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان
الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد
كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال من حيث
انها لا تدل على الحدوث ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها ه وهي كان
وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا
وراح ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك ومادام وليس
اي هذه الافعال كان وصار الى قوله وليس ه وقد جاء ما جاءت
حاجتك ه اي وقد جاء جاء بمعنى تقرير الفاعل على صفة في نحو قوله ما جاءت
حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي وح كان جاءت مسندا الى ضمير شيء
تقدم مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء كالغرارة مثلا ولم يحصل ذلك
بل حصل شيء آخر دون حاجتك كالكيل مثلا فيقال ما جاءت حاجتك
اي ما جاءت حاجتك بمعنى على قدر حاجتك واحتمل ان يكون ما للاستفهام
وح كان معناه اي شيء على قدر حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما وانث جاءت



تانيثه لكون ما عبارة في المعنى عن الحاجة فقيل ان هذه الكلمة اول ما
اشتهر من قول الخوارج لابن عباس حين اتاهم من قبل علي ع حين يستدعي منهم
الرجوع الى الحق ه وقعدت كانها حربة ه وقد جاء قعد بمعنى تقرير
الفاعل على صفة اي بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت
كانها حربة اي صارت شفرته والظاهر انه مخصوص بهذا المثل ولم يوجد في
غيره فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا ه تدخل على الجملة الاسمية لا
عطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما ه اي
هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدأ والخبر لاعطائها اسناد
الخبر الى المبتدأ حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبر
فيكون معناها لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناها فترفع
الاول اعني المبتدأ بانه اسمها وتنصب الثاني اعني الخبر بانه خبرها
تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قائما فكان افاد معناه وهو
الزمان الماضي في زيد قائم وهكذا في الكل ه وكان يكون ناقصة لثبوت



خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان ويكون
تامة بمعنى ثبت وزائدة ه اي كان على ثلثة انواع احدها ناقصة وهي
وثلثة احدها التقرير الفاعل المبتدأ على صفة الخبر في الزمان الماضي
فقط سواء كان دائما نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد غنيا
واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وثانيها
ان يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا
بيوضها اي صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو عطف على قوله
لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وح يقع بعدها جملة
تفسره وذلك الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن
بالذي كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان
يقول فكان يكون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة ثلثة لامتناع
كون احد اقسام الشيء قسيما له وايضا لم خصص الاول بالناقصة
مع ان الاخير كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام



وانما خصص الاول بالناقصة دون الاخيرين لوجود اسم غير الناقصة
للاخيرين دون الاول والثاني ان يكون تامة واشار اليه بقوله ويكون
تامة وهو عطف على قوله يكون ناقصة والتامة فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث
وثبت برفع ما بعدها بالفاعلية كما يرفع ما بعد الفعل الحقيقي كقوله كان
الكائنة والمقدور كائن والثالث ان يكون زائدة واشار اليها بقوله
وزائدة وهي قسمان احدهما ان يكون زائدة في اللفظ دون المعنى
نحو زيد كان قائم لافادتها الزمان الماضي والغائها في اللفظ و
ثانيهما ان يكون في اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم
من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا له ونصب
صبيا على الحال وقد ذكر هذين القسمين وان لم يكن ناقصة فيها لكونها
موافقة للناقصة في اللفظ ه وصار للانتقال ه اي صار للانتقال
من شيء الى شيء اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا وصار زيد
الى عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء والطين خزفا ه

واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار وتكون تامة
اعلم ان هذه الافعال الثلثة تجيء لثلثة معان احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها
اى صحة التى هى الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد مسرورا
وامسى زيد عارفا وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار
وليس المراد بانه صار فى الصبح على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة نحو
يفيد معنى الدخول فى هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل فى الصبح وظل
وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار اعلم ان ظل وبات يجيئان
لمعنيين احدهما الاقتران مضمون الجملة بوقتيهما اى ظل لاقتران مضمون الجملة
بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول ظل زيد معلما
وبات زيد مكرما والثانى بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا اى صار
لا يختص زمانا دون زمان وما زال وما برح وما فتئ وما انفك
لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله واعلم ان هذه الافعال الاربعة
لدلالة استمرار خبرها لاسمها مذ قبله اى فى زمان يمكن قبوله فى العادة



فى العادة نحو ما زال زيد اميرا اى مذ كان قابلا للامارة لا فى حال كونه
طفلا فالفاعل قبل فى قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى
خبرها ويلزمها النفى اى يلزم هذه الافعال حرف النفى ليدل على
على استمرار خبرها لفاعلها فيكون بمنزلة كان لدخول النفى للسلب
للاثبات لكون هذه الافعال للنفى ودخول حرف النفى عليها فلهذا لم
ان يقال ما زال زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما
لامر وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها و
ثم احتاج الى الكلام لانه ظرف اى ما دام لدلالة توقيت فعل بمدة
ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس دوام جلوس زيد بمعنى
زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ولاجل ان معناه كذا
احتاج الى الكلام لانه ظرف يحتاج الى الكلام لانه فضلة والفضلة لا تكون
الا بعد المسند والمسند اليه وليس لنفى مضمون الجملة حالا وقيل
مطلقا اى ليس لنفى مضمون الجملة الاسمية فى الحال عند اكثرهم



لاستعمال العرب كذلك كما ليس زيد قائما الآن ولا يقال غدا وقيل لنفيه
مطلقا اى حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فهذا النفى لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة
فهى لنفى المستقبل ويمكن ان يجاب عن الآية بانه تعالى لما اخبر ان
العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفا فكأنه ثابت ومتحقق فى الحال فهو
ما اخبر الله تعالى به وللمستدل بهذه الآية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر
والاصل خلافه وجوابه ان المخالفة الظاهر لاستعمال العرب ويجوز
تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهى فى تقديمها عليها على ثلثة اقسام
قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما فى اوله ما خلافا
لابن كيسان فى غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس اعلم ان
تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق فى الكل لكونها
افعالا والتقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها واما تقدم
اخبارها على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وهى



تقديمها اى هذه الافعال فى تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام
احدها انه يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور فى الكتاب
لكونها افعالا صريحة والمانع فى التقديم منتف والثانى انه لا يجوز وهو
الذى فى اوله ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية و
ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها
على انفسها اما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى
واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على المصدر
ولم يخالف فى امتناع تقديم اخبار هذا القسم على نفسها الا ابن كيسان
واتباعه فى غير ما دام ووجه قوله ان ما النافية لما دخلت على الافعال
الدالة على النفى صارت للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان عليها
جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله و
قسم لا يجوز الى قوله فى غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس فمذهب
سيبويه الى انه لا يجوز تقديم خبره عليه لكونه للنفى وامتناع تقدم معمول

النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه لا يجوز لكونه فعلا وجواز
تقديم معمول الفعل على النفي واجيب عن ذلك بان الاول يمنع امتناع تقدم
معمول النفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا
فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه
الاستدلال ان يوم ياتيهم معمول مصروفا الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقدم
خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس للامتناع وقوع المعمول الا
حيث يصح وقوع العامل فيه وللقائل ان يقول كان من الواجب على المص
ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن الجواب
بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بمخالفة الجمهور ليس لان طائفة كثيرة منهم
من المعتبرين على امتناع تقديم خبره على نفسه ● افعال المقاربة ما وضع
لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه ● اعلم ان من الافعال ان
احوات كان لكونها تقرر الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص
خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقدم خبر كان



وعرفها بانها افعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا
فيه ● فالاول عسى وهو غير متصرف ● اى الذى لدنو الخبر رجاء عسى وهو
غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر و
النهي حملا على لعل لتضمنه معنى الانشاء فانه مثل لعل لكون كل واحد منهما
لطمع الحصول والاشفاق ولهذا لا يستعمل في المحالات فلا يقال عسى
يطير ● تقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان يقوم زيد ● اشارة الى انه يكون
فيه لغتان احديهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون
منصوبها الفعل المضارع مع ان لتقرر المعنى ما في الترجي وتقويته
لم مع ان اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار متروكا
وقد شذ خبر عسى صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا وهو جمع البؤس والباس
اى الشر والشدة واشار الى نوع اللغة بقوله عسى زيد ان يقوم فزيد
اسم عسى وان يقوم في محل النصب بانه خبره اى عسى زيد القيام اى
ذا القيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع



وهو ما كان مضمونا في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على
المسند والمسند اليه كما استغنى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر
وهذا كما في سمعت انه متى كان مفعوله الاول مما يسمع اختصر عليه وان
كان مما لا يسمع فلم يختصر وتعدى الى مفعولين فهي تامة على هذه اللغة
ايضا واشار اليه بقوله عسى ان يقوم زيد اعلم انه يحتمل ههنا شيء آخر
وهو ان يكون زيد مرفوعا باسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد ولفظ
يقوم في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا
تجويزهم تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان
والزيدون وعسى ان تقوم الهندان والهندات وعلى الوجه الثاني تقول
عسى ان يقوما الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان تقمن الهندات وانما
قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم
الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة
وفي اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى

ان



يقوم جاز ان يضمر في عسى وان لا يضمر استغناء بالضمير الموجود في
يقوم العائد الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتدأ وما بعده خبره فتقول
على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا
وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان
يقمن وعلى الوجه الاول الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان
يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات
عسى ان يقمن ● وقد يحذف ان ● اى وقد يحذف ان من الفعل
المضارع في اللغة الاولى تشبيها بكاد كقوله عسى الكرب الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب ودون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا
● والثاني كاد وتقول كاد زيد يجيء وقد يدخل ان ● اى والقسم الثاني
كاد وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجاء وهو
خبر محض فلذلك تصرفت وفاعلها اسم محض وخبره فعل مضارع
ليدل على قرب حصول خبرها من غير ان يدل انه على الاستقبال

للشاني بحال نحو كاد زيد يخرج او قد يدخل ان على خبره تشبيها لعسى كقوله
عفا من بعد ما قد انمحى قد كاد من طول البلى ان يمصحا اى اذا دخل
النفى على كاد يكون كسائر الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفى
كانت منفية لان من شان حرف النفى ان ينفى ما يدخل عليه اى ما كان او مستقبلا
وانما قال على الاصح لاختلاف فيه كما صرح به بعد ذلك ان شاء الله تعالى
وقيل يكون للاثبات اى وقال بعضهم ان النفى اذا دخل على كاد
كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى و
ما كادوا يفعلون وقد ذبحوا فان الذبح يدل على الفعل وما كادوا يدل
على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة فى
قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
ووجه الاستدلال انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات
كان للاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان ذبحهم فى ثانى
الحال دليل على الاثبات وهو مقارنتهم الذبح فى اول الحال كما





الوثيق والذى يدل عليه تفهيم قوله اتخذنا منزلا واودع لنا ربك
يبين لنا ما هى وغير ذلك واعلم ان العرب فى مثل قولنا ما كاد زيد
يفهم الاثبات فانه يفهم منه انه فعل بعد ان لم يكد الفعل
وهو الذى حملهم على الحكم بانه للاثبات دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون من
من خطاره مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يحمل على الغلط بل
يحمل على ان مراده ان الهجر اذا غير المحبين لم يقارب حتى التغيير وهو ابلغ
من نفس التغيير وقيل يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال
تمسكا بقوله وما كادوا يفعلون وقول ذى الرمة اذا غير الهجر
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اى وقال بعضهم
ان كاد اذا دخل حرف النفى عليه يكون فى الماضى للاثبات
كقوله وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت الجواب عنه وفى
المستقبل كالافعال اى يكون للنفى كقول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث طفق وجعل وكرب



وكرب واخذ وهى مثل كاد واوشك وهى مثل عسى وكاد فى الاستعمال
اى والثالث وهو الذى لدنو الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ
واوشك فانه يخالف لعسى لانتفاء معنى الانشاء ولكاد لحصول الشروع
فيه لكن الاربعة الاول تستعمل استعمال كاد لقرب معناها من معنى كاد
تقول نحو طفق زيد يفعل وجعل زيد يفعل كقوله وطفقا يخصفان
واوشك يستعمل استعمال عسى تارة على اللغتين نحو اوشك
زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد نحو اوشك
زيد يخرج فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب اى فعلا التعجب
وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل نحو
مثل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس
عند رؤية ما خفى سببه وخرج عن نظائره وله صيغتان
ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد
اى للتعجب صيغتان احديهما ما افعله والثانية افعل به وهى غير





متصرفة بمعنى انه لا يكون منها مضارع ولا امر ولا نهى ولا تثنية و
لكونها مشابهة للحروف لكونها للانشاء الذى اصله ان يكون بالحروف
نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل
فى الممتنع بمثل ما اشد واشدد اى فعل التعجب لا يبنيان الا مما يصح
بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان الا من ثلاثى
ليس بلون ولا عيب ويتوصل فى الممتنع بناء فعل التعجب منه بمثل ما
يتوصل به افعل التفضيل وهو مثل اشد تقول ما اشد استخراجه
واكثر بياضه وما اقبح عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره
ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز
المازنى الفصل بالظرف اى ولا يتصرف فى صيغتى التعجب بتقديم
ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف
فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن
ولا يقال ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف وهو اليوم بين

ما احسن ولا يتصرف في معمولهما لما ذكرناه واجاز المازني الفصل بالظرف
لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق ارخصه للاتساع في الظرف
ما لم يتسعوا في غيره ه وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها
الخبر وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف ه اشارة الى بيان اعراب
ما افعله فما مبتدا نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء
احسن زيدا والجملة التي بعدها اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع
بانه خبره وما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي
مع الصلة في محل الرفع بانه مبتداء خبره محذوف تقديره الذي
احسن زيدا شيء وما استفهامية عند قوم فهي مبتداء ما بعدها خبر
وتقديره اي شيء احسن زيدا من التقديرات باعتبار الاصل لا لانها
بمعناها الآن ه وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل ه ه
اشارة الى بيان اعراب افعل في افعل به عند سيبويه اي الباء على
في افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة كما في قوله تعالى





وكفى بالله شهيدا الا انها لازمة هاهنا لتدل على الانشاء واصل افعل
بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد ذا فعل كاغد البعير اي صار ذا غدة و
الهمزة للصيرورة فغير عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى
للامر هاهنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد واذا
كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعله
ولهذا لزم صورة واحدة ه ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة
ففيه ضمير ه قوله ومفعول عند الاخفش عطف على قوله وبه فاعل وهو اشارة
الى اعرابه اي وبه مفعول عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان
بعد ما افعل مفعولا فعلى هذا يكون افعل امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بانه
فاعله لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن
بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اي انه امر لكل واحد ممن يتاتى منه الخطاب ان
يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم
يغير عن لفظ واحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد

فالباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كان الهمزة في احسن بزيد
للصيرورة ليصير احسن بواسطة الباء متعدية واما زائدة للتاكيد مثلها
في قوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم يكن الهمزة
للصيرورة ويكون احسن متعديا ه افعال المدح والذم ما وضع
لانشاء مدح عام او ذم ه اي افعال المدح التي يوتى بها والنحو
افعال وضعت لانشاء مدح وانشاء ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته
وشرف وكرم وقبح وعور افعال المدح والذم لانها لم توضع للانشاء
ه فمنها نعم وبئس ه اي من افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس ه
وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او
مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي ه اي شرط فاعل
الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة وهو ان يكون معرفا بلام
تعريف العهد نحو نعم الرجل زيد ويكون مضافا الى المعرف بلام
تعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل زيد ويكون مضمرا مميزا





بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اي نعم الرجل رجلا واما مميزا بما بمعنى شيء غير
موصوفة كقوله تعالى فنعما هي اي فنعم هي نكرة بمعنى شيء موضعها النصب على التمييز
وهي المميزة للفاعل نعم اي فنعم شيئا اي فنعم الشيء شيئا هي وهي ضمير
الصدقات وهي المخصوص بالمدح ه وبعد ذلك المخصوص ه اي وبعد
ذكر الفاعل يذكر المخصوص بالمدح او الذم لان ذكر الشيء مبهما ثم
مفسرا اوقع في النفس ه وهو مبتداء وما قبله خبره او مبتدا
محذوف مثل نعم الرجل زيد ه اشارة الى اعراب المخصوص اي والمخصوص
بالمدح والذم مبتداء والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتدا
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف على تقدير
سؤال محذوف وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل
اي هو زيد فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه
الثاني جملتين ه وشرطه مطابقة الفاعل ه اي وشرط المخصوص بالمدح
والذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمع و

والتذكير والتأنيث نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند ونعمت المرأتان الهندان ونعمت النساء الهندات وانما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى ٥ وبئس مثل القوم الذين كذبوا شاذ ٥ هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان قيل شرط المخصوص مطابق الفاعل في الجنس وليس كذلك في الآية لان الذين ليسوا من جنس مثل القوم اجاب مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم اي بئس مثل القوم الذين كذبوا مثلهم ٥ وقد يحذف المخصوص اذا علم نعم العبد ٥ اي وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب وقوله فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن ودل عليه سياق الآية ٥ وساء مثل بئس ٥ اي وساء يستعمل استعمال بئس في جميع احكامها ويكون بمعناها وان استعمل في الاخبار نحو ساء في هذا الامر نحو ساءت المرأة هند اي بئست المرأة هند



نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل ٥ ومنها حبذا وفاعله ذا ٥ ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ٥ اي ومن الافعال المدح حبذا وهو مركب من حب الشيء او حبب اي صار محبوبا ومن ذا وفاعله ذا ويراد به المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير بحسب اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وبعده اي المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ لانهم لما جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدأ وما بعده خبره او لانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كون المخصوص مبتدأ



وما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف ٥ ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوص ٥ اي ويجوز ان يقع قبل ذكر المخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم يجب بخلاف نعم اذا كان فاعلا مضمرا لمرتبة الفاعل الملفوظ على الفاعل غير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر المخصوص حال موافق له فيما ذكرناه نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب يكون راكبا حال عن الفاعل لا عن المخصوص ٥ الحروف ما دل على معنى في غيره ٥ قوله ما دل على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلثة وقوله في غيره يخرج الاسم والفعل



ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل ٥ اي ومن اجل ان الحرف دل على معنى في غيره احتاج الاسم والفعل في ان يصير جزء من الكلام مسندا او المسند اليه لان دلالته على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه ٥ حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه ٥ تعريف حروف الجر حروف وضعت لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وسميت بها باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم مثل قوله تعالى ما رحبت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء استنبط منه معنى الفعل ٥ وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو رب وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا ٥ اشارة الى عددها وهي ثمانية عشر

على ما ذكره في الكتاب ٥ ومن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في
غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش ٥ شروع في بيان معاني
باء الحروف ومعاني من بحسب ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية
ويعرف بما يصح له انتهاء نحو سرت من البصرة الى الكوفة وثانيها
التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو سقطت
لم يختل المعنى والزائدة لا يكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من
احد ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدونها
في الموجب ايضا ٥ وقد كان من مطر وشبهه متأول ٥ انما قال
دليلهم وهو ان من تزاد في الموجب لمجيء قولهم وقد كان من مطر و
شبهه كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم
واجاب عنه بانه متأول وتأويل قولهم قد كان من مطر انه

قوله



محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع من يقول هل كان من
مطر فقال قد كان من مطر او محمول على التبعيض اي قد كان قليل من مطر ومحكي كلامه مجيبا له قد كان
من مطر او محمول على التبعيض اي قد كان الشيء من مطر وتأويل
الآية ان من للتبعيض ايضا لانه تعالى لا يغفر الذنوب جميعا ولا ينافي
قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم وقوله
تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام ولا يلزم
من غفرانه جميع ذنوب امة محمد صلى الله عليه وسلم غفرانه جميع ذنوب امة نوح عليه السلام
على انه قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه ٥ والى
للانتهاء وبمعنى مع قليلا ٥ اعلم ان الى للانتهاء ولها معنيان
احدهما انتهاء الغاية فهي مقابلة لمن ويعرف باستعمالها فيما له ابتداء
نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع
وهو قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله ٥ وحتى
كذلك وبمعنى مع كثيرا ٥ اي وحتى للانتهاء الغاية كالى وبمعنى



كثيرا وانما شبه حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونها بمعنى مع
لان الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى مع كثير ٥ وتختص بالظاهر
خلافا للمبرد ٥ اشارة الى فارق بين الى وحتى وهو
ان حتى تختص بالظاهر استغناء عنه بالى وللا تختلط الضمائر
بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع والمجرور والمنصوب بعد حتى
للمبرد فانه جوز دخولها على الضمائر مستندا لا بقول قوله فلا والله
لا يبقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد وهو شاذ عند الاكثرين
٥ وفي للظرفية وبمعنى على قليلا ٥ اعلم ان في معنيين احدهما
احدهما الظرفية وهو حلول الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في
الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون
بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي
على جذوع النخل ٥ والباء للالصاق وللاستعانة و
المصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر

في الاستفهام



في الاستفهام وفي النفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد
والقسم ٥ اي والباء تستعمل لمعان احدها للالصاق نحو مررت
بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب زيد ونحو اقسمت بالله
وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم وثالثها المصاحبة نحو خرج
زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها
للتعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها
الزيادة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم وفي الاستفهام
نحو هل زيد بقائم او غير قياس كما في غير النفي والاستفهام
وهو اما في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى بيده
واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول و
بمعنى الواو للتعجب ٥ اي اللام تستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو
الجل للفرس والمال لزيد والثاني للتعليل نحو ضربته للتأديب
والثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون

بمعنى عن اذا استعمل القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا
للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الآية
ان الذين لكافرين خاطبوا المومنين لانه لو كان كذلك
لوجب ان يكون نقال ما سبقتمونا اليه وفيه نظر لانه ذكر في
الكشاف وغيره في التفاسير ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا
للمومنين لو كان ما اتى به محمد مصطفى صلى الله عليه واله خيرا ما
سبقنا اليه هولاء اعني المومنين لاتباع لو كان كذلك تعالى
ما سبقونا الا انا نقول لا يلزم ذلك لجواز خاطبوا البعض
كاكابرهم مثلا واراد والقولهم ما سبقونا البعض الآخر منهم
كاصاغرهم او خاطب بعض الكفار ربما ما اتى به محمد لو
كان خيرا ما سبقنا المومنون والخامس ان يكون بمعنى
واو القسم في موضع التعجب كقول الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد
بمشمخر به الظيان والآس اي والله لا يبقى متعجب من فناء العالم



حتى يعني كبش متحقق بكل من صفته والحيد جمع حيد وهي عقد في
قرن الوعل في الجملة كل نتوء في القرن والجبل وغيرهما اي الجبل
وهي تجمع على حيود وحيد كبيد و رويد والظيان نبت
طيب الرايحة وتعال يا ابن البرة ورب للتقليل لها
صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف
غالبا اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها
ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها
بنكرة موصوفة بمفرد كرب رجل كريم اجتمعت به او جملة
اسمية كرب رجل ابوه عالم او فعلية كرب رجل عرف
ابوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج
الى المعرفة اما وصف النكرة فلتحقق التقليل الذي هو مدلول
رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف الشيء صار
اخص وانما قال على الاصح لان وجوب وصف النكرة خلافا



والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها
وعاملها فعلا ماضيا لوصفها للتقليل المحقق وانما قال محذوف غالبا
لجواز حذفها غالبا لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني
فاكرمني صفة رجل وجوابه محذوف وانما قيد الحذف بالغالب لانه
قد يظهر كرب رجل كريم اجتمعت به وتدخل على مضمر مبهم
منصوب والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز و
قد تدخل رب على مضمر مميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة كربه
رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق ذلك الضمير
ان يكون مفردا مذكرا دايما عند البصريين تقول ربه رجلا و
رجلين ورجالا وربه امراة وامراتين ونساء لكونه راجعا
الى مقدر ذهني لا الى شيء متقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا
للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث وتلحقها ما فتدخل على الجملة



اي وتلحق رب ما الكافة وتدخل على الجملة اذا قصد وتقليل
النسبة المفهومة من الجملة كربما قام زيد وربما زيد قايم ولا
يقال ربما يقوم زيد لانها للزمان الماضي واما قوله ربما يود
الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة المضي لصدق الوعد
وتحقيقه به فهو اذا بمنزلة الموجود و او لو كند ما قلناه قوله
تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم بادخال تعريف الزيت
وواوها كقوله وبلدة ليس لها انيس اي واو رب وهو
الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب فلهذا يدخل على
النكرة على الموصوفة ويحتاج الى جواب مذكور او محذوف
ماض كقوله وبلدة ليس لها انيس وواو القسم انما يكون عند
حذف الفعل لغير السوال مختصة بالظاهر اعلم ان الواو يبدل في القسم
عن الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السوال ولهذا الايجاب
اقسمت والله ولا والله اخبرني ولا تخبرني وهي اعني واو القسم

مختصة بالظاهر فلا يقال بك استغناء بالباء عنها ❊ والتاء مثلها
مختصة باسم الله تعالى ❊ اي والتاء مثل الواو في انها لا تستعمل مع الفعل
والسؤال ولا تدخل الا على الظاهر لكنها مثل الواو في انها لا تستعمل في غير لفظ
اسم الله تعالى لنقصانها عن الواو والذي هو انقص من التاء ❊ والباء
اعم منهما في الجميع ❊ اي الباء اعم استعمالا من الواو والتاء
لاستعمالها في الجميع مع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المضمر
والمظهر بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها
في جميع الظواهر لغير السؤال بخلاف التاء ❊ ويتلقى القسم باللام
وان وحرف النفي ❊ اي يتلقى القسم بجواب فيه اللام او ان اذا
كان مثبتا وحرف النفي ان كان منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية
واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان كانت مثبتا لزمها ان نحو والله
ان زيدا لقائم وذلك للتاكيد ولربط الجواب بالقسم وان كانت منفية
لزمها ما او لا نحو والله ما زيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة



وان

وان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدونها
نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها نحو قد افلح من زكيها فان كان
فعلها مضارعا لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونه نادر نحو
والله لاومن او لاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا
لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام زيد فان كان فعلها
مضارعا لزمها ما او لا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله ما افعل
او لا افعل ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعا
منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ ❊
ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه ❊ اي ويحذف جواب
القسم اذا اعترض اي توسط القسم نحو زيد والله قائم او تقدم على
القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لانه يغني عن اعادته ❊ وعن
للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول من ❊ وعن للمجاوزة
اذا كان حرفا نحو رميت عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان



حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب
كقوله ولقد اراني للرماح درية من عن يميني مرة وشمالي واما
على فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل و
عن قيض ببيداء مجهل ويصيران اسمين هنا بدليل دخول من عليهما
❊ والكاف للتشبيه وزائدة وقد يكون اسما ❊ اعلم ان الكاف
للتشبيه في الاكثر الاعم نحو زيد كالاسد وقد يكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء
والمولدي يدل على زيادته انه لولاه لزم نفيه لانه نفي مثل مثله وهو
مثل مثله لان المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن
عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد والذي يدل على اسميتها
هنا دخول عن عليه ويختص الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل و
قد يدخل على الضمير كقوله خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها
او اقربا ❊ ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر
نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومان ❊ اي مذ ومنذ لابتداء الغاية



في الزمان الماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته منذ سنة
كذا اي ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر
اذا كان بمعنى في نحو ما رايته منذ شهرنا او في شهرنا ويومنا وتقدم احكامها
في الظروف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية
وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ
الدال على زمان انت فيه الا الظرفية ❊ وحاشا وخلا وعدا
للاستثناء ❊ اي هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء اذا جرت بما
بعدها تكون حروفا واذا انصبت ما بعدها تكون افعالا فاعلها مضمر
وعدا من عدا يعدو وخلا يخلو وحاشا بمعنى جانب وانما قيد هذه
الثلثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم تكن للاستثناء لم يكن جرا وفاعل لكن
ليس كلما كانت للاستثناء كانت حرف جر ❊ الحروف المشبهة
بالفعل ان وان وكان وليت ولعل ولكن ❊ انما سميت هذه الحروف
حروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف

فصاعدا وفتحها او احدهما كالماضي ولرفعها الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد
منها على ما كان وهي ستة انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ ولها صدر الكلام
اي لهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من
انواع الكلام وذلك يقتضي تقدمها ليحصل العلم في اول الامر بان الكلام
من اي نوع من انواع الكلام من ترجٍّ او تمنٍّ او استدراك وغير ذلك
سوى انّ فهي بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى انّ
فانها بعكس هذه الحروف اي لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها
معمولا للعامل وحق المعمول ان يكون متاخرا فيجب ان على اصلها
ويلحقها ما فتكفها على الافصح اي ويلحق هذه الحروف ما الكافة وهي تكف
عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا وهي فتح
اواخرها ولعدم دخولها الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وقد
جاء قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
بالوجهين والغرض من الالتي تلحق بهذه الحروف الحصر في انما والتاكيد



والمبالغة

والمبالغة في افادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل
وتدخل على الافعال اي وتدخل هذه الحروف على الافعال حين اتصال
ما بها للتقييد معناها معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة
الاسمية فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد فانّ لا تغيّر معنى
الجملة وانّ مع جملتها في حكم المفرد شروع في بيان احوال كل واحد منها
على التفصيل واشار الى الفرق بين انّ المكسورة وانّ المفتوحة
فقال انّ لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها فاذا قلت انّ زيدا قايم
افدت به ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد والمبالغة
وانّ تغيّر معنى الجملة التي بعدها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في
موضع الجمل والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل انّ انّ المكسورة
لا تغير معنى الجملة وتبقى على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا
او حكما في كل موضع تبقى الجملة على حالها ومن اجل انّ انّ المفتوحة تغير
معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل



موضع يكون ما بعدها في تقدير المفرد واذا كان كذلك تعين موضع
كل واحد من المكسورة والمفتوحة فكسرت ابتداء وبعد القول
والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتداء ومضافا اليها اي
فكسرت ابتداء وبعد القول لازم من المذكور الفرق المذكور
اي كسرت انّ بناء على الفرق المذكورة اذا وقعت ابتداء لكونه
في موضع الجملة نحو انّ زيدا قايم وكسرت ايضا بعد القول نحو تقول انّ
زيدا قايم لانّ مقول القول جملة وكسرت ايضا بعد الموصول
نحو جاء الذي انّ اباه عالم لانّ صلة الموصول لا يكون الا جملة و
كذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا
وقعت جواب القسم نحو والله انّ زيدا قايم لكونها في موضع
الجملة لانّ جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت ان كانت مع
ما بعدها فاعلا نحو بلغني انّ زيدا عالم اي علمه لوجوب كون الفاعل
مفردا وفتحت ايضا ان وقعت مفعولة نحو كرهت انّ زيدا عالم لوجوب

كون



كون المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كان ما بعدها مبتدا نحو
عندي انك عالم لوجوب كون المبتدا مفردا وكذا ان وقعت
خبر مبتداء كقولك العجب انّ الضرب ضرب زيد لانّ اصل الخبر
ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مضافا اليها
نحو عجبت من انك عالم واعجبني اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف
اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملا مثل كتبت حين
انك جالس لانّ الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر
الاصل ومن حيث الاصل فتحت بعدها وقالوا لولا انك لانه
مبتداء اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا مبتداء وخبره محذوف
الابتدائية نحو لولا انك لا انطلقت لانّ ما بعد لولا ابتداء وخبر
محذوف ووجوب كون المبتدا مفردا وكذلك يجب الفتح بعد
لو التي للتحضيض لانه فاعل او مفعول لانّ لو التي للتحضيض
دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو لو انّ زيدا ضربته معناه

ولولا انك لانه فاعل ه اشارة الى بيان وجوب الفتح بعد لو نحو لو
انك قايم لوقوعه موقع المفرد لانه فاعل الفعل المحذوف اى لو وقع
قيامك ه فان جاز التقدير ان جاز الامران نحو من يكرمني فاني اكرمه
واذا انه عبد القفا واللهازم ه اى فان كان موضع جاز
فيه التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح و
الكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره فانا اكرمه وجب الكسر
لكونها واقعة ابتداء فان جعلت تقديره من يكرمني فجزاؤه الاكرام
وجب الفتح لوقوعها خبر المبتداء وهو موضع المفرد وكقوله
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ه اذا انه عبد القفا واللهازم
فان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان
المراد فاذا عبوديته حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتداء
خبرها حاصلة ه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او
او حكما بالرفع دون المفتوحة نحو ان زيدا قايم وعمرو ه ه

ای



اى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير جاز العطف
على محل اسم المكسورة لفظا ان زيدا قايم وعمرو معطوف على محل
اى ان المكسورة
زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة
مقام المفعولين ومنه قوله تع ان الله برئ من المشركين ورسوله
برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى
الجملة بها ه ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ه
اى ويشترط في العطف المكسورة المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا
قايم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قايم اى ان زيدا قايم
قايم وعمرو قايم واما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا فلم يجز لعلا يلزم
ان زيدا وعمرو ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول لان ومن حيث
انه خبر عمرو معمول للابتدا خلافا للكوفيين فانهم جوزوا
العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرتفع
عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول



واحد وهو ضعيف لان نسبة ان الى المسند والمسند اليه على السوية فلو
عمل في احدهما دون الاخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال ولا يتفعهم
جواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون لمضي الخبر ههنا حكما لتقدير
ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان
للعلم به ه ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك
وزيد ذاهبان ه اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد
فانهما ذهبا الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف
على محلها قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان
لاستعمال بعض العرب ذلك واشار الى بطلانه بقوله ولا
اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم
استعمال الفصحاء ذلك ه ولكن كذلك ه اى ولكن كذلك مثل ان
المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة وفي جواز العطف على محل
الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو

لان

لان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما
لا ينافيه التاكيد واما ساير الحروف فلم يجز العطف على محل اسمه
لزوال الابتداء ه ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها
على الخبر او الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما ه اى ولاجل
ان ان المكسورة لم يدخل غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا
لقايم او على اسمها اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان في
الدار لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو
ان زيدا لطعامك اكل وانما اشترط في دخول في دخول
اللام على الاسم الفصل بين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتداء على
الاسم اذا لم يفصل نحو ان لزيدا قايم لكراهتهم اجتماع حرفين
متفقين في المعنى ولهذا لم يدخل هذه اللام على ان ه وفي لكن
ضعيف ه اى دخول هذه اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا
فصل او ما بينهما ضعيف وان لم يزل معنى الابتداء لان وجود

اللام يوذن بالانفصال ولكن لوذن بالاتصال لكونها
للاستدراك وقد جاء مع ضعفه في قوله ولكنني من حبها لعميد
واجيب بان اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون
وحذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت
النون في النون ح وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ٥ اي وتخفف
ان المكسورة ويلزمها مع اللام حينئذ فرقا بين المخففة من المثقلة
وبين النافية في مثل ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم ويلزمها
مع اللام ايضا عند عملها وان لم يشتبه بالنافية اطرادا
للباب وقال بعضهم عند العمل لا احتياج الى اللام ٥ ويجوز
الغاؤها ٥ اي ويجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان
مشابهتها الفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها
لان الاعمال التي حذف منها شيء يعمل نحو لم يكن زيد قائما فكذا
الحروف عند شيء يعمل ح ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا
حذوهم





خلافا للكوفيين في التعميم ٥ اي ويجوز دخول ان المكسورة المخففة
على الافعال العاملة في المبتدا والخبر نحو باب كان وظننت
لبطلان عملها ح ولحصول تاكيد الجملة الابتدائية ح الذي هو
مقتضاها ولهذا اختص بهذه الافعال كقوله ته وان نظنك لمن
الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم
فانهم عمموا دخولها على الافعال سوى كانت عاملة في المبتدا والخبر
او غير عاملة وانشدوا بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند
البصريين فلا اعتبار به ٥ وتخفف المفتوحة فتعمل كما تخفف المكسورة
في ضمير الشان مقدرا ٥ اي وتخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل
عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدرا ليتحقق مقتضاها
وهو افادة معناها في جملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر شبها من
المكسورة وعملت المكسورة مخففة كقوله وان كلا لما ليوفينهم فلم لم تعمل





المفتوحة في الظاهر فتقدر وعملها في ضمير الشان لئلا ينحط الاقوى
على الاضعف وقد قررنا من قبل ٥ فتدخل على الجمل مطلقا ٥
اي فتدخل المفتوحة المخففة على الجملة مطلقا اي اسمية كانت
او فعلية سواء كان فعلها داخلا على المبتدا والخبر وغير داخل
لان مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية حاصلة
ح ٥ وشذ اعمالها في غيره ٥ اي وشذ اعمال ان المخففة في
غير ضمير شان مقدر ولكنه جاز كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني
سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ٥ ويلزمها مع الفعل
السين او سوف او قد او حرف النفي ٥ اي ويلزم ان
المخففة المفتوحة اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة
وبيانه على التفصيل ان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي
نحو علمت ان ما خرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان
الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا فكانه ليس بعد ما فعل





ولانه متضمن معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل
للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلا بد من قد لتقريب الماضي
من الحال نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل المضارع
مثبتا فلا بد من السين او سوف معه كقوله علم ان سيكون
منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي كقوله ته
افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وكقوله ته ايحسب ان لن يقدره
احد وعلمت ان لم يخرج زيد وجميع ذلك انما يكون كالعوض
من تخفيفها واما لئلا يلتبس بان المصدرية واما ما لم مع الفعل
لانها لو كانت مع الاسم كتبت الكتاب في فتنة كيسوف الهند
قد علموا ان مالك كل من يحفى ويتعل لم يلزمها احد من المذكور
لانه لا يشتبه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغير
مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم
الا الحذف ولما كان التغير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض

مع الفعل ولم يعوض مع الاسم ۝ وكان للتشبيه وتخفف فتلغى
على الافصح ۝ اى كان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد بمعنى زيد كالاسد
ثم انها تخفف وح قد تعمل وقد تلغى على الوجه الافصح لكونها
اضعف من ان وقد جاء ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان ۝
ولكن للاستدراك تتوسط بين الكلامين متغايرين معنى
وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو ۝ اى لكن للاستدراك وهو
يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء
تغايرا لفظا اولم يكن فيتدرك النفي بالايجاب نحو ما جاءنى زيد
لكن عمرا جاءنى وفارقنى زيد لكن عمرا غايب وتخفف فتلغى
ح كا خواتها ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى ما كفر سليمان
ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض
القرءة السبع فرقا بينهما وبين لكن الذى هو حرف العطف
وقال بعضهم انه لا يجوز معها الواو ح لانها اذا خففت كانت حرف عطف

لكن عمرا حاضر والايجاب بالنفي نحو جاءنى زيد لكن عمر لم يجئ وجاء زيد لكن عمرو مع







فلم يجب معها ذكر الواو ح لامتناع دخول حرف العطف على مثله ۝ و
وليت للتمنى واجاز الفراء ليت زيدا قائما ۝ اى ليت تستعمل للتمنى كقوله
باليتنا نرد وجوز الفراء ليت زيدا قائما اجراء له مجرى اتمنى وجوز
الكسائى ايضا لكن بتقدير كان اى ليت زيدا كان قائما فقائما فى المثال
المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند الكسائى والذى حملها على ذلك
كقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا واجيب عنه بان رواجعا
منصوب على الحال من ضمير المقدر في الخبر المحذوف اى ليت ايام الصبى
لنا راجعا والذى يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب
الجزئين في كان ولعل وعلى ضعف قول الكسائى عدم جواز ان زيدا
قائما على تقدير كان ۝ ولعل للترجى وشذ الجر بها ۝ اى لعل
للترجى ووقوع امر كقوله تعالى لعل الساعة قريب ترجى للعباد
والفرق بين الترجى والتمنى ان الترجى لا يكون الا فى الممكنات
واما التمنى فى الممكنات والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران





الى السماء ولا يترجاه والجر بلعل شاذ ومثاله ما رواه ابو سعيد
السيرافى عن ابن جنى فى شرح الكتاب وهو وداع دعا يا من يجيب الى
الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابى المغوار منك قريب وقال العلامة جاز ههنا مع الجر
في محل الرفع بانه مبتدأ وما بعدها خبرها كما لولاك كذلك و قال
يحتاج الى عامل نحو بحسبك زيد وهل من احد فى الدار وقال ابن الحاجب
كان الجر بها سهل على الحكاية اما بمعنى انه وقع ابو المغوار مثلا
مجرورا في موضع لعل فاتت حكاه على ما كان مجرورا واما بمعنى انه
يسمى الرجل بابى المغوار بالجار فيجب ان يحكى بالجار فى الاحوال الثلثة
وهذا قول جيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة لكنها لغة عقيلية فلم يمكن
هذا القول حينئذ ۝ الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى
واو واما وام وبل ولا ولكن ۝ اعلم ان حروف العاطفة عشرة على
الافصح وهى ما ذكره ويشترك الجميع فى امر واحد وهو ادخال الثانى







فى اعراب الاول ۝ فالاربع الاول للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء بتر
وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ۝ اعلم ان الاربعة الاول هى الواو والفاء
وثم وحتى تشترك فى الجمع بين الاول والثانى فى الحكم اى حصل للاول
واشار اليه بقوله فالاربعة الاول للجمع ثم تفترق كل واحد منها
بخصوصية فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان الترتيب
اولم يكن نحو جاءنى زيد وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئهما معا ولا تقدم احدهما
على الآخر والذى يدل قوله وما هى الا حيوتنا الدنيا نموت ونحيى
والقايلون منكرون البعث فالموت بعد الحيوة مع انه قدم عليها
وقولنا المال بين زيد وعمرو وكقوله فخلقنا العلقة المضغة فخلقنا المضغة
عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء فى كونها للجمع مع الترتيب
الا انها مع المهلة والتراخى تقول مررت بزيد ثم عمرو فبينهما مهلة وحتى
مثل ثم فى كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن يكون مهلتها اقل من مهلة ثم
فحتى واسطة بين الفاء وثم ۝ ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد

والعقبى نحو قال الى هدى الاوليه تا بزغم مهلة ۲۶ فانه ولوه زید ابو عمرو

قوة وضعفا) اي مع معطوف حتى اشترط ان يكون متبوعه ليفيد قوة
او ضعفا لتحقق الغاية التي هي حتى ولا تحصل الغاية الا بذكر الاقوى او
الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء و
في الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت فيهما بالعكس لم يجز)
واو واما وام لاحد الامرين مبهما) لا على التعيين اي هذه الثلثة تشترك
في انها لتعليق الحكم بالمعطوف والمعطوف عليه مبهما لا على التعيين) وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الاصح بعد ثبوت
احدهما لطلب التعيين) اشارة الى تحقيق معنى ام والفرق بينها وبين او
واما فان ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا تستعمل في الامر
والنهي وفي غيرهما يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام يليها
احد الامرين المستويين ويلي المستوي الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول
احدهما مبهما عنده لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله يليها
احد المستويين انه اذا كان بعد ام المتصلة اسم مفرد او فعل او جملة





اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة ذلك بخلاف او واما فانه لا يلزم
ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة تقول اضربت زيدا او عمرا
او لا يكون السؤال معهما بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لطلب
التعيين) ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا) اي ومن ثم اي من اجل ان
ام المتصلة يليها احد المستويين ويلي المستوي الآخر الهمزة لم يجز
ان يقال ارايت زيدا ام عمرا وايضا لم يجز ازيد عندك ام عمرو
وبغير الهمزة الا على الشذوذ لان ما يلي احدهما الاسم وما يلي الآخر
الفعل اعلم اني وجدت نسخة قرأت على المصنف وعليها خطه كان
فيها على الافصح بعد قوله والآخر الهمزة وكان فيها بدل قوله ومن ثم
لم يجز ومن ثم ضعيف وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف
يوافق ما ذكرناه اولا) ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا)
اي من اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين الذين علم ثبوت احدهما من
غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين لا بلا او نعم لانه



تعيين المسؤول عنه مثلا اذا قلت ازيد عندك ام عمرو كان الجواب
زيد او عمرو بخلاف او واما لان السؤال معهما سؤال عن احدهما لا على
التعيين فجوابه لا او نعم فان اجيب بالتعيين كان الجواب زائدا على المسؤول عنه
) والمنقطعة كبل والهمزة كانها لابل ام شاة) اشارة الى معنى ام
المنقطعة والفرق بينها وبين او واما ومعناها معنى بل مع الهمزة وهي لا تستعمل
الا في الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك حين تشبح رايته انه لابل قطعا فاذا
حصل الشك في انه شاة قلت ام شاة قاصدا الى الاضراب عن الاخبار
الاول واستيناف سؤال كانك قلت بل اهو شاة واما
الاستفهام فكقولك اعندك زيد ام عمرو وسألت اولا عن حصول
زيد ثم اضربت عنه وكذا السؤال الى السؤال عن حصول عمرو
عمرو وجوابه لا او نعم فاذا عرفت معناها عرفت الفرق بينها وبين
او واما) واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او)
اشارة الى الفرق بين او واما وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون
قبل المعطوف عليها اما اخرى ليعلم في اول الامر كون الكلام مبنيا



على الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في او بل جاز الامران
الاتيان بها وتركها) ولا وبل ولكن لاحدهما معينا) ولكن لازمة للنفي)
اي هذه الثلثة مشتركة في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا للنفي
ما وجب للاول عن الثاني تقول جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب
عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل
امرين احدهما ان يكون معناه بل جاء عمرو وهو حينئذ للاضراب عن
نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاء
عمرو وهو لبيان من نسب اليه عدم المجيء ولكن للاستدراك ولازمة
للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى وههنا تفصيل وهو
اما ان تعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول
كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول على
تقول ما جاءني زيد لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان
يكون قبلها او بعدها النفي كما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو

تقول جاءني زيد بل عمرو واذا [illegible]
[illegible]

ولكن لم يقم زيد • التنبيه ألا وأما وها • وانما سميت حروف التنبيه
لانه ينبه بها المخاطب وانما تأتي في اول الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون
غافلا ولهذا اختص بأوائل الكلام واعلم ان ألا وأما تختصان بالجملة
كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما والذي ابكى واضحك والذي
امات واحيى والذي امره الامر وان ها تدخل على المفردات التي هي اسماء
الاشارة فقط نحو هذا وهاتا وتدخل المركبات كقوله ها ان تا عذرة
ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد • النداء يا اعمها وايا وهيا
للبعيد واي والهمزة للقريب وهي للتنبيه على المدعو ودعائه ليجيب ويسمع ما يريد
منه وانما جعل لهذه الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها بالتنبيه الزايد
زايد على ما في حروف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو قوله فيا اعمها اي
يا اعم هذه الحروف لانها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط
وفي غيرها ترتيب وهو ان ايا وهيا للمنادي البعيد واي و
الهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادي الاقرب • حروف الايجاب نعم وبلى





وأي وأجل وجير وإن • فنعم مقررة لما سبقها • وانما سميت هذه الحروف حروف
التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها فنعم مصدق ومقرر لما سبقها
من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال
قام زيد او ما قام زيد ولم يقم زيد نعم تصديقا لما قبله هذا بحسب اللغة دون
العرف الا ترى انه لو قيل لك اليس لي عندك كذا فقلت نعم كان اقرارا
... تغليبا للعرف • وبلى مختصة بايجاب النفي • اي بلى مختصة بايجاب
بعد النفي استفهاما كان ذلك النفي او خبرا تقول في جواب من يقول الم
يقم زيد او لم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد ومثل قوله الست بربكم
قالوا بلى انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقرر لما قبلها
نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف • واي اثبات بعد الاستفهام و
يلزمها القسم • اي اي للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن
قال اقام زيد اي والله • واجل وجير وان تصديق للخبر • اي هذه الثلثة
للخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد اجل او جير او ان لمن يخبر



قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها والمراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر
وهو المتكلم لا الذي يخبر وان لم يقع تصديقا للدعاء • حروف الزيادة
ان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع
المصدرية وانما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع
زيادة لا لانها زائدة ابدا والغرض من زيادتها نوع التاكيد او الا
الفصاحة او غيرهما ولما فرغ من عدها شرع في بيان مواضع زيادتها
فقال فان مع ما النافية اي فان المكسورة تزاد بعد ما النافية لتاكيد
النفي كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وقلت
زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي
اي مدة جلوسه وبعد لما ان جئت قمت • وان مع لما وبين لو والقسم
وقلت مع الكاف • اي تزاد ان المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء
البشير وتزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله ان لو قمت قمت
وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية





تعطو الى وارق السلم على تقدير جر ظبية • وما مع اذا ومتى واي واين
وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف • اي وتزاد ما بعد اذا
شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد
اي شرطا كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله
فاما تذهبن بك وينبغي ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا
ادخلت نون التاكيد على فعلها في الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان
تاكيد الفعل اولى فقوله تعالى فبما رحمة من الله ومما خطاياهم وانما قال بعض
حروف الجر لانها لا تزاد مع كل واحد حروف الجر وقلت زيادتها
بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اي من غير جرم •
ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية • اي وتزاد لا بعد الواو
الواقعة بعد النفي تاكيدا له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان المصدرية
كقوله لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد • وقلت قبل القسم •
اي وقلت زيادة لا قبل قسم كقوله تعالى لا اقسم • وشذ مع المضاف •

[illegible]

[illegible]

ای وقت زیادة لا قبل اقسم کقوله ای وشذ زیادة لا بین المضاف
والمضاف الیه کقوله فی بئر لا حور سری وما شعر ای فی بئر حور ولکور جمع حائر
من کلّ اذا اهلکک ومن والباء واللام وقد تقدم ذکرها ای وتزاد من والباء
واللام وقد تقدم ذکرها فی باب حروف الجر علی التفصیل لا نعیدها و
تعالی ان یقول ان الکاف تزاد وقد قرأیتم فوجب علیه ذکرها او عدم
ذکر من والباء واللام ویمکن الجواب عنه بانه خص من والباء واللام
بالذکر منها دون الکاف لکثرة زیادتها وندرة زیادة الکاف ه التفسیر ای
وان ه انما سمیت تفسیر لوقوعها تفسیرا کقولنا فی قوله تعالی واختار موسی
قومه سبعین رجلا ای من قومه وکقوله تعالی ونادیناه ان یا ابرهیم ه ه
وهی مختصة بما فی معنی القول ه ای ان التی تکون مفسرة الکلام فیه معنی
القول لا نفس القول نحو کتبت الیه ان قم ولو قلت له ان قم لم یجز لعدم جواز
وقوعه تفسیر لنفس القول ای لعدم استعمالهم ان لجواز ان یعتبر بها ما لیس فی معنی القول
وما هو فی معنی القول صریح وغیر صریح ولا یفسر بان الا ما فی معنی القول ه المصدریة ه

المصدر



للمصدر ما وان والاولان للفعلیة وان للاسمیة ه انما سمیت هذه الحروف
مصدریة لانها تجعل ما بعدها فی حکم المصدر والاولان اعنی ما وان المخففة مختصان
بالجملة الفعلیة فانهما تدخلان الجملة الفعلیة وتجعلانها فی حکم المفرد الذی
هو المصدر نحو اعجبنی ما صنعت ای صنعک وقوله فما کان جواب قومه الا
ان قالوا ای الا القول والثالث وهو ان المشددة المفتوحة تختص بالجملة
الاسمیة لما عرفت انها تدخل علی المبتدأ والخبر فانها تدخلهما وتجعلهما فی
تاویل المفرد الذی هو المصدر خبر نحو اعجبنی انک قائم ای قیامک او فی
معناه نحو اعجبنی ان زیدا اخوک ای اخوة زید فان تعذر قدرت
الکون نحو اعجبنی ان هذا زید ای کونه زیدا ه التحضیض هلا والا ولولا ولوما
اعلم ان هذه الحروف تدل علی اللوم علی الترک اذا دخلت علی الماضی
نحو هلا قرأت وعلی الحث والطلب علی الفعل اذا دخلت علی
المضارع نحو قوله تعالی لو ما تأتینا بالملائکة ه لها صدر الکلام ه ای
ویلزم دخولها ای هذه الحروف الفعل لفظا نحو هلا ضربت زیدا او تقدیرا

ای ولهذه الحروف صدر الکلام لانها من انواع الکلام ووجب تقدیمها ویلین الفعل لفظا او تقدیرا



نحو هلا زیدا ضربته ای هلا ضربت زیدا لکونها لطلب الفعل ه حرف التوقع
قد وهی فی الماضی للتقریب وفی المضارع للتقلیل ه وانما سمیت حرف التوقع لانها لخبر جاء منه
توقع الاخبار ومعنی اذا دخلت الماضی قربته الی الحال نحو قد قامت
الصلوة وبهذا الاعتبار یسمی حرف التقریب واذا دخلت المضارع کانت
للتقلیل کقولهم ان الکذوب قد یصدق ویجوز الفصل بینه وبین الفعل بالقسم نحو قد والله قمت
وقد یراد بها التحقیق مع المضارع کقوله ارفق الترحل غیر ان رکابنا لما تزل
برحالنا وکان قد ای کان قد زالت ه حرف الاستفهام الهمزة وهل
الاستفهام لطلب الفهم لهما صدر الکلام تقول ازید قائم واقام زید
وکذلک هل ای للهمزة وهل صدر الکلام لکونهما النوع من انواع الکلام
فوجب تقدیمها تاما وهما تدخلان علی الجملتین الاسمیة نحو ازید قائم وهل زید قائم
والفعلیة نحو اقام زید وهل قام زید الا اذا کان الخبر فی الجملة الاسمیة فعلا
جاز استعمال الهمزة ولم یجز استعمال هل الا علی شذوذ فلا یقال
هل زید قام لان اصل هل بمعنی قد کقوله تعالی هل اتی علی الانسان

کقوله قد یعلم الله المعوقین وقد یحذف الفعل بعده ه



فکما لا یقال قد زید خرج ولا یقال هل زید خرج فان قیل مقتضی ما ذکرتم
ان لا یقال هل زید خارج لانه لا یقال قد زید خارج قلنا انما جاز
هذا لبعدها عن اصلها ای ازید خارج وانما لم تحمل علی اختها فی مثل ذلک
حرج لان هذه الجملة اقرب ما هل فاعتبار ما فی نفسها اولی من حملها
علی اختها ه والهمزة اعم تقول ازیدا ضربت واتضرب زیدا وهو اخوک
وازید عندک ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن کان وان دون هل ای الهمزة
اکثر تصرفا فی الاستعمال من هل تقول ازیدا ضربت دون هل وتقول
ایضا اتضرب زیدا عندک ام عمرو دون هل ای مختص ام المتصلة
بالهمزة دون هل وتقول ایضا اثم اذا وقع وافمن کان ای وتدخل الهمزة
علی حروف العطف ولم تدخل هل علیها کل ذلک لکون الهمزة
اصلا فی الاستفهام بخلاف هل ولانها اخصر من هل فقوله دون هل ظرف
لقوله تقول ازیدا ضربت وهو قید فی الکل ه حروف الشرط ان
ولو واما لها صدر الکلام فان للاستقبال وان دخل الماضی ولو عکسه ه

اتضرب زیدا وهو اخوک منکرا للضرب وهو علی صفة الاخوة دون هل و تقول

اعلم ان هذه الثلثة حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها النوع من انواع
الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي اي فان يجعل الفعل الذي
تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت
او مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو عكسه اي للمضي وان دخل المضارع
اي يجعل الفعل بمعنى الماضي سواء كان الماضي نحو لو ضربت ضربت
او المضارع نحو لو تضرب اضرب وقد يجي بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى ان التناجية كقوله تعالى لو تكفرون
وكقوله ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله يوم يود المجرم لو
يفتدي والا يجوز ههنا للامتناع لانه لا جواب لها ويلزمان لفظا
او تقديرا اي ان ولو يلزم دخولها الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت
ولو ضربت ضربت او تقديرا كقوله تعالى وان احد ولو انتم تملكون
انتم فاحد من المشركين استجارك فاجره ولو انتم تملكون اي ان
استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان

لفعلين



لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر وليسا مبتدئين لان معانيهما
ومؤكد ذلك انك لا تقول ان قومك يضرب زيدا بل تقول
ان قومك يضربوا وينبغي ان يعلم ان مفسر المحذوف مجزوم ان كان
مضارعا نحو ان زيد ليطابق المحذوف وان الاسماء المتضمنة معنى
ان كذلك اعمالها في الاخبار لكونها فرع ان فلا يقدر فيها مثل التقدير
نعم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن نحن نؤمنه يبت وهو
آمن ومن لا نجره يمسي منا مفزعا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه
وان تطلقت بالفعل موضع مطلق ليكون كالعوض فان كان
جامدا جاز للتعذر اي ومن اجل انهما يلزمان الفعل لفظا او تقديرا
قيل لو انك بفتح ان لانه فاعل الفعل محذوف ولاجل انهم اذا
حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسر ههنا التزموا ههنا ان يكون خبر ان فعلا ليكون
كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا
لو انك منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل فاما اذا تعذر الفعل وا

ای نوع تمی



ذلك بان يكون الخبر جامدا جاز نحو لو انه حجر لكان جمادا للتعذر الاتيان بالفعل
واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم المضي لفظا او معنى وكان
الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم تاتني لاكرمتك اي اذا
تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط الفعل
الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمتك لانه لما
يبطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا للقسم طلب ان لا
ليلا يتخالفا وجب ان يكون ماضيا وكان الجواب للقسم لفظا ومعنى
مشروطا ومتعلقا بالشرط ولم يتعرض للمعنى لكونه معلوما والشك في
اللفظ وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان تلغى نحو
انا والله ان تاتني اتك وان اتيتني والله لاتيتك وان توسط القسم
بتقدم الشرط عليه او بتقدم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم وجاز ان يلغى
اي جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط المضي
وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط كوان اتيتني

يعمل في الشرط

لكونه اهم لتقدم على الشرط والشرط
معنى لكونه

الماضي



الماضي ويصير القسم ملغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط كوان اتيتني
او ان لم تاتني فوالله لاكرمتك فلتوفر المقتضي كل واحد من الشرط
والقسم بان يكون جوابا للقسم والقسم مع ما بعده جزاء للشرط فح
يلزم دخول الفاء على القسم اما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه نحو
انا والله ان اتيتني وان لم تاتني لاكرمتك فلمحل القسم وجوابه وهو لاكرمتك
ساد مسد الجواب الشرط ومحل المجموع خبر المبتدا فرجح الالغاء و
القسم اول الكلام مقدما على الشرط واما الالغاء مع تقدم الشرط عليه
كوان تاتني والله اتك فلكثرة العناية بالشرط لتقدمه فالشرط مع
جزائه ساد مساد جواب القسم واما الالغاء مع تقدم غير الشرط عليه
كوانا والله ان تاتني اتك فلمحل الشرط والجزاء خبر المبتدا ومحل
المجموع المبتدا والخبر ساد مسد جواب القسم وتقدير القسم كاللفظ
نحو قوله تعالى لئن اخرجوا وان اطعتموهم اي وتقدير القسم قبل الشرط
اول الكلام كتلفظ القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا

ولزوم الشرط الماضي كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى
وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم
لا يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون ۝ واما للتفصيل ۝ اي اما
وضعت لتفصيل الشيء نحو اما زيد فعالم واما عمرو فجاهل ... لم يتغير
تكرارها كقوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
ولم يذكر بعده اما الاخرى لكونه معلوما من الاولى وبدل على كونه
للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بالاول يستلزم الثاني ۝
والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في
حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق وقيل ان كان التقديم من الاول والا من الثاني ۝ اي التزموا
حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها
دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي في حيز جوابها بين
اما وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها

ان كان جايز التقديم

دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي ما في حيز جوابها
بين اما وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها

كراهة



كراهة ان يلي الفاء اداة الشرط فانهم ان يلي آلة بجوار آلة الشرط الاكثر معنى
وكذلك اما فيطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فزيد جزء جوابها و
المراد من قوله مطلقا ان الاسم الواقع بعدها جزء مما في حيز جوابها سواء

سواء كان مرفوعا او منصوبا او سواء

كان بعد فاء بجوار ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم
الواقع بعد اما ليس جزء مما في حيز الفاء لامتناع عمل ما في حيز الفاء
فيما قبله بل معمول الفعل المحذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء
ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي مهما ذكر زيد في يوم الجمعة
فهو منطلق في الاول ومهما ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني
وهو ضعيف والاي الي النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في
الثاني بتقدير يحصل وذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان
كان الاسم الواقع بعد اما جائز التقديم على جوابها اي ان لم يكن بعد
الفاء ما يمنع التقديم من الاول يعني انه جزء مما في حيز جوابها فهو اما



مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما في حيز جوابها نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا لمنطلق مقدما على الفاء وان
جاز التقديم على جوابها اي ان كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم فمن الثاني
يعني انه ليس جزء مما في حيز جوابها بل معمول الفعل المحذوف نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما بعدها قبلها لاقتضائها
صدر الكلام والحق ان الباب كله واحد فانه كما لا يجوز ان يعمل
ما بعد ان فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام كذلك لا يجوز ان يعمل
ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان اجاز ذكر ما هو المقصود مقدما على

فليحجر

الفاء الجزائية لغرض يقتضيه ايضا في ان لذلك العوض وفيه نظر لوجود
المانع في احدى الصورتين ووجود المانع في الصورة الاخرى و
جوابه انما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما العوض والاي الي از اما زيدا
فانه منطلق بتقدير تذكر وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم
الجمعة بتقدير يحصل ويذكر لكنه لا يجوز لما حالف ۝ حرف الردع كلا

وعنه



ومعنى حقا ۝ اي حرف الردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الخطأ وانما
يستعمل في ما سمع محال وانكار وتقول على انسان مثلا اذا قيل
فلان يشتمك فتقول كلا اي ارتدع عن هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى

يشتمك

بمعنى حقا وهو حرف عند اكثر النحاة لكونها للتحقيق لجملة كان وقيل
ان كلا في قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا وهو اسم عند بعضهم لكنه بني لموافقتها لفظا
في كلا التي للردع ۝ تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند اليه
فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير ۝ اي انما تلحق تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي
ليدل على تأنيث الفاعل اي ليعلم انه مسند الى فاعل مؤنث كقولك قامت هند
وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم
والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات ليلا يشكل بقبل قالتا فانها
ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين ثم انما قال انه لا
لا يلحق غيره من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في
الحاق التاء وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله

فان كان ظاهرا غير حقيقي مخيّر لانه ذكره من قبل ه واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف ه اي والحاق علامة التثنية والجمعين للمذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى الظاهر ضعيف لعدم احتياج الى هذه العلامات بخلاف الحاق علامة التأنيث الفعل عند اسناده الى مؤنث غير حقيقي لانه يقال قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء وعلى تقدير الحاقها كلوني البراغيث ليس بضمار لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل علامة لحقت الفعل ليدل على احوال الفاعل كتاء التأنيث والفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمعين انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى والمجموع قطعا وقد لا يعلم التأنيث من لفظ المؤنث ه التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ه فقوله ساكنة احتراز عن المتحركة والمراد بانه ساكنة بحسب الذات لئلا يشكل بالتنوين المتحركة لالتقاء الساكنين فانه ساكن بحسب الذات وقوله تتبع حركة الآخر احتراز





عن نون ساكنة في غير الآخر فانها لا تسمى تنوينا وقوله لا لتأكيد الفعل احترازا عن نون التأكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن وهو تنوين الاسم ليدل على ان مكانه في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه والثالث تنوين العوض وهو الذي يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه نحو حينئذ ويومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يوجد الا في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين وانما قلنا كذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات اما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق له واما بيان انه ليس بتنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس التنوين الترنم

تنوين تمكن نيست زيرا كه در جمع مؤنث غير منصرف وانه بيان ...





وهو الذي يلحق اواخر الابيات والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد كقوله يا ابتا علك او عساكا ه ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم آخر ه اي ويحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد فهم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني زيد رجل ابن ظالم وجاءني زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين في اللفظ ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو ولعدم شرط الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وثبوت همزة ابن في الخط متلازمان فاذا سقط التنوين لفظا سقطت الهمزة خطا لفظا وثبت الهمزة خطا فكانهم قصدوا الى كما تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا ولهذا لم يحذف الفا في المثنى وان وقع صفة لعلم مضاف الى علم آخر لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان الحكم الابنة كحكم الابن في جميع ما ذكرناه ه نون التأكيد خفيفة ساكنة وثقيلة

واذا ثبت التنوين ... نسخه





مفتوحة مع غير الالف ه اي نون التأكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التأكيد من الخفيفة وهي الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية وهي الثقيلة متحركة لالتقاء الساكنين وحركتها مفتوحة لخفة وانما قيد كونها مفتوحة لقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة وهي في المثنى منهما تقول لتضربن اضربان اضربن اضربن اضربنان ه تختص بالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم ه اي وتختص نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربن ولا تضربن وهل تضربن وليتك تضربن والله لاضربن ... وانما اختص هذه النونات بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا ويعلم من قوله بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل ه وقلت في النفي

والا تضربن

اى وقلّت زيادة نون التاكيد فى النفى فلا تقال زيد ما يقومنّ الا
قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى ٥
ولزمت فى مثبت القسم ٥ اى ولزمت نون التاكيد فى جواب
القسم المثبت لان القسم موضع التاكيد لا فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد
ما لا يكون مطلوبا وليعلم من اول الامر انه مثبت القسم لانها لا يلزم
فى غيره ٥ وكثرت فى مثل امّا تفعلنّ ٥ اى وكثرت زيادة
النون فى التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف الشرط لانه لما
اكّد حرف الشرط بما اكّد والفعل ايضا بالنون لئلا ينحطّ المقصود
بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو ان بدرجة ٥
وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ٥ اى وما قبل نون التاكيد مضموم
مع ضمير المذكرين وهو الواو فى الجمع للمذكر السالم ليدل على الواو
المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربنّ ٥ ومع المخاطبة مكسور ٥ اى وما
قبل هذه النون مكسور فى المخاطبة ليدل الكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين

فى مثل امّا تفعلنّ

فتقول



فتقول انت اضربنّ وهل تضربنّ وفى اضربى وهل تضربِنّ ٥
وفيما عدا ذلك مفتوح ٥ اى وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين
والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهو فى الواحد المذكر غائبا كان او
مخاطبا وفى المؤنث الغائبة نحو اضربنّ وهل تضربنّ يا زيد وزيد هل
يضربنّ وهند هل تضربنّ ولا يرد بقوله وفيما عداه التثنية وجمع المؤنث وان
تناوله ظاهر لفظه لانه يذكر بعد احكامهما ٥ وتقول فى التثنية و
جمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ ٥ اى وتقول فى المثنى اضربانّ
باثبات الالف لئلا تشتبه بالواحد واضربنانّ فى جمع المؤنث بزيادة
الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا تجتمع ثلاث نونات متواليات
٥ ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس ٥ اى ولا يدخل نون التاكيد الخفيفة
المثنى وجمع المؤنث فلا تقال اضربانْ واضربنانْ لانه يستلزم
اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وكلاهما متعذران
خلافا ليونس فانه اجازه وجوّز التقاء الساكنين على غير حده وهو



ان يكون الساكنان اللذان لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما حرفا مدغما فى الآخر
والتقاء الساكنين اللذين كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده
نحو تمود الثوب وقوله تعالى ولا الضالين ونحو اضربانّ واضربنانّ
وانما جوزوا التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوا على غير حده لان
الساكن الثانى لما كان مدغما فى مثله فكانه متحرك وان وجود حرف المد
كعدمه ٥ وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن
فكالمتصل ٥ اى ونون التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى
وجمع المؤنث اى من الكلمة التى مع ضمير بارز او لا يكونا فان كان مع
ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة تقول فى اضربوا اضربنّ بحذف
الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم وتقول فى اضربى
اضربنّ بحذف الياء كما تقول اضرب القوم بحذف الياء وان لم
يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصلة تقول فى اضرب اضربنّ ومع اما
فى غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث والمراد

وجود

بيان



بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال
النون بالافعال المعتلة ٥ ومن ثم قيل هل ترينّ وترونّ وترينّ و
اغزونّ واغزنّ واغزِنّ ٥ اى من اجل ان النون مع الضمير البارز
فى غير المثنى وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز
كالمتصلة تقول فى ترين ترينّ بكسر الياء لانه لما حذف النون الياء ونون
التاكيد فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لم ترى
الناس وتقول فى تقول ترون ترونّ بضم الواو كما فى الكلمة المنفصلة
كقوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وتقول فى ترى واغز هل ترينّ و
اغزونّ بفتح الياء والواو كالمتصلة لانه لما اتصل نون التاكيد
وصيرت المحذوف لعدم علة حذفه ووجب فتح الياء والواو
كما وجب فتح الياء والواو كما وجب فتح الياء والواو والكلمة
المتصلة بالكلمة الاخرى وتقول فى اغزوا امر الجمع المذكرين
المخاطبين اغزنّ بحذف الواو وضم الزاء وفى اغزى امر المخاطبة

اغزن بحذف الياء وكسر الزاء كما تقول في الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو
وضم الزاء واغز القوم بحذف الياء وكسر الزاء فالمثالان الاولان لكون النون مع الضمير
البارز على الياء للمخاطبة والواو لجمع المذكرين المخاطبين والمثالان المتوسطان لكون
النون مع ضمير غير البارز والمثالان الاخيران لكون النون مع غير الضمير البارز وهما الواو
لامر جمع المذكرين المخاطبين والياء لامر المخاطبة ○ والخفيفة تحذف للساكن
وفي الوقف فيرد ما حذف ○ اى نون التاكيد الخفيفة يحذف لاحد الامرين وهو
اما لالتقاء الساكنين كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اى لا تهينن والذى يدل على ان تقديره ذلك لانه لولاه لقيل
لا تهن لانه يكون مجزوما او للوقف اذا لم يكن قبلها مفتوحا
حذفت قياسا على التنوين وح يجب رد ما حذف لنون التاكيد لعدم
موجب حذفه وهو النون التاكيد وتقول في اضربن واضربن واضربوا
برد الواو واضربي برد الياء وتقول في هل يا امراة وهل تخشون
يا قوم هل ترين وتخشين باعادة نون الاعراب لما ذكرنا وهو استغفار

موجب



موجب البناء بخلاف التنوين فانه حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف
عند الفصحاء تقول في جاني قاض مع وجه الفرق ان التنوين لازم كلام
المنصرف المجرد عن اللام والاضافة ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فكان
يعتد النون المحذوف للوقف كالمعدوم في الاصل فرد ما حذف لوجود ما
ولم يجز ان يعتد التنوين المحذوف للوقف كذلك فلم يرد ما حذف لكونه في حكم الملفوظ
○ المفتوح ما قبلها تقلب الفا ○ اى ونون التاكيد التى يكون ما قبلها مفتوحا قلبت
الفا عند الوقف تقول في اضربن يا رجل اضربا قياسا على الوقف في الاسم ليكون علامة
باقية لو جمع مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما قلبت يا اذا كان مكسورا او
واوا اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم ولانه لم يعلم بعد علامة التاكيد
فانك اذا قلت يا زيدون اضربن اضربوا في الوقف لم يعلم انه يدل على النون
المحذوف للردود ولكن هذا اخر الكلام في هذا الكتاب والسلام على من اتبع الهدى

وفي يا امراة اضربن اضربي فوجهه

تمت بعون الله تعالى في يوم الاحد [illegible] رمضان المبارك
در بلده [illegible] در مدرسه افضل الفضلاى
ملا فضل الله بن حاجى خليل اللهم اعفو و[illegible]
[illegible]
[illegible]
محمد ارسلان

٥٥٦